منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة التصحر

الدليل التقني بشأن إدماج الخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتحييد أثر تدهور الأراضي

الدليل التقني بشأن إدماج الخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتحييد أثر تدهور الأراضي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

روما وبون، 2023

الاستشهاد المطلوب:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر 2023. الدليل التقني بشأن إدماج الخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر وتحييد أثر تدهور الأراضي. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر، بون. https://doi.org/10.4060/cb9656ar

إنّ التسميات المستخدمة وعرض المواد الواردة في هذا المنتج المعلوماتي لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر، أو شركائها، في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها أو تخومها. ولا يعني ذِكر شركات أو منتَجات معينة من الجهات المصنّعة، سواء كانت هذه الشركات مسجلة براءة اختراع أم لا، أنّ هذه الشركات قد اعتمدتها أو أوصت بها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر أو شركاؤها تفضيلاً لها على غيرها مما له طبيعة مماثلة غير مذكورة.

جميع الآراء الواردة في هذا المنتج الإعلامي تعبّر عن رأي المؤلف (المؤلفين) فقط ولا تعبّر بالضرورة عن آراء أو سياسات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر.

ISBN 978-92-5-137139-8

© منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة و اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر، 2023

جميع الحقوق محفوظة. يتوفر هذا العمل بموجب رخصة المشاع الإبداعي، نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية (CC BY-NC-SA 3.0 IGO)؛ (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/legalcode).

بموجب شروط هذه الرخصة، يجوز نسخ هذا العمل وإعادة توزيعه ومواءمته لأغراض غير تجارية، شريطة الإشارة إليه والاستشهاد به على النحو المناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، ينبغي ألاّ يكون هناك ما يشير إلى أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر تؤيدان أي منظمة أو منتجات أو خدمات بعينها. ولا يُسمَح باستخدام شعار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو شعار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر. وفي حالة مواءمة العمل، يجب أن يكون مرخصاً بموجب نفس رخصة المشاع الإبداعي أو ما يعادلها. وفي حالة إصدار ترجمة لهذا العمل، يجب أن تتضمن إخلاء المسؤولية التالي إلى جانب الاستشهاد المطلوب: "هذه الترجمة ليست من إصدار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر. ولا تتحمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر المسؤولية عن محتوى هذه الترجمة أو دقتها. وتكون الطبعة الإنكليزية الأصلية هي الطبعة الرسمية."

تُحَل المنازعات الناشئة بموجب الترخيص والتي لا يمكن تسويتها ودياً بالوساطة والتحكيم على النحو المبيَّن في المادة 8 من الترخيص باستثناء ما هو منصوص عليه هنا بخلاف ذلك. قواعد الوساطة السارية هي قواعد الوساطة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية http:/Awww.wipo.int/amc/en/mediation/rules وأي تحكيم سيكون وفقاً لقواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال).

المواد المملوكة لأطراف أخرى. يتحمّل المستخدمون الذين يرغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى أطراف أخرى، مثل الجداول أو الأشكال أو الصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام واستئذان صاحب حقوق التأليف والنشر. تقع مخاطر المطالبات الناتجة عن التعدي على أي عنصر مملوك للأطراف الأخرى في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات والحقوق والتراخيص. تُتاح المنتجات الإعلامية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على الموقع الشبكي للمنظمة (www.fao.org/publications)، ويمكن شراؤها من خلال الرابط التالي: publications-sales@fao.org. تُقدَّم طلبات الاستخدام التجاري عبر: www.fao.org/contact-us/licence-request. تُرسَل الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org. تُتاح المنتجات الإعلامية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر على الموقع الشبكي للاتفاقية (https:/Awww.unccd.int/resources) ويمكن طلبها من خلال الرابط التالي: library@UNCCD.int.

المحتويات

مقدمة v

شكر وتقدير vii

الملخص التنفيذي ix

1- الأراضي والحيازة: لمحة عامة 1

1-1 تحييد أثر تدهور الأراضي 1

2-1 الاعتراف الدولي: أهمية ضمان الحيازة الآمنة من أجل التنمية
التنمية المستدامة ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف 3

3-1 المبادئ الدولية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي:
الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة
الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية) 4

4-1 الربط بين الحيازة وتحييد أثر تدهور الأراضي: الأساس العلمي لتهيئة بيئة تمكينية
لتحييد أثر تدهور الأراضي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي
والجفاف 7

2- مقدمة للدليل التقني 11

1-2 الجمهور والنطاق 11

2-2 الاعتبارات الأساسية 12

3- المسارات 17

1-3 كشف نهج المسار 17

2-3 تنفيذ النهج المتعدد المسارات في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي 18

3-3 لمحة عامة عن الأساس المنطقي للمسار: مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية وقرارات مؤتمر الأطراف
في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 21

المسار 1: تعزيز السياسات والأطر القانونية 27

المسار 2: إنشاء آليات محددة الأهداف لتنسيق السياسات 32

المسار 3: ضمان حقوق المرأة في ملكية الأراضي والموارد الطبيعية والانتفاع بها 36

المسار 4: إنشاء آليات سهلة –الوصول وشفافة , للتظلم وتسوية المنازعات آلية 42

المسار 5: تصميم وتنفيذ التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي تصميم وتنفيذ التشاركية والاستجابة للحيازة
على أساس الحيازة والمشاركة 46

المسار 6: دعم تحييد أثر تدهور الأراضي من خلال أدوات إدارة الأراضي 50

المسار 7: الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة للأراضي العامة وتوثيقها 56

المسار 8: الاعتراف بحقوق الحيازة وتوثيقها لاداره المشاعات بشكل مستدام - الإدارة المستدامة لأراضي المشاع 61

المسار 9: تخصيص وتعزيز الحقوق والواجبات- بالأراضي الخاصة 65

4- النظرة المستقبلية 71

المراجع 74

مسرد المصطلحات 83

الجداول

الجدول -1 لمحة عامة عن الأساس المنطقي للمسارات الوارد في مقررات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومبادئ وإرشادات الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني 21

الأشكال

الشكل 1- إطار العمل المفاهيمي للروابط بين تحييد أثر تدهور الأراضي والبيئة التمكينية وتحقيق الفوائد المتعددة البيئة وتحقيق منافع متعددة 8

الشكل 2- مسارات نهج الحوكمة المتكاملة الحيازة لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي 20

المربعات

المربع 1- اعتماد إطار قانوني جديد لإحداث تحوُّل في مسألة تدهور أراضي المراعي في المشاعات في قيرغيزستان 30

المربع 2- بناء منصة لأصحاب المصلحة المتعددين في سيراليون 34

المربع 3- تعزيز مشاركة المرأة في تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي في السنغال 40

المربع 4- آلية التظلم لمشروع PROEZA في باراغواي 44

المربع 5- التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي على أساس الحيازة والمشاركة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 48

المربع 6- تجميع الأراضي لدعم الحفاظ على الأراضي في تونس 53

المربع 7- عكس مسار التخلي عن الأراضي / هجر الاراضي - تجربة شرق الكاريبي 55

المربع 8- توثيق حقوق الحيازة المشروعة في المراعي العامة في منغوليا 59

المربع 9- التعاون بين بلدان الجنوب من جانب مجتمعات الشعوب الأصلية لبناء القدرات حول مراقبة المجتمع والتخطيط الإقليمي للغابات في أمريكا اللاتينية 63

المربع 10- الخطوط التوجيهية لتأجير الأراضي المجتمعية لتعزيز ضمان الحيازة في مقاطعة كاكاميغا، كينيا 68

مقدمة

يجري استغلال الموارد من الأراضي الموجودة على كوكب الأرض إلى أقصى حدودها. وتطال تأثيرات تدهور الأراضي بدرجات متفاوتة بنسبة تتراوح بين 20 و40 في المائة من مساحة الأراضي العالمية. ويرجع ذلك إلى الأنشطة البشرية - مثل التوسع الزراعي، وإزالة الغابات، والرعي- المضطلع بها لتلبية متطلبات الأعداد المتزايدة من السكان. ولم تكن يومًا الضغوط على الموارد من الأراضي بهذا القدر من الشدة، حتى أنها تقوّض رفاه 3.2 مليار نسمة، وتُعرّض النُظُم الزراعية والغذائية الرئيسية للخطر، وتهدد التنوع البيولوجي وخدمات النُّظم الإيكولوجية، وتؤدي إلى تفاقم أزمة المناخ. ويرد وصف لهذه الاتجاهات المقلقة في تقرير منظمة الأغذية والزراعة الصادر مؤخرًا عن حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة، والطبعة الثانية من تقرير توقعات الأراضي العالمية الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وعلى الرغم من حجم التحدي، بالإمكان تجنّب تدهور الأراضي وعكس مساره. إذ يمكننا من خلال القيام بالخطوات الصحيحة، في الأماكن الصحيحة، وعلى النطاق الصحيح، ووضع العنصر البشري في مكانة الصدارة وفي صميم العملية، إعادة التوازن في الأراضي. ويمكن للحوكمة المسؤولة للأراضي التي تعمل على تحسين ضمان الحيازة أن تسرّع وتيرة الانتقال من التدهور إلى الاستعادة. ويشكل إصلاح حوكمة الأراضي سلسلة واعدة من الفرص لمعالجة العوامل المؤثرة في تدهور الأراضي وتأكيد حق الإنسان في بيئة صحية من خلال توفير الحوافز اللازمة لزيادة الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد من الأراضي.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لصدور الخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، وهو الإطار المقبول دوليًا بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي. وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مقاصد محددة تُبرز أهمية ضمان الحيازة والمساواة في الحصول على الأراضي، لا سيما النساء والمجتمعات المحلية الضعيفة، سعيًا إلى تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية. وفي عام 2019، اعتمد المؤتمر الرابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قرارًا تاريخيًا بشأن حيازة الأراضي، أقرّ بأهمية الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي في التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف.كما طلب من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة العمل معًا لإعداد هذا الدليل الفني حول كيفية إدماج الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في تنفيذ الاتفاقية وتحييد أثر تدهور الأراضي.

ولا يوجد حلّ "يناسب الجميع" عندما يتعلق الأمر بتعزيز ضمان الحيازة من أجل اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه على نطاق أوسع. ويمثل هذا الدليل الفني الذي يتضمّن تسعة مسارات عملية المنحى، خطوة أولى بالاستناد إلى الخبرات والتجارب الوافرة لدى الشركاء الرئيسيين وتحدد الحلول العملية التي يمكن تكييفها مع السياقات الوطنية والمحلية المتنوعة. ونتوقع أن يؤدي ذلك إلى مزيدٍ من التعاون، الذي سيدعم بدوره البلدان والمجتمعات المحلية في تنفيذ مساراتها الفريدة لتحسين ضمان حيازة الأراضي لما فيه خير للإنسان والطبيعة، بما في ذلك التوعية والمشاركة الشاملة وبناء القدرات وتعبئة الموارد وجمع البيانات وتحليل الدروس المستفادة.

يجدر بنا اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس اتجاه الآثار العارمة لتدهور الأراضي. وينطوي أحد النُّهج على تعزيز ضمان الحيازة واستغلال الفرص لتجنب تدهور الأراضي والحد منه وعكس اتجاهه. ويحدونا الأمل في أن يكون هذا الدليل الفني حافزًا على تقديم حلول مبتكرة وتوطيد الشراكات بقدر أكبر من أجل ضمان مستقبل فعَّال وشامل وقادر على الصمود ومستدام للجميع، من أجل إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل للجميع، من دون ترك أي أحد خلف الركب.

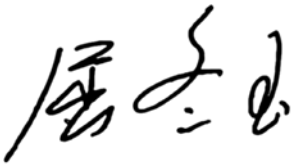

الدكتور شو دونيو

المدير العام

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

السيد ابراهيم ثياو

السكرتير التنفيذي

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

شكر وتقدير

فريق الدليل التقني

اشتركت منظمة الأغذية والزراعة وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر في إعداد هذا الدليل التقني تحت الإشراف العام لقائدتيّ الفريقين فيرا بويرغر وميريام ميديل.

المنسقتان: Aurelie Bres وEnni Kallio

المساهمون في منظمة الأغذية والزراعة: Vera Boerger، وAurelie Bres، وTea Dabrundashvili، وJean Maurice Durand، وVladimir Evtimov، وQingqing Lyu، وStefan Schlingloff، وYasmeen Telwala

المساهمون في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: Miriam Medel، وEnni Kallio، وSasha Alexander، وJon Unruh، وMarcos Montoiro، وRockaya Aidara، وBarron Joseph Orr، وCatherine Dillman

المساهمون في بحوث مركز التفكير من أجل الاستدامة (TMG): Jes Weigelt، وFrederike Klümper، وBabette Wehrmann

المُراجعون

مُراجعو منظمة الأغذية والزراعة: ساهم كل من Amparo Cerrato Gevawer، وFrancesca Felicani Robles، وMaria Acosta Lazo، وMartha Osorio، وMaxim Gorgan، وMorten Hartvigsen، وBradley Paterson، وGregorio Velasco Gil، وMargret Vidar بمعارفهم المتخصصة وخبراتهم الفنية، مما ساعد على تحسين الدليل.

المُراجعون الخارجيون: Ulrich Apel (مرفق البيئة العالمية)، Verona Collantes (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، Beth Roberts و(Landesa) Everlyne Nairesaie، Rachel McMonagle (موئل الأمم المتحدة)، Noel Oettlé (الفريق المعني بالرصد البيئي)، Nahid Naghizadeh، وPablo Andres Motta Delgado، وSabina Gasimova، وManon Albagnac وTcharbuahbokengo Nfinn (فريق منظمات المجتمع المدني التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) Nathalie van Haren (Both ENDS).

مساهمات الخبراء في المشاورات الإلكترونية بين أصحاب المصلحة المتعددين ودراسات الحالات: Baris Karapinarw (تركيا)، Batsaikhan Jamsranjav (منغوليا)، Carlos Alberto Avila Ceron (كولومبيا)، Cholpon Alibakieva (قيرغيزستان)، Djatougbe Aziaka (توغو)، Enk-Amgalan Tseelei (منغوليا)، Ermias Betemariam (إثيوبيا)، Hamid Custovic (البوسنة والهرسك)، Ikhbayar Tsevelmaa (منغوليا)، Joseph Rahall (سيراليون)، Manon Albagnac (فرنسا)، Marioldy Sanchez Santivañez (بيرو)، Melisa Ljusa (البوسنة والهرسك)، Nahid Naghizadeh (إيران)، Narangerel Yasanjav (منغوليا)، Nathalie van Haren (هولندا)، Paulette Bynoe (غيانا)، Samuel B. Mabikke (سيراليون)، Tamsir Mbaye (السنغال)، Valentin Ciubotaru (مولدوفا)، Wissal Gharbi (تونس)، Andres Molina (باراغواي)، Fabiola Alcorta (باراغواي)، Cesar Balbuena (باراغواي)، Benicia Almeida (باراغواي).

عملية التشاور بشأن اتفاقية مكافحة التصحر: شاركت البلدان الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وفريق منظمات المجتمع المدني والمراقبون المعتمدون في عملية التشاور وقدّموا مساهمات خطّية وُضعت في الاعتبار عند إعداد الدليل التقني.

مصمم الغرافيك: James Morgan

التواصُل والتوعية: Michele Piraux

المراجعة اللغوية: ا.د أحمد عبد العاطي أحمد علي و سميرة محسن الشيخ

الدعم الإداري: Alessandra Grandi

تودّ منظمة الأغذية والزراعة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الإعراب عن تقديرهما لجميع مَن قدّموا خبراتهم ومساهماتهم في وضع الدليل التقني.

وقد أُعد هذا الدليل التقني بدعمٍ ماليٍّ من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ومبادرة أنقرة في جمهورية تركيا.

الملخص التنفيذي

الوصول الآمن إلى الأراضي والموارد الطبيعية أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن لتحسين ضمان الحيازة أن يوفر فوائد متعددة من حيث الحد من الفقر، وزيادة الأمن الغذائي، وتمكين المرأة والشباب، وتجنب النزاعات على الموارد والهجرة القسرية، وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي وتخفيف آثار تغيُّر المناخ والتكيف معه. وينطبق هذا بشكل خاص على المجتمعات الريفية الفقيرة والضعيفة حيث تكون الأراضي في كثير من الأحيان أهم الأصول. ويوفّر ضمان الحيازة حافزاً هائلاً لاستخدام الأراضي وإدارتها على نحو مستدام، ويمكن أن يوفّر الضمان اللازم لحفز الاستثمارات الواسعة النطاق في تحييد أثر تدهور الأراضي واستصلاحها.

وفي عام 2019، اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قراراً تاريخياً بشأن حيازة الأراضي، حيث اعترف بأهمية الحوكمة المسؤولة للأراضي في التصدي للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف. وطلب المقرر تحديداً إلى أمانة اتفاقية مكافحة التصحر أن تعمل، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرين، على إعداد هذا الدليل التقني بشأن كيفية إدماج الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر وتحييد أثر تدهور الأراضي. وتمثل هذه المبادرة إطاراً معترفاً به دولياً يوفر التوجيه بشأن كيفية تحسين إدارة الحيازة مع تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

ويهدف هذا الدليل التقني إلى إطلاع صانعي السياسات والقرارات على الإمكانات والوسائل التي يمكن من خلالها للحيازة المشروعة والمضمونة تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي وغيره من التزامات الاستصلاح. كما أنَّه يسعى جاهداً لخدمة مديري الأراضي والمستفيدين المحتملين الذين يشاركون في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي ويتأثرون بها، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، ولا سيما تلك التي تدعم الفئات السكانية الضعيفة بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب. والهدف النهائي هو إدماج الأنشطة الرامية إلى تحسين ضمان حيازة الأراضي في تنفيذ مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، مما يهيئ الظروف لاستمرارية حقوق الحيازة المشروعة بطريقة تُركز على الناس وتشاركية وتُراعي النوع الاجتماعي.

الرسائل الرئيسية

يؤدي ضمان الحيازة إلى زيادة التأثيرات الإيجابية لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي على الأشخاص وكوكب الأرض.

يتسبب تحسين ضمان الحيازة من خلال تنفيذ مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي في آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية إيجابية متعددة، وتسارُع الجهود الرامية إلى التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. إنَّ الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة وتوثيقها، بما يتماشى مع مبادئ المنظمة، يمكّن أصحاب الحقوق - ولا سيما أكثرهم ضعفاً - من المشاركة والمساهمة في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي مع زيادة التيقن من المشاركة في صُنع القرار والحصول على الفوائد المتراكمة.

تبدأ معالجة مسألة الحيازة في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي بتقييم الاحتياجات والظروف المحلية.

يُعدُّ إجراء تقييمات أولية حول الظروف الفيزيائية الحيوية وحيازة الأراضي والنوع الاجتماعي أمراً ضرورياً للإعلان عن مرحلة التصميم والتخطيط لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي. وتتمثل الخطوة الأولى نحو تحديد دوافع تدهور الأراضي وفهم خصوصيات حيازة الأراضي الحالية - ديناميكيات النوع الاجتماعي في ضمان التشاور والمشاركة الشاملة والهادفة، لا سيما للفئات الأكثر ضعفاً. ويتطلب ذلك تخصيص وقت وقدرات وموارد كافية لمرحلة تصميم وتخطيط مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، من أجل مواءمتها مع الاحتياجات والظروف المحلية المحددة بطريقة تُراعي النوع الاجتماعي.

من الضروري التشاور والمشاركة على نحو - جدي وشامل لضمان عدم التغاضي عن حقوق الحيازة المشروعة في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي.

تنطوي المشاورات الهادفة والشاملة على ضمان مشاركة الأفراد والجماعات مشاركةً نشطة وحرة وفعَّالة ومستنيرة قبل اتخاذ القرارات. وفهم أن ا- الإختلال القائم في ميزان القوى بين مختلف أصحاب المصلحة أمر أساسي لإتاحة فرص متكافئة للمشاركة المجدية والشاملة ولضمان ألا يتعدى السعي إلى تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي على الحقوق المشروعة في الحيازة. وتركز هذه الخطوط التوجيهية الطوعية بشكل خاص على ضمان حقوق الحيازة المشروعة للأشخاص الضعفاء والمهمشين بطريقة تشاركية تُراعي منظور النوع الاجتماعي، ويتجلى ذلك في هذا الدليل من خلال الاعتبارات والأنشطة الرئيسية المبيّنة في المسارات العالمية لهذا الدليل التقني.

يمكن للنُهُج المراعية للنوع الاجتماعي أن تعالج أوجه عدم المساواة الكامنة في السيطرة والحصول على الموارد الأرضية، وهي ضرورية لتحقيق التغيير التحويلي.

يعترف النهج المراعي للنوع الاجتماعي ويقر بالأدوار والمعايير القائمة بحسب النوع الاجتماعي التي تمنع المرأة من المشاركة في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، وتسعى بصورة استباقية إلى التغلب عليها وإزالتها. وتضطلع المرأة بدور رئيسي في إدارة الأراضي وفي ضمان الأمن الغذائي لأسرتها ومجتمعاتها المحلية، ولا سيما في المناطق التي تتأثر بشدة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. كما أن ضمان حقوق حيازة المرأة يمكن أن يساهم أيضاً في تحقيق أهداف إنمائية أوسع نطاقاً. إنَّ إشراك كل من المرأة والرجل على قدم المساواة وفي جميع مراحل أي مبادرة لتحييد أثر تدهور الأراضي - من المشاركة المنصفة في صنع القرار المتعلق بالأراضي إلى التوزيع العادل للمنافع - ينطوي على إمكانية إزالة الحواجز الهيكلية أو النظامية، مما يؤدي إلى تغيير تحولي.

المسارات التسعة لزيادة ضمان الحيازة في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي

تركز المسارات التسع الموجّهة نحو العمل على توفير حلول عملية لتحديات حيازة الأراضي التي تُواجَه بشكل شائع في سياق الخطط الوطنية والأطر القانونية والاستراتيجيات وبرامج العمل. وتمتاز المسارات بمرونتها وإمكانية تكييفها مع السياقات الوطنية المختلفة. وفي حين أن بعض المسارات شاملة- ومن شأنها تعزيز حقوق الحيازة المشروعة، والتشاور والمشاركة، والنُهج التي تراعي النوع الاجتماعي - إلا أن بعض المسارات تكون محددة بالسياق وقابلة للتطبيق في ظل ظروف وطنية أو محلية محددة.

المسار *1*: تعزيز السياسات والأطر القانونية – يركز على مواءمة السياسات والأطر القانونية والتنظيمية لحوكمة الحيازة على المستويين الوطني والمحلي لتعزيز نهج متكامل ومستدام لتحييد أثر تدهور الأراضي.

المسار 2: إنشاء آليات محددة الهدف لتنسيق السياسات – يتناول التجزؤ القطاعي، ويعزز التنسيق وتبادل المعلومات والرصد في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، عن طريق إدماج مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية بطريقة شاملة.

المسار 3: ضمان حقوق المرأة في ملكية الأراضي والموارد الطبيعية والانتفاع بها – يتعامل مع الأدوار والمعايير والسياسات والأنظمة الإدارية القائمة على النوع الاجتماعي والتي تمنع حقوق حيازة المرأة وحصولها على الموارد الطبيعية من خلال فهم الاحتياجات والأدوار المختلفة للمرأة والرجل والاستجابة لها.

المسار 4: إنشاء آليات سهلة الوصول وشفافة للتظلم وتسوية المنازعات – تُحدد طرق معالجة الشكاوى والنزاعات المحتملة على الأراضي التي قد تنشأ من خلال مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، عبر وضع آليات شفافة، ويمكن الوصول إليها من قِبل جميع أصحاب المصلحة، ومتوافقة مع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

المسار 5: تصميم وتنفيذ التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي على أساس الحيازة والمشاركة – يسلط الضوء على الطرق التي يمكن من خلالها الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة واحترامها وحمايتها من التهديدات والانتهاكات من خلال التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي لتعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي بشكل أكثر فاعلية مما يحافظ على الموارد الأرضية في المستقبل.

المسار 6: دعم تحييد أثر تدهور الأراضي من خلال أدوات إدارة الأراضي – يركز بصفة خاصة على استخدام تجميع الأراضي وصيرفة الأراضي لمعالجة تجزئة الأراضي، والتخلي عن الأراضي، ومشاكل الوصول إلى الأراضي التي تؤدي إلى تدهورها.

المسار 7: الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة للأراضي العامة وتوثيقها – يحدد طرق لضمان الاستخدام المستمر للأراضي العامة من قِبل أصحاب الحقوق المشروعة بطريقة مستدامة، للأنشطة الخاصة بسبل عيشهم مثل الزراعة والرعي والحراجة، من بين أمور أخرى.

المسار 8: الاعتراف بحقوق الحيازة وتوثيقها لإدارة المشاعات بشكل مستدام– يركز على كيفية تعزيز الحوكمة المسؤولة للمشاعات لتحسين إدارة الأراضي والموارد الطبيعية من خلال الاعتراف بالمؤسسات التي تحكمها وترسيم حدودها.

المسار 9: تخصيص وتعزيز الحقوق والواجبات المرتبطة بالأراضي الخاصة – يركز على تكييف النُّهج مع القدرات المختلفة لمالكي الأراضي من القطاع الخاص ممّن يمثلون مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة من حيث حجم حيازة الأراضي، ونوع حقوق الحيازة التي يُنظر فيها (حقوق المالك أو المستأجر)، ونوع الجهة الفاعلة (الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون).

يوفّر مقرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر بشأن حيازة الأراضي فرصة مناسبة لتجديد وتسريع تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية. ويشكّل هذا التكامل بين الخطوط التوجيهية الطوعية وتحييد أثر تدهور الأراضي عنصراً أساسياً لتحقيق الاستفادة المُثلى من الفوائد الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية المتعددة التي تنشأ عن مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي. وليس هذا الدليل التقني إلا مجرد خطوة أولى وسيحتاج الأمر إلى دعم إضافي لنشر التوعية وتنمية القدرات التقنية وتعبئة الموارد وتقاسم المعارف وتبادل البيانات من أجل إدماج الحوكمة المسؤولة بشكل فعَّال في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي وغيرها من التزامات الاستصلاح.

الحيازة: لمحة عامة

1-1 تحييد أثر تدهور الأراضي

إنَّ تجنب تدهور الأراضي والحد منه وعكس مساره إلى جانب الحوكمة المسؤولة للحيازة يُعدّ أمراً محورياً للإعمال التدريجي لحق الناس في الغذاء الكافي، وتحقيق الأهداف المناخية الوطنية والدولية، والحفاظ على التنوع البيولوجي. وتُعدُّ الأراضي الصحية شرطاً أساسياً لبقاء الإنسان، سواء كان ذلك لإنتاج الغذاء أو العلف أو الألياف أو الوقود، أو لتوفير خدمات النُّظم الإيكولوجية الأرضية، مثل المياه العذبة أو الهواء النقي. وترتبط الأراضي ارتباطاً وثيقاً أيضاً بثقافة كثير من مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وتراثها وهويتها. ومع ذلك، فإنَّ الأراضي محدودة وتخضع لاتجاهات التدهور المتزايدة. يؤثر الاستخدام البشري على حوالي 70 في المائة من سطح الأراضي الخالية من الجليد في العالم (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2019) ويؤثر تدهور الأراضي سلباً على - رفاهية أكثر من 3 مليارات شخص، بل يزيد تأثيره عندما يتداخل مع الفقر (المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُّظم الإيكولوجية، 2018). كما يؤدي تغير استخدام الأراضي وتدهورها إلى فقدان التنوع البيولوجي (المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُّظم الإيكولوجية، 2018)، وإزالة الغابات (منظمة الأغذية والزراعة، 2021ج) وهما مسؤولان عن انبعاثات كبيرة من غازات الدفيئة (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2019).

تحييد أثر تدهور الأراضي هي "حالة يتأتى بها المحافظة على استقرار كمية موارد الأراضي وجودتها اللازمتين لدعم وظائف النُّظم الإيكولوجية وخدماتها وتعزيز الأمن الغذائي؛ أو يتأتى بها زيادة ذلك ضمن نظم إيكولوجية ونطاقات زمنية ومكانية محددة" (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، 2015).

والهدف الرئيسي من تحييد أثر تدهور الأراضي هو التصدي لهذه الاتجاهات ووقف فقدان الأراضي الصحية والمنتجة. ويوفر تحييد أثر تدهور الأراضي إطاراً عملياً لتحقيق التوازن بين الأراضي، مما يتيح الفرصة لتحقيق التوازن بين الغذاء والماء والطاقة والطبيعة عن طريق القيام بالأشياء الصحيحة، في الأماكن المناسبة، وعلى النطاق الصحيح، مع الأشخاص المناسبين. وفي حين أن الهدف الرئيسي لتحييد أثر تدهور الأراضي هو الحفاظ على رأس المال الطبيعي القائم على الأراضي أو تعزيزه، فإنَّ التركيز على الناس هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز الحوكمة المسؤولة والشاملة للأراضي (Orr *et al.*، 2017).

في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، التزم أكثر من 129 بلداً بوضع أهداف وطنية طوعية في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي.[1] ومن بين هذه البلدان، حددت أكثر من 106 بلدان - أي أكثر من ثلثي البلدان - أهدافها بالفعل، وحصل أكثر من 71 بلداً على التزامات حكومية رفيعة المستوى بتنفيذ تدابير لتفادي تدهور الأراضي أو تخفيضه أو عكس اتجاهه. ويصل الالتزام المشترك لهذه الأهداف إلى أكثر من 450 مليون هكتار. ويمثل ذلك جزءاً هاماً من التزامات الاستصلاح على الصعيد العالمي التي تشير التقديرات إلى أنها تتراوح بين 765 و000 1 مليون هكتار (Sewell وvan der Esch وL.wenhardt، 2020).

وبالإضافة إلى تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي، تعهدت البلدان بالتزامات دولية وإقليمية ووطنية متعددة لمكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف. إنَّ السور الأخضر العظيم لمنطقة الساحل والصحراء الكبرى هي مبادرة أفريقية تهدف إلى استعادة 100 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، - وتثبيت 250 مليون طن من الكربون، وإيجاد 10 ملايين فرصة عمل خضراء بحلول عام 2030 (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، 2021؛ Goffner وSinare وGordon، 2019). وأُطلق تحدي بون في عام 2011 بهدف عالمي يتمثل في استصلاح 150 مليون هكتار من المسطحات الأرضيه الطبيعيةالمتدهورة والتي أُزيلت غاباتها بحلول عام 2020 و350 مليون هكتار بحلول عام 2030. وبحلول عام 2017، تجاوزت التعهدات التي تعهدت بها الحكومات في مجال الاستصلاح 150 مليون هكتار.[2] تجمع مبادرة الشرق الأوسط الخضراء، بقيادة المملكة العربية السعودية، بين بُلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لزراعة 50 مليار شجرة في جميع أنحاء المنطقة، لاستصلاح مساحة تعادل 200 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة مما يساعد على تقليل 2.5 في المائة من مستويات ثاني أكسيد الكربون العالمية، وخفض انبعاثات الكربون الناتجة عن إنتاج الهيدروكربونات في المنطقة بأكثر من 60 في المائة.[3] ويمثل إعلان نيويورك بشأن الغابات شراكةً بين الحكومات والشركات المتعددة الجنسيات والشعوب الأصلية والمجتمع المدني وهي جهات تسعى جاهدة إلى إنهاء فقدان الغابات الطبيعية واستصلاح 350 مليون هكتار من المسطحات الطبيعية المتدهورة والأراضي الحرجية بحلول عام 2030.[4]
وتهدف مبادرة مجموعة العشرين التي بدأت في عام 2020 إلى الاستفادة من المبادرات القائمة، بما في ذلك المبادرات القليلة المذكورة أعلاه، من أجل تحقيق خفض بنسبة 50 في المائة للأراضي المتدهورة بحلول عام 2040. ويدل نطاق هذه الالتزامات، عبر النُّظم الإيكولوجية الأرضية المُدارة والطبيعية، على أن مبادرات الاستصلاح والحوافز البيئية المحلية تحتل مكانة بارزة على أجندة السياسة العالمية (Anseeuw وBaldinelli، 2020).

وبالنظر إلى هذا التنوع الواسع في الالتزامات والأنشطة العالمية والإقليمية والوطنية وحتى المحلية التي تضطلع بها البلدان وغيرها من أصحاب المصلحة، سيستخدم هذا الدليل التقني مصطلح "مبادرة الحد من الفقر" ليشمل مختلف الأنشطة، بما في ذلك المشاريع والخطط والأهداف والبرامج والممارسات والمساعدة في مجال السياسات العامة ونشر التوعية وغير ذلك من الجهود لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

[1] للاطلاع على أحدث الأرقام حتى شباط/فبراير 2022، انظر: www.unccd.int/actions/ldn-target-setting-programme.

[2] للاطلاع على أحدث الأرقام المتعلقة بتحدي بون، انظر: www.bonnchallenge.org/.

[3] للاطلاع على أحدث الأرقام حول مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، انظر: www.saudigreeninitiative.org/about-middle-east-green-initiative/.

[4] للاطلاع على أحدث الأرقام المتعلقة بإعلان نيويورك بشأن الغابات، انظر: https://forestdeclaration.org/.

2-1 الاعتراف الدولي: أهمية ضمان الحيازة للتنمية المستدامة ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف

وهناك توافق عالمي في الآراء بشأن الدور المحوري للأراضي الصحية والمنتجة في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما للمجتمعات المحلية الضعيفة التي تشكل الأراضي أهم أصولها. في عام 2015، تبنّت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الخاصة بها (الأمم المتحدة، 2015). وقد صُممت أهداف التنمية المستدامة في نهج متكامل بحيث تكون الأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مترابطة وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى على نحو تآزري. ولن يتسنّى للمجتمعات تحقيق أهداف التنمية المستدامة هذه ما لم تتمكن من إدارة مواردها الأرضية على نحو مستدام ومسؤول (IRP 2019).

يشكّل كل من تحييد أثر تدهور الأراضي والحوكمة المسؤولة للأراضي عنصرين رئيسيين من عناصر أهداف التنمية المستدامة وأهداف كل منهما، ولا سيما ما يلي:

- ينص الهدف 15-3 من أهداف التنمية المستدامة، وهو الهدف التنفيذي الخاص بتحييد أثر تدهور الأراضي، على ما يلي: "مكافحة التصحر، واستصلاح الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030."

- ينص الهدف 1-4 من أهداف التنمية المستدامة على: "ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030."

- ينص الهدف 5-أ من أهداف التنمية المستدامة على: "القيام بإصلاحات - لمنح المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية."

ويتزايد الاعتراف بأوجه الترابط بين الحوكمة المسؤولة للأراضي والتنمية المستدامة، ولا سيما بين ضمان الحيازة والإدارة المستدامة للأراضي، وصحة التربة، واستصلاح الأراضي، ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. يتضمن كل من إعلان قادة "غلاسغو" بشأن الغابات واستخدام الأراضي (الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في عام 2021) والمنتدى العالمي للأغذية والزراعة (GFFA 2022) التزامات رفيعة المستوى باحترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وينص على أن الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية على المدى الطويل وبشكل ميسور وعلى نحو آمن من خلال الملكية وحقوق الاستخدام وغير ذلك من أشكال الحيازة المشروعة يكتسي أهمية كبيرة من أجل الأمن الغذائي المحلي والعالمي.

في عام 2019، في المؤتمر الرابع عشر لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، شددت البلدان على أهمية الحوكمة المسؤولة للأراضي في معالجة التصحر / تدهور الأراضي والجفاف، واعتمدت قراراً غير مسبوق بشأن حيازة الأراضي.[5]
وحتى الآن، تُعدُّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الاتفاقية البيئية المتعددة الأطراف الوحيدة التي تتناول صراحة مسألة حيازة الأراضي. ويتناول المقرر مسألة الحيازة وصلتها بتنفيذ الاتفاقية، ويطلب على وجه التحديد إعداد هذا الدليل التقني بشأن كيفية إدماج الخطوط التوجيهية الطوعية في تنفيذ الاتفاقية وتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي. ويدعو المقرر أيضاً الأطراف إلى النظر في عناصر قابلة للتنفيذ تشمل "الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة، بما في ذلك الحقوق العرفية، بما يتسق مع الإطار القانوني الوطني"، و"الاعتراف قانوناً بحقوق

[5] Decision 26/COP.14 on land tenure: www.unccd.int/official-documentscop-14-new-delhi-india-2019/26cop14.

المرأة في استخدام الأرض وملكيتها على قدم المساواة، وتعزيز مساواة المرأة في الحصول على الأراضي وضمان حيازتها" و"استعراض وتعزيز تكافؤ فرص حصول المرأة على الأراضي وحيازتها" و"استعراض التشريعات والإجراءات الوطنية لحوكمة الأراضي، وعند الاقتضاء، لدعم الإدارة المستدامة للأراضي واستصلاحها". وأشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضاً إلى هذه العناصر في قرارها 206/76 الذي يدعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ تدابير للتعجيل بتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي بوسائل منها تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي، بما في ذلك الحوكمة المسؤولة للأراضي وضمان الحيازة وإشراك أصحاب المصلحة.[6]

ولقد ركز عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر (2010-2020) الذي اكتمل مؤخراً على العمل من أجل حماية الأراضي الجافة وإبراز الدور الحاسم الذي تلعبه الأراضي الجافة في رفاه البشرية. إنَّ طموح عقد الأمم المتحدة لاستعادة النُّظم الإيكولوجية (2021-2030) أوسع نطاقاً وأكثر استباقية: وهو وقف تدهور النُّظم الإيكولوجية في جميع أنحاء العالم واستعادتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن العقد تعريفاً واسعاً لاستعادة النُّظم الإيكولوجية، بما في ذلك سلسلة متصلة من الأنشطة تشمل الحفظ، والإدارة المستدامة، والاستصلاح، التي تتماشى مباشرة مع إجراءات الاستجابة لتحييد أثر تدهور الأراضي لتفادي تدهور الأراضي والحد منه وعكس مساره. وهو يعترف بالدوافع المباشرة وغير المباشرة لتدهور الأراضي والنُّظم الإيكولوجية، مثل أن التدهور قد ينجم عن سياسات ضارة، مثل الإعانات المقدمة للزراعة الكثيفة الموارد أو قوانين الحيازة الضعيفة التي تشجع على إزالة الغابات. علاوة على ذلك، فإنه يضع الناس في الصدارة ومركز الاهتمام، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات من قبل الجهات الفاعلة على مختلف المستويات - من الحكومات والوكالات الإنمائية إلى الشركات والمجتمعات والأفراد - وعلى نطاقات مختلفة، بما في ذلك المبادرات الصغيرة والواسعة النطاق.

3-1 المبادئ الدولية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي: الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

تمثل الخطوط التوجيهية الطوعية مجموعة من المبادئ التوجيهية التي اعتُمدت بالإجماع في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS) في مايو/أيار 2012. وتشكل الخطوط التوجيهية الطوعية الإطار الدولي الوحيد للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، الذي صاغه أكثر من 000 1 شخص من أصحاب المصلحة ذوي الخلفيات الثقافية المختلفة من جميع مناطق العالم وتفاوض بشأنه ممثلو الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي ديسمبر/كانون الأول 2012، اعتمدت اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة القرار -أ/443/67 الذي يدعو إلى "تشجيع البلدان على تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في 11 مايو/أيار 2012 بهدف شامل هو تحقيق الأمن الغذائي للجميع ودعم الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني."

وتسعى الخطوط التوجيهية الطوعية إلى تحسين حوكمة حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات. وهي تسعى إلى تحقيق ذلك لصالح الجميع، مع التركيز على الضعفاء والمهمشين، وعلى أهداف الأمن الغذائي والإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي، والقضاء على الفقر، وسُبُل كسب العيش المستدامة، والاستقرار الاجتماعي، وأمن السكن، والتنمية الريفية، وحماية البيئة، والاستدامة الاجتماعية والاقتصادية" (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012).

[6] القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، 206/A/RES/76، بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

وتقدم الخطوط التوجيهية الطوعية إرشادات حول الحوكمة المسؤولة للحيازة وتسعى إلى تعزيز ضمان حقوق الحيازة والوصول العادل إلى الأراضي ومصايد الأسماك والغابات وبالتالي المساهمة في القضاء على الجوع والفقر، والتنمية المستدامة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012). وتستند الخطوط التوجيهية الطوعية إلى حقوق الإنسان وتعزز الاحترام والاعتراف بجميع أصحاب حقوق الحيازة المشروعة وحمايتهم من انتهاك حقوقهم. وفي هذا السياق، تشدد اللجنة على ضرورة الاعتراف بمختلف نظم الحيازة بطريقة تراعي النوع الاجتماعي، بما في ذلك النُّظم العرفية والأصلية وغير الرسمية.

وتوفر مجموعة الخطوط التوجيهية الطوعية مبادئ (انظر المبادئ العامة ومبادئ التنفيذ في القسمين -3أ و-3ب من الخطوط التوجيهية، على التوالي) وخطوط توجيهية تشمل ما يلي: (1) الاعتراف القانوني بحقوق وواجبات الحيازة وتخصيصها؛[7]
؛ (2) نقل حقوق وواجبات الحيازة والتغييرات الأخرى؛ (3) إدارة الحيازة؛ (4) الاستجابات لتغيُّر المناخ وحالات الطوارئ. وهاتان المجموعتان من المبادئ ضروريتان لتحقيق الحوكمة المسؤولة للحيازة وتشكلان الأساس لهذا الدليل التقني والأنشطة المحتملة المعروضة في المسارات.

المبادئ العامة للخطوط التوجيهية الطوعية (القسم -3أ)

يجب على الدول:

1- **الاعتراف بجميع أصحاب حقوق الحيازة المشروعة وبحقوقهم، واحترامهم.** كما يجب عليها أن تتخذ تدابير معقولة لتحديد وتسجيل واحترام أصحاب حقوق الحيازة المشروعة وحقوقهم، سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة رسمياً؛ والامتناع عن التعدي على حقوق حيازة الآخرين؛ والوفاء بالواجبات المصاحبة لحقوق الحيازة.

2- **الحفاظ على وحمايه حقوق الحيازة المشروعة من التهديدات والانتهاكات.** ويتعيّن على الدول حماية أصحاب حقوق الحيازة من فقدان حقوق حيازتهم بصورة تعسفية، بما في ذلك عمليات الإخلاء القسري التي تتعارض مع التزاماتها الحالية بموجب القانون الوطني والدولي.

3- **تعزيز وتسهيل التمتع بحقوق الحيازة المشروعة.** ويتعيّن على الدول اتخاذ تدابير نشطة لدعم وتسهيل الإعمال الكامل بحقوق الحيازة، أو إجراء المعاملات التي تشمل هذه الحقوق، مثل ضمان أن تكون الخدمات متاحة للجميع.

4- **توفير إمكانية الوصول إلى العدالة لمعالجة التعديات على حقوق الحيازة المشروعة.** ويتعيّن على الدول توفير أساليب فعالة ومتاحة للجميع، من خلال السلطات القضائية أو- وسائل أخرى، لحل المنازعات حول حقوق الحيازة؛ والعمل على إنفاذ النتائج بصورة فورية وبتكلفة معقولة. كما ينبغي أن تُقدِّم الدول تعويضاً فورياً وعادلاً في حال الاستيلاء على حقوق الحيازة لأغراض عامة.

5- **الوقاية من منازعات الحيازة، والنزاعات العنيفة، والفساد.** ويتعيّن على الدول اتخاذ تدابير نشطة– للحيلوله دون نشوء منازعات حول الحيازة وتصاعدها إلى نزاعات عنيفة. وعليها كذلك أن تسعى إلى مكافحة الفساد بجميع أشكاله وعلى جميع المستويات وفي جميع السياقات (منظمة الأغذية والزراعة، 2012).

[7] في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (VGGT)، يشير هذا إلى الاعتراف القانوني بحقوق الحيازة للشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية التي لديها نظم حيازة عرفية، فضلا عن حقوق الحيازة غير الرسمية؛ والتخصيص الأولي لحقوق الحيازة للأراضي ومصايد الأسماك والغابات التي يملكها أو يسيطر عليها القطاع العام.

تنفيذ مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية

- **الكرامة الإنسانية:** الإقرار بالكرامة المتأصلة لكلّ إنسان وحقوقه المتساوية والأصيلة.
- **عدم التمييز:** عدم إخضاع أي شخص للتمييز بموجب القانون، والسياسات، والممارسات.
- **الإنصاف والعدالة:** الاعت N/A راف بأن العدالة بين الأفراد قد تتطلب الإقرار بالاختلافات القائمة بينهم واتخاذ إجراءات إيجابية، بما في ذلك التمكين، لضمان حقوق الحيازة المتساوية وحصول الجميع على الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، نساءً ورجالاً، والشباب والمجموعات الضعيفة، والمهمشين تقليدياً، في السياق الوطني.
- **المساواة بين الجنسين:** ضمان حق متساوٍ للنساء والرجال للتمتع بحقوق الإنسان، مع الإقرار بالاختلافات بين النساء والرجال واتخاذ إجراءات محددة عند الضرورة، تهدف إلى تسريع تحقيق المساواة الفعلية عند الضرورة. ويتعيّن على الدول ضمان أن تتمتع النساء والفتيات بحقوق حيازة متساوية، وأن يحصلن على الأراضي ومصايد الأسماك والغابات بغضّ النظر عن وضعهن المدني أو الزوجي.
- **النهج الكلي والمستدام:** الاعتراف بالترابط بين الموارد الطبيعية واستخداماتها، واعتماد نهج متكامل ومستدام في إدارتها.
- **التشاور والمشاركة:** العمل مع أصحاب حقوق الحيازة المشروعة الذين يمكن أن يتأثروا بالقرارات والتماس دعمهم، قبل اتخاذ القرارات، والاستجابة لمساهماتهم، مع مراعاة اختلالات القوة القائمة بين الأطراف المختلفة وضمان المشاركة النشطة والحرة والفعالة والمجدية والمستنيرة للأفراد والمجموعات، في عمليات صنع القرار ذات الصلة.
- **سيادة القانون:** اعتماد نهج قائم على القواعد، عن طريق قوانين منشورة على نطاق واسع في اللغات المستخدمة، وتسري على الجميع، وتُنفَّذ بالتساوي، وتخضع للمطالبة بصورة مستقلة، وتُنسَّق مع التزاماتها القائمة بموجب القانون الوطني والدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية السارية.
- **الشفافية:** التحديد الواضح والنشر الواسع النطاق للسياسات والقوانين والإجراءات باللغات المستخدمة، ونشر القرارات على نطاق واسع باللغات المستخدمة، وفي صيغ متاحة للجميع.
- **المساءلة:** اعتبار الأفراد والوكالات الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية مسؤولين عن أعمالهم وقراراتهم وفقاً لمبادئ سيادة القانون.
- **التحسين المستمر:** يجب أن تعمل الدول على تحسين آليات مراقبة حوكمة الحيازة وتحليلها من أجل وضع برامج تستند إلى الأدلة وضمان التحسينات الجارية (منظمة الأغذية والزراعة، 2012).

4-1 الربط بين الحيازة وسياسات تحييد أثر تدهور الأراضي: الأساس العلمي لتهيئة بيئة مؤاتية لتحييد أثر تدهور الأراضي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف

أجرى المجتمع العلمي الدولي بحوثاً مستفيضة لاستكشاف الروابط المتداخلة بين حيازة الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي وتدهور الأراضي. وتبرز النتائج بصورة موحدة أهمية ضمان حيازة الأراضي في تهيئة بيئة تمكينية لتجنب تدهور الأراضي والحد منه وعكس اتجاهه. ينص التقرير الخاص بشأن تغيُّر المناخ والأراضي الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ على أن كثيراً من ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي لا يجري اعتمادها على نطاق واسع بسبب عدم ضمان حيازة الأراضي، وعدم الوصول إلى الموارد، وعدم فاعلية الخدمات الاستشارية الزراعية، وعدم كفاية الحوافز الخاصة والعامة وعدم تكافؤها، ونقص المعرفة والخبرة العملية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2019). ويسلّط تقرير التقييم المتعلق بتدهور الأراضي واستصلاحها الذي أعدّه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُّظم الإيكولوجية (المنبر) الضوء على عدة رسائل رئيسية مفادها أن الممارسات والمعارف العرفية التي تستخدمها الشعوب الأصلية وداخل المجتمعات المحلية يمكن أن تكون فعّالة في الحفاظ على التنوع البيولوجي وتجنب تدهور الأراضي والحد منه وعكس اتجاهه. كما يسلّط التقرير الضوء على أهمية تنسيق السياسات في تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق مزيد من الإدارة المستدامة للأراضي، بما في ذلك "السياسات التي تمنح وتحمي حيازة الأراضي وحقوق الملكية الفردية والجماعية، وفقاً للتشريعات الوطنية على المستوى المناسب، وتمكين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والاعتراف بدور المعارف والممارسات الأصلية والمحلية في الإدارة المستدامة للأراضي" (المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُّظم الإيكولوجية، 2018). وتدعم هذه النتائج كذلك البيانات التي تبيّن أن أكثر من 360 مليون نسمة من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تعيش في المناطق المحمية القائمة (مبادرة الحقوق والموارد، 2020) وتدير 17 في المائة على الأقل من الكربون الموجود في غابات 64 بلداً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية (Frechette *et al.*، 2018).

وقد استُكشفت هذه الروابط بمزيد من التفصيل من خلال هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الإطار المفاهيمي العلمي لتحييد أثر تدهور الأراضي (LDN SCF) والتقرير التقني عن "تهيئة بيئة تمكينية لتحييد أثر تدهور الأراضي ومساهمتها المحتملة في تعزيز – الرفاهية وسُبُل العيش والبيئة". ويشكل تعزيز الحوكمة المسؤولة والشاملة للأراضي، مع التركيز على حماية حقوق حيازة الأراضي للفئات الضعيفة والمهمشة، أحد الأهداف الأربعة لسياسة تحييد أثر تدهور الأراضي المحددة في الإطار المفاهيمي العلمي لتحييد أثر تدهور الأراضي. ويسلط الإطار العلمي الضوء كذلك على أنه باتِّباع التوجيهات المتعلقة بالتخطيط لاستخدام الأراضي بطريقة شفافة وتشاركية في الخطوط التوجيهية الطوعية، يمكن تنفيذ مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي بطريقة تكفل حقوق الحيازة المشروعة (Orr et *al.*، 2017). ويخلص التقرير التقني لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات إلى أن البيئة التمكينية في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي تتألف من أربعة أبعاد رئيسية هي: (أ) الترابط بين العلوم والسياسات؛ (ب) العناصر المالية؛ (ج) الترتيبات المؤسسية؛ (د) -عناصر السياساتية والتنظيمية. وفي الواقع يسلط التقرير الضوء على أن ممارسة حوكمة الأراضي و تهيئة بيئة تمكينية في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي تمثل إلى حد كبير أحد العناصر الحاسمة في هذين البُعدين الأخيرين في حوكمة الأراضي، هي، ، وتبرز هذه النتائج الطابع المتعدد الأبعاد للبيئة التمكينية لتحييد أثر تدهور الأراضي، الذي يتطلب تعزيز التكامل الرأسي والأفقي بين المؤسسات وآليات الحوكمة. وعلاوة على ذلك، يلزم تكييف حوكمة الأراضي وضمان حيازة الأراضي للظروف المحلية وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة وتطلعاتها. كما أنها تؤكد على ديناميات حوكمة الأراضي والآثار المتزايدة لسلاسل القيمة العالمية على ممارسات إدارة الأراضي، مما يوفر تحديات وفرص على حد سواء لتنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي (Verburg *et al.*، 2019). وعلاوة على ذلك، تبرز التجارب في جميع أنحاء

العالم أن حيازة الأراضي هي واحد من طائفة التحديات التي تواجه تنفيذ تدابير تحييد أثر تدهور الأراضي[8] (Allen *et al.*، 2020؛ وChasek *et al.*، 2020؛ وCollantes *et al.*، 2018؛ وCowie *et al.*، 2019؛ وDallimer وStringer، 2018؛ وKapović Solomun *et al.*، 2018؛ وKust *et al.*، 2018؛ وOkpara وStringer وAkhtar-Schuster، 2019؛ وSperanza وAdenle وBoillat، 2019؛ وvan Haren *et al.*، 2019، وvon Maltitz *et al.*، 2019؛ وWunder وBodle، 2019).

ويتضح من هذه النتائج العلمية أن الحيازة الآمنة تشجع مستخدمي الأراضي وأصحاب الحقوق على الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي، مثل الحراجة الزراعية، وزراعة المنحدرات، والصرف، وأعمال الري، وحفظ التربة، لزيادة إنتاجية الأراضي على المدى الطويل. فمَن يتعاملون بيقين مع

الشكل 1

الإطار المفاهيمي لتحييد أثر تدهور الأراضي والبيئة التمكينية وتحقيق فوائد متعددة

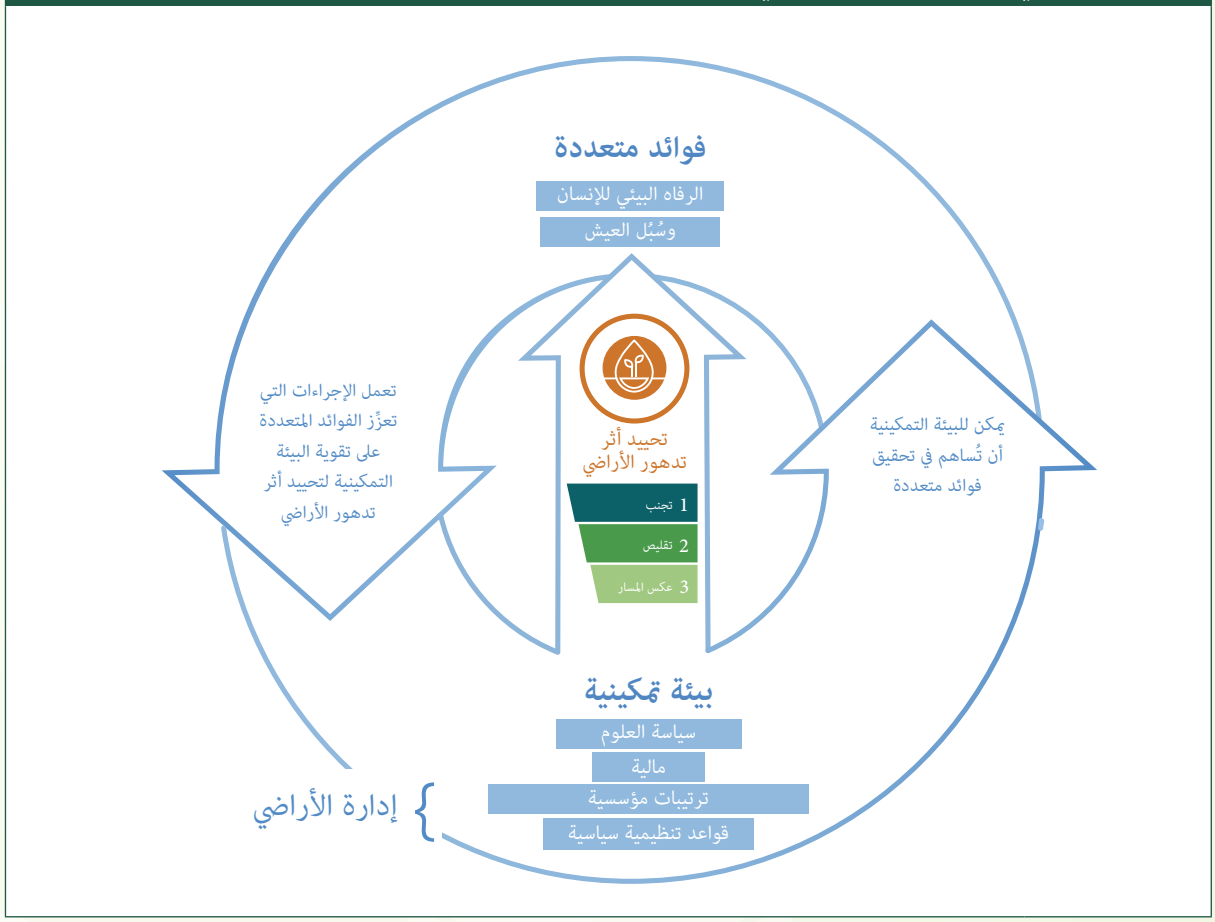

المصدر: Verburg *et al.*، 2019

[8] يمكن أن تشمل تحديات التنفيذ الأخرى، في جملة أمور، ضعف السياسات، وعدم إدماج الاعتبارات الجنسانية، والافتقار إلى القدرة على التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، والنهج التكاملية، والموارد المالية وغيرها من الموارد.

وجود منفذٍ لهم إلى الأراضي والتصرف فيها تكون لديهم دوافع إلى الاستثمار في ممارسات الحفظ والتجدد دون خوف من أنّ أراضيهم قد تؤخذ أو تُنتهك بغير وجه حق. كما يقلل ضمان الحيازة من احتمال أن تُسفر أي مطالبات أو منازعات متضاربة عن خسائر في الأراضي. وتوفر الثقة الناتجة عن حيازة الأراضي على المدى الطويل الضمان اللازم للمشاركة في استثمارات واسعة النطاق في تحييد أثر تدهور الأراضي واستصلاحها. ومن المسائل الرئيسية المتعلقة بالحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ضرورة تأمين وحماية الحقوق المشروعة للأراضي وضمان مشاركة الفئات الضعيفة، بما فيها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والاستفادة من الجهود الرامية إلى حفظ الأراضي وإدارتها واستصلاحها على نحو مستدام. وتؤدي الحوكمة الضعيفة أو الغائبة أو غير المسؤولة للأراضي إلى تقويض ضمان الحيازة، الأمر الذي يؤثر سلباً على التنمية المستدامة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ويمكن أن تسفر أوجه عدم المساواة في توزيع الأراضي والتصرُّف فيها، وعدم وضوح الحقوق وكيفية الاحتفاظ بها عن تفاقم المنافسة والضغوط على الموارد الأرضية الشحيحة حيث يكون الطلب مرتفعاً. ويمكن لتحسين ضمان الحيازة على الجانب الآخر أن يوفر فوائد متعددة من حيث الحد من الفقر، وزيادة الأمن الغذائي، وتمكين المرأة والشباب، وتجنب النزاعات على الموارد، وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي وتخفيف آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معه.

في حين أنّ الروابط بين الحيازة ومبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي قد خضعت للنقاش على نطاق واسع وجرى الاعتراف بها في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، فإنَّ التقرير التقني لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بشأن البيئة التمكينية لتحييد أثر تدهور الأراضي يخلص إلى أن عدداً قليلاً جداً من التقارير القُطرية التي تحدد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي تنظر في حيازة الأراضي رغم أن أصحاب المصلحة يرون أن ضمان حيازة الأراضي والحصول عليها هي من بين أهم السياسات والإجراءات والحوافز التي يمكن أن تساعد على تنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي (Verburg *et al.*، 2019). وهذا يشير إلى أن الإرادة والقدرة على معالجة مسألة الحيازة والحصول على الأراضي ما زالا منخفضين. وقد نشرت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومؤسسة التنمية المستدامة، والآلية العالمية وثائق متعددة تقدم إرشادات أولية ومفاهيمية بشأن كيفية النظر في الحوكمة المسؤولة للحيازة في سياق تحييد أثر تدهور الأراضي، بما في ذلك الإطار المفاهيمي العلمي لتحييد أثر تدهور الأراضي، والمشاريع والبرامج التحويلية لتحييد أثر تدهور الأراضي، والقائمة المرجعية للمشاريع والبرامج التحويلية لتحييد أثر تدهور الأراضي والدليل لتصميم المشاريع والبرامج التي تُراعي النوع الاجتماعي في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي. والهدف من هذا الدليل التقني هو التعمق في عملية التنفيذ واقتراح أنشطة محتملة بشأن كيفية إدماج مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي.

قراءة إضافية

FAO. 2012. *Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security*.

IPC Working Group on Land, Forests, Water and Territory. 2016. *People's Manual on the Guidelines on Governance of Land, Fisheries and Forests*. International Planning Committee for Food Sovereignty.

Verburg, P., Metternicht, G., Allen, C., Debonne, N., Akhtar-Schuster, M. Inácio da Cunha, M., Karim, Z., Pilon, A., Raja, O., Sánchez Santivañez, M. & Şenyaz, A. 2019. *Creating an Enabling Environment for Land Degradation Neutrality and its Potential Contribution to Enhancing Wellbeing, Livelihoods and the Environment*. A Report of the Science-Policy Interface. Bonn. UNCCD.

الدليل التقني

1-2 الجمهور والنطاق

- طالب مقرر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 26/م أ 14- من الأمانة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرين ذوي الصلة، "إعداد دليل تقني حول كيفية دمج الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في تنفيذ الاتفاقية وتحييد أثر تدهور الأراضي، مع مراعاة السياقات الوطنية، لينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة."

ويقدم هذا الدليل التقني حلولاً محتملة للتحديات التي تواجه حيازة الأراضي في سياق الخطط الوطنية والأطر القانونية والاستراتيجيات وبرامج العمل في ما يتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي. وعلى هذا النحو، يتناول هذا الدليل التقني صانعي السياسات والقرارات، مما يجعلهم على دراية بالإمكانيات والوسائل التي يمكن أن تساهم بها حقوق الحيازة المشروعة والحوكمة المسؤولة للحيازة في تحييد أثر تدهور الأراضي والتزامات الاستصلاح. كما أنَّها تسعى جاهدةً - كجمهور ثانوي- إلى خدمة مديري الأراضي والمستفيدين المحتملين الذين يشاركون في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي ويتأثرون بها، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، ولا سيما ما يدعم منها الفئات السكانية الضعيفة بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب.

2-2 الاعتبارات الأساسية

– إستكمالا لمبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية وإطار حقوق الإنسان، يُسلَّط الضوء هنا على ثلاثة اعتبارات رئيسية لإدماجها في صلب تنفيذ مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، بغضّ النظر عن المسارات التي يجري تحديدها باعتبارها الأكثر صلة بالسياق الوطني. وفي حين أن هذه الاعتبارات الرئيسية تنطبق على جميع المسارات، تعطي المسارات العالمية مزيداً من الرؤى المتعمقة وتحدد الأنشطة المحتملة لمعالجة حقوق الحيازة المشروعة، والتشاور والمشاركة، والاستجابة المراعية للنوع الاجتماعي في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي.

حقوق الحيازة المشروعة

تنص الخطوط التوجيهية الطوعية على ما يلي: استناداً إلى دراسة حقوق الحيازة بما يتماشى مع القانون الوطني، يجب أن تتيح الدول الاعتراف القانوني بحقوق الحيازة المشروعة التي لا تتمتع بحماية القانون في الوقت الحاضر. وكذلك، ينبغي أن تكون السياسات والقوانين التي تكفل حقوق الحيازة غير - منحازه وأن تُراعي المساواة بين الجنسين. واتساقاً مع مبادئ التشاور والمشاركة في هذه الخطوط التوجيهية، ينبغي للدول أن تحدّد، عبر قواعد منشورة على نطاق واسع، فئاتَ الحقوق التي تُعدّ حقوقاً مشروعة. ويجب أن توفّر كل أشكال الحيازة لجميع الأشخاص درجة من ضمان الحيازة تضمن الحماية القانونية من الإخلاء القسري الذي لا يتماشى مع التزامات الدولة القائمة بموجب القانون الوطني والدولي، ومن التحرش وغير ذلك من التهديدات" (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012، الفقرة 4-4).

تشمل حقوق الحيازة المشروعة جميع ترتيبات الحيازة القائمة على المستوى الفردي والمجتمعي، بما في ذلك الحقوق الجماعية أو الجماعية في الأراضي والموارد، بصرف النظر عن الاعتراف بها رسمياً من قبل الدولة. وهي تشمل أيضاً استخدام حقوق الحيازة والحصول عليها في جميع الفترات، والموارد الطبيعية التي تتصل بها. وتُعدّ حقوق الحيازة المشروعة مفهوماً مركزياً لمبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية وجميع المسارات الموضحة هنا فيما بعد. يمكن تطبيق نهج استباقي في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي لتحديد وحماية (الخطوط التوجيهية الطوعية من الفقرة 1-7 إلى 6-7) جميع حقوق الحيازة المشروعة في مجالات التدخل وضمان مشاركة الجميع (انظر المسار 1).

التشاور والمشاركة

تحدد الخطوط التوجيهية الطوعية التشاور والمشاركة على أنها " العمل مع أصحاب حقوق الحيازة المشروعة الذين يمكن أن يتأثروا بالقرارات والتماس دعمهم، قبل اتخاذ القرارات، والاستجابة لمساهماتهم، مع مراعاة اختلالات القوة القائمة بين الأطراف المختلفة وضمان المشاركة النشطة والحرة والفعَّالة والمجدية والمستنيرة للأفراد والمجموعات، في عمليات صنع القرار ذات الصلة" (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012، فقرة 3ب6-).

ومن أجل التمكين من إجراء مشاورات هادفة وتشاركية في أثناء تصميم وتنفيذ ورصد مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، ينبغي أن تُتاح للجهات التي يُحتمل أن تتأثر بمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي إمكانية الوصول إلى المعلومات ذات الصلة، قبل اتخاذ القرارات، بصيغة ولغة ميسّرتين، مع إتاحة الوقت الكافي للتشاور والمشاركة الشاملين. وفي هذا الصدد، من الضروري تحديد القدرات المختلفة للجماعات المتأثرة ومعالجتها من أجل تحقيق المشاركة الكاملة. وتؤدي الجهات الفاعلة المحلية في المجتمع المدني، مثل المنظمات البيئية، وجماعات المزارعين، ومنظمات الشعوب الأصلية، والمجموعات المدنية الأخرى دوراً هاماً في خدمة السكان الضعفاء بوجه خاص، بمن فيهم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب والتواصل معهم. وبالتالي فإنّ تعزيز قدرات المجتمع المدني المحلي ينطوي على إمكانية حشد التشاور والمشاركة على مختلف المستويات: مثل تنظيم أنشطة التوعية ونشر الأفكار والمعلومات وتنظيم الأنشطة التدريبية وتوجيه تعليقات أصحاب المصلحة. وسيحتاج الأمر إلى اهتمام خاص لضمان عملية تشاور تُراعي النوع الاجتماعي.[9] وتقع على عاتق القائمين بتنفيذ

[9] انظر، على سبيل المثال، أوكسفام والمعهد الدولي للتنمية المستدامة (2017).

مبادرة تحييد أثر تدهور الأراضي مسؤولية ضمان التشاور المجدي والشامل والتشاركي طوال مراحل تصميم المبادرة وتنفيذها ورصدها. ومع ذلك، يمكن للدولة أيضاً أن تضع شروطاً للتشاور والمشاركة في جميع مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي وجميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

وتشكل منتديات أصحاب المصلحة المتعددين أداة لأشكال المشاركة والتشاور الشاملة من أجل بناء توافق مستنير بين مختلف أصحاب المصلحة ويمكن استكمالها بمجموعة متنوعة من الصكوك الدولية، مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية 169 (منظمة العمل الدولية، 1989)، ضمن صكوك أخرى. وينص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على سبيل المثال على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية حيثما تتأثر حقوقها. الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة هي حق جماعي للشعوب الأصلية ينبع من الحق في تقرير المصير على أراضيها وأقاليمها وغيرها من الممتلكات المعترف بها. ولأغراض هذا الدليل، ينبغي اعتبار الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة بمثابة "حق جماعي للشعوب الأصلية في اتخاذ قرارات من خلال ممثليها المختارين بحرية والمؤسسات العرفية أو غيرها من المؤسسات، وإعطاء أو حجب موافقتها قبل موافقة الحكومة أو الصناعة أو أي طرف خارجي آخر على أي مشروع قد يؤثر في الأراضي والأقاليم والموارد التي يمتلكونها أو يشغلونها عادةً أو يستخدمونها بطريقة ما أو بأخرى" (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2014أ). وهكذا توجد صلة مباشرة بين الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة والحكم الذاتي.

النهج المراعي للنوع الاجتماعي

تسلّط الخطوط التوجيهية الطوعية الضوء على ضرورة "ضمان المساواة بين المرأة والرجل في حق التمتع بجميع حقوق الإنسان، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالفروق بين المرأة والرجل واتخاذ تدابير محددة ترمي إلى التعجيل بالمساواة الفعلية عند الاقتضاء." ويشكل ضمان الالتزام بالمساواة بين الجنسين في جميع مراحل عملية تحييد أثر تدهور الأراضي عنصراً أساسياً في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، ووضعت الآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر خطوطاً توجيهية لتعميم مراعاة قضايا النوع الاجتماعي في إجراءات تحييد أثر تدهور الأراضي.[10] ويسلّم النهج المُراعي للنوع الاجتماعي بالمعايير وأوجه عدم المساواة بين الجنسين ويعترف بها ويستجيب لها بوضع إجراءات وسياسات ومبادرات لتلبية الاحتياجات والقيود والفرص المختلفة للنساء والرجال. ويكفل اتباع نهج يُراعي النوع الاجتماعي معالجة تباين احتياجات المرأة والرجل؛ والمساواة في مشاركة المرأة والرجل؛ والإنصاف في توزيع الفوائد والموارد والمكانة والحقوق. وينطبق هذا النهج على جميع مراحل تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها.

[10] يمكن الاطلاع على الدليل على الموقع الشبكي لاتفاقية مكافحة التصحر: https://www.unccd.int/publications/manual-gender-responsive-land-degradation-neutrality-transformative-projects-and.

تعاني النساء في كثير من السياقات من الحرمان في القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي وإدارتها بسبب ترتيبات الحوكمة التمييزية والمعايير الاجتماعية، إلى جانب أوجه عدم المساواة الهيكلية الأخرى المستمرة. فهنّ يملكن أرضاً أقل نسبياً من الرجال ويمكن أن يُحرمن من حقوق الميراث. ومن المرجح أكثر أن تُنتهَك حقوق المرأة في الأراضي، حيث يستفيد الآخرون من فوائد الاستثمارات في إدارة الأراضي. وتُحرم النساء كذلك بسبب علاقات القوة غير المتكافئة والمشاركة المجدية المحدودة في صُنع القرار. وقد يتمتع أفراد الأسرة الذكور بسلطة أكبر في اتخاذ القرارات بشأن أساليب الإدارة، واختيار المحاصيل، وتخصيص الحقوق في الأراضي داخل الأسرة المعيشية. ومن خلال تطبيق نهج يراعي النوع الاجتماعي، يمكن لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي معالجة هذه المشكلات وتحسين سيطرة المرأة على الأرض وتعزيز قدرتها على اتخاذ القرار على مستوى الأسرة والمجتمع وتعزيز قدرتها على المشاركة في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي. فضلاً عن ذلك، فمن خلال التعامل مع النوع الاجتماعي على نحو شامل ومتعدد الجوانب في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، فإنّ النظر في الطبيعة المترابطة للهويات الاجتماعية الأخرى (مثل العُمر، والعرق، والنوع الاجتماعي، والطائفة، والطبقة) يمكن أن يساعد في تلبية الاحتياجات المتمايزة للفئات الضعيفة الأخرى وأن يؤدي إلى فوائد مجتمعية أوسع نطاقاً وتدابير مشتركة لمعالجة الاحتياجات المتباينة للفئات الضعيفة الأخرى.

Pixabay ©

المسارات

1-3 كشف نهج المسار

تلبيةً لتنوّع السياقات الوطنية، يقترح هذا الدليل التقني مجموعة مرنة وعامة وشاملة من تسع مسارات ذات منحى عملي تتيح تكييفها مع مختلف البلدان، من أجل إدماج مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية في المبادرات الرامية إلى مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي. بالإضافة إلى مقررات الخطوط التوجيهية الطوعية، ومقررات – مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وإطار تحييد أثر تدهور الأراضي، تسترشد المسارات باستعراض - للمراجع المتعلقة بالدروس المستفادة ودراسات الحالة والممارسات الجيدة، فضلاً عن سلسلة من المشاورات الإلكترونية مع أصحاب المصلحة المتعددين والتي عُقدت في الفترة من يونيو/حزيران إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2020. وتجري صياغة هذه المسارات بحيث تتحدث إلى عدد من البلدان، وهي غير محددة في سياق قُطري واحد أو دراسة حالة واحدة. وينبغي مواءمة أي إجراءات تُتخذ لتنفيذ المسارات مع مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية[11] وإطار حقوق الإنسان.

تعالج المسارات التسعة التحديات الشائعة المتعلقة بحيازة الأراضي في ما يتعلق بتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي. ويصف كل منها طرق تطبيق مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية في تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي ويتناول أسئلة "الكيفية" الخاصة بالتنفيذ. ويحدد كل مسار أيضاً: (1) قائمة بالإجراءات الممكنة على المستويين الوطني والمحلي؛ (2) المراجع في قسم "المطالعات الأخرى" لتعميق الأفكار حول

[11] انظر المبادئ العامة والتنفيذية للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (VGGT) في القسم 4-1.

المواضيع المعروضة في المسارات وتقديم مزيد من النصائح الفنية ذات الصلة بالتنفيذ على أرض الواقع؛ (3) دراسة حالة لتوضيح الفرص والتحديات المحتملة التي قد تنشأ عند تنفيذ المسارات في مختلف السياقات الوطنية والمحلية. ومع ذلك، ليست جميع المسارات وثيقة الصلة بجميع البلدان ولهذا فإن مستخدمي هذا الدليل التقني مدعوون إلى النظر في المسارات الأوثق صلة بسياقاتهم الوطنية مع السعي إلى تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي ودعم مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية. ولتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي، ينبغي اتباع عدة مسارات في نهج متكامل متعدد المسارات. وبصرف النظر عن المسارات المستخدمة، ينبغي أن تشمل النُّهج حقوق الحيازة المشروعة، والتشاور والمشاركة على نطاق واسع وشامل، واتباع نهج يُراعي النوع الاجتماعي، وهي الاعتبارات الرئيسية المبينة في القسم 2-2.

2-3 تنفيذ النهج المتعدد المسارات في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي

يقدم الشكل 2 تمثيلاً تخطيطياً للنهج متعدد المسارات لإدماج حوكمة الحيازة في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، مع مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية كأداة توجيهية شاملة.

وفي مرحلة التخطيط لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، تُجرى تقييمات أولية لضمان امتثال أنشطة وعناصر المبادرة للبيئة المادية والاجتماعية، ومعالجة الاحتياجات والتحديات والحقائق المحددة على أرض الواقع. ومن أجل إدماج حيازة الأراضي في أنشطة مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، يُوصى بإجراء ثلاثة تقييمات هي: حيازة الأراضي، والتقييم القائم على النوع الاجتماعي، والتقييم البيوفيزيائي.

يدرس تقييم حيازة الأراضي ترتيبات الحيازة (من يمكنه استخدام الموارد لأي مدى وبأي شروط) في الإطار القانوني الرسمي/القانوني وفي إطار الحيازة العرفية في منطقة التدخل (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2002). يهدف التقييم إلى تحديد نوع الحيازة (الأراضي العامة أو الخاصة أو المشتركة) الموجودة في منطقة التدخل. ويأخذ التقييم في الاعتبار جميع أنواع الترتيبات أو حقوق الحيازة المشروعة بما في ذلك الترتيبات الموسمية أو الدورية (مثل الرعي) ويدمج خريطة للسلطات القانونية والعرفية التي تضطلع بدور في ترتيبات الحيازة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2002). وقد يهدف التقييم، حسب الاقتضاء، إلى فهم انعدام الأمن الوظيفي في منطقة التدخل الذي قد يشمل تصنيفاً للنزاعات المتصلة بالحيازة. ويلزم أن يحدد التقييم نوع مسائل الحيازة في الأطر القانونية والتنظيمية على الصعيد الوطني وفي منطقة التدخل، التي قد تحد من تأثير مبادرة تحييد أثر تدهور الأراضي المخططة.

ويبحث تقييم للنوع الاجتماعي الاختلافات في الأدوار والأنشطة والاحتياجات والفرص والحقوق/الاستحقاقات بين الجنسين في حالات أو سياقات معينة. ويبحث التقرير كذلك العلاقات بين الإناث والذكور ووصولهم إلى الموارد والسيطرة عليها، والقيود التي يواجهونها في ما يتعلق بأحدهم الآخر. وينبغي إدراج تقييم للنوع الاجتماعي في جميع التقييمات القطاعية أو التحليلات الظرفية لضمان عدم تفاقم أوجه الظلم وأوجه عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي من خلال التدخلات، وأن يجري، حيثما أمكن، تعزيز المساواة والعدالة في العلاقات بين الجنسين. وفي سياق مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، يمكن إجراء التقييم القائم على النوع الاجتماعي كجزء من تقييم حيازة الأراضي (هيئة الأمم المتحدة للمرأة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، 2019).

فالتقييم البيوفيزيائي، الذي يدرس الدوافع المباشرة وغير المباشرة لتدهور الأراضي، هو تقييم متأصل في مرحلة التخطيط لأي مبادرة من مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي المحلية ويمكن أن يساهم في تحديد المسارات ذات الصلة. وقد حللت البلدان التي حددت أهدافها الوطنية الطوعية في إطار تحييد أثر تدهور الأراضي أسباب وآثار تدهور الأراضي لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة بشأن الأهداف المنشودة والقابلة للتحقيق بحلول عام 2030 من أجل تجنب تدهور الأراضي أو الحد منه أو عكس اتجاهه. ويبيّن تحليل بيانات مجمَّع للتقارير القُطرية التي تحدد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي أنّ تدهور الأراضي يرتبط في المقام الأول بأراضي المحاصيل والغابات والمراعي والسافانا والأراضي الرطبة. وتشمل الفئات الخمس الأكثر تواتراً لأهداف تحييد أثر تدهور الأراضي المحلية ما يلي: (1) استصلاح/تحسين أراضي المحاصيل؛ (2) استعادة/زيادة الغابات؛ و(3) استعادة/تحسين المراعي والسافانا؛ (4) زيادة خصوبة التربة ومخزون الكربون العضوي في التربة؛ (5) تحسين إدارة الأراضي الرطبة (Grita وRijpma، 2019).

في النهج المتعدد المسارات، يستند تحديد المسارات ذات الصلة إلى نتائج هذه التقييمات الأولية. ويمكن أن يساعد فهم التقييم البيوفيزيائي - ولا سيما دوافع تدهور الأراضي والأولويات الوطنية المحددة في أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي - في تحديد نوع الأراضي التي تتعرض للتدهور، مثل أراضي المحاصيل والغابات والمراعي والسافانا والأراضي الرطبة. ويمكن أن تساعد عمليات حيازة الأراضي والتقييمات القائمة على النوع الاجتماعي على تحديد أي نُظُم لحيازة الأراضي - الأراضي الخاصة، أو الأراضي المشتركة أو العامة - تخضع لتدهور الأراضي، وتسلط الضوء على التحديات الكامنة في ضمان الحيازة، وتساعد على تكييف الأنشطة مع الاحتياجات والسياقات المحلية المحددة.

وهناك مجموعتان من المسارات: عالمية ومحددة السياق. ويمكن تطبيق المسارات العالمية على جميع مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي لجميع القوى الدافعة لتدهور الأراضي وجميع أنواع نُظُم الحيازة (الأراضي الخاصة، والأراضي العامة، وأراضي المشاعات)، في حين أن المسارات المحددة السياق تتوقف على السياق، مع أنشطة هذه المسارات التي تتطلب عناصر من المسارات العالمية. وتشمل هذه السياقات، على سبيل المثال، حالات قُطرية محددة، أو حالات تتعلق ببعض المناطق دون الوطنية، أو استخدامات الأراضي، أو الجماعات. وينبغي أن تكون هذه الخصائص واضحة من نتائج التقييمات الأولية وتكرارها.

على سبيل المثال، قد تكشف التقييمات الخاصة بالحيازة والعوامل المسببة لتدهور الأراضي أن مشكلات إدارة المراعي التي تؤدي إلى تدهور الأراضي تحدث بشكل رئيسي في الأراضي العامة وأن هناك انعداماً لضمان الحيازة. ويمكن أن يساعد هذا الفهم العام الأول للصلة بين تحدي الحيازة ودافع التدهور في تحديد المسارات التسعة الأكثر صلة بهذا السياق الوطني أو المحلي المحدد.

وتنطبق المسارات العالمية الأربعة على مجموعة من قضايا تدهور الأراضي وحيازتها وتشمل: تعزيز السياسات والأطر القانونية (المسار 1)؛ وإنشاء آليات محددة الهدف لتنسيق السياسات (المسار 2)؛ وضمان حقوق المرأة في ملكية الأراضي والموارد الطبيعية والانتفاع بها (المسار 3)؛ ووضع آليات للتظلم وتسوية المنازعات تكون ميسّرة وشفافة (المسار 4). وتتضمن هذه المسارات الأربعة إجراءات ملموسة لمعالجة الاعتبارات الرئيسية الثلاثة وهي: الاعتراف الشرعي بحقوق الحيازة (المسار 1)؛ والتشاور والمشاركة (المساران 2 و4)؛ والاستجابة المراعية للنوع الاجتماعي (المسار 3). وتنطبق هذه الاعتبارات الرئيسية أيضاً على المسارات المحددة السياق، بما في ذلك، تصميم تخطيط استخدام الأراضي المُراعي للحيازة وتشاركية (المسار 5)؛ ودعم تحييد أثر تدهور الأراضي من خلال أدوات إدارة الأراضي (المسار 6)؛ والاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة للأراضي العامة وتوثيقها (المسار 7)؛ والاعتراف بحقوق الحيازة وتوثيقها لإدارة المشاعات بشكل مستدام (المسار 8)؛ وتخصيص وتعزيز الحقوق على الأراضي الخاصة (المسار 9).

الشكل 2

نهج المسارات لإدماج حوكمة الحيازة لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي

مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني كأداة توجيهية شاملة

التقييم الأوَّلي للبيئة المادية والاجتماعية في سياق مبادرة تحييد أثر تدهور الأراضي

تقييم حيازة الأراضي
(فهم حقوق الحيازة المشروعة)

تقييم النوع الاجتماعي
(فهم الأدوار والمعايير المتعلقة بالنوع الاجتماعي وعدم المساواة بين الجنسين)

التقييم البيوفيزيائية
(فهم الدوافع المباشرة وغير المباشرة لتدهور الأراضي)

تحديد وتنفيذ مسارات لتحسين حوكمة الحيازة

نظام الحيازة

أرض عامة | أرض مشاع | أرض خاصة

مسارات شاملة
تنطبق على جميع مبادرات (تحييد أثر تدهور الأراضي

المسار 1: تعزيز السياسة والإطار القانوني

المسار 2: تكوين آليات تنسيق مستهدفة

المسار 3: تأمين حقوق حيازة المرأة وحصولها على الأراضي والموارد الطبيعية

المسار 4: إنشاء آليات ميسرة وشفافة للتظلم وتسوية المنازعات

مسارات محدَّدة حسب السياق
(يمكن أن تنطبق بناءً على تقييم حيازة الأراضي حسب ملاءمتها لمبادرة تحييد أثر تدهور الأراضي المحدَّدة)

المسار 5: تصميم وتنفيذ تخطيط تشاركي لاستخدام الأراضي

المسار 6: دعم تحييد أثر تدهور الأراضي من خلال أدوات إدارة الأراضي

المسار 7: الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة للأراضي العامة وتوثيقها

المسار 8: الاعتراف بحقوق الحيازة وتوثيقها من أجل الإدارة المستدامة لأراضي مشاع

المسار 9: تخصيص وتعزيز الحقوق والواجبات على الأرض الخاصة

المصدر: هذه الدراسة

والتخطيط السليم أساسي لتطبيق هذا النهج المتكامل المتعدد المسارات. ومن المسلّم به أنه سيلزم توفير موارد تنظيمية ومالية وتكنولوجية كبيرة لتنفيذ المسارات، وأنه قد يكون من الصعب الحصول عليها بطريقة مستمرة وموثوقة. وهناك حاجة إلى الأموال بالفعل في مرحلة التخطيط لتغطية التقييمات الأولية وتحديد المسارات والأنشطة المناسبة لتحسين حوكمة الحيازة. ولذلك يلزم وضع ميزانية مكرّسة لتحديد ودعم آليات التنسيق والتعاون اللازمة على الصعيدين الوطني والمحلي، ويمكن التماس التمويل من الجهات المانحة. ومن منظور الجهات المانحة، يتيح توفير هذه الموارد في تنفيذ المسارات تحقيق أثر أكبر، لأن الجمع بين الخطوط التوجيهية الطوعية وتحييد أثر تدهور الأراضي يعمل على تعزيز التغيير الذي يتحقق.

3-3 لمحة عامة عن الأساس المنطقي للمسار: مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية وقرارات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

يعرض الجدول 1 الأساس المنطقي لكل مسار وارتباطاته بمقررات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ذات الصلة ومبادئ وخطوط توجيهية بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية.

الجدول 1

لمحة عامة عن العلاقة بين الجنسين في المقررات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومبادئ وإرشادات الخطوط التوجيهية الطوعية

المسارات	قرارات مؤتمر أطراف اتفاقية مكافحة التصحر	مبادئ وإرشادات الخطوط التوجيهية الطوعية
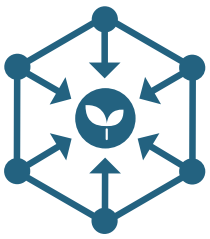 **المسار 1: تعزيز السياسات والأطر القانونية**	المقرر 26/م أ14- "يدعو الأطراف إلى استعراض التشريعات والإجراءات الوطنية لحوكمة الأراضي واعتمادها، عند الاقتضاء، من أجل دعم الاستخدام المستدام للأراضي واستصلاحها؛ ويشجع الأطراف على الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة، بما في ذلك الحقوق العرفية، بما يتسق مع الإطار القانوني الوطني."	تنص الفقرة 5-3 من الخطوط التوجيهية الطوعية على أنه "يجب على الدول أن تضمن أن السياسات والأطر القانونية والتنظيمية لحوكمة الحيازة تعترف وتحترم، وفقاً للقوانين الوطنية، حقوق الحيازة المشروعة بما في ذلك حقوق الحيازة العرفية المشروعة التي لا يحميها القانون حالياً؛ وتسهيل وتعزيز وحماية ممارسة حقوق الحيازة. وينبغي أن تعكس الأطر الأهمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية للأراضي ومصايد الأسماك والغابات. ويجب على الدول أن توفر أطراً غير تمييزية وأن تعزز العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. وينبغي أن تعكس الأطر العلاقة المترابطة بين الأراضي ومصايد الأسماك والغابات واستخداماتها، وإنشاء نهج متكامل لإدارتها."

المسارات	قرارات مؤتمر أطراف اتفاقية مكافحة التصحر	مبادئ وإرشادات الخطوط التوجيهية الطوعية
 المسار 2: إنشاء آليات تنسيق السياسات المستهدفة	المقرر 16/م أ14- "يدعو أيضاً البلدان الأطراف التي لديها أهداف طوعية تتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي إلى القيام بذلك في إطار سعيها لتحقيق خططها واستراتيجياتها وبرامج عملها الوطنية عن طريق ما يلي: (أ) إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق الأفقي والعمودي مع مراعاة مشاركة اصحاب المصلحة المتعددين دعماً لتعميم تحييد أثر تدهور الأراضي وتنفيذه بما يتجاوز برنامج تحديد أهداف تتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي؛ (ب) تعزيز/إنشاء آليات لدعم تنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي وإنفاذه من أجل تحسين الإجراءات التنازلية والتصاعدية المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي."	تشدد الفقرة 5-6 من الخطوط التوجيهية الطوعية على ضرورة أن "تكفل الدول التنسيق بين الوكالات المنفذة، وكذلك مع الحكومات المحلية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الأخرى ذات نُظُم الحيازة العرفية." تنص الفقرة 2-26 من الخطوط التوجيهية الطوعية على أن "تشجع الدول على إنشاء منتديات وأطر متعددة لأصحاب المصلحة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية أو استخدام المنتديات والأطر القائمة للتعاون في تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية (...). ويجب أن تكون هذه العملية شاملة، وتشاركية، ومراعية للمساواة بين الجنسين، وقابلة للتنفيذ، وفعّالة من حيث الكلفة، ومستدامة."
 المسار 3: ضمان حقوق حيازة المرأة وحصولها على الأراضي والموارد الطبيعية	المقرر 26/م أ14- "يدعو الأطراف إلى الاعتراف قانوناً بالحقوق المتساوية للمرأة في استخدام الأراضي وملكيتها وتعزيز مساواة المرأة في فرص الحصول على الأراضي وضمان حيازة الأراضي وكذلك تعزيز التدابير المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي من أجل مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف وتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي، مع مراعاة السياق الوطني."	تشدد الخطوط التوجيهية الطوعية على المساواة بين الجنسين باعتبارها أحد مبادئ التنفيذ العشرة. وإضافة إلى ذلك، تضيف الفقرة 4-5 من الخطوط التوجيهية التوضيحية: "يجب أن تنظر الدول في العقبات المحدّدة التي تواجهها النساء والفتيات في ما يتعلق بالحيازة وحقوق الحيازة المتصلة بها، وأن تتخذ التدابير الملائمة بحيث توفر الأطر القانونية والسياساتية الحماية الوافية للنساء، وأن يتم إنفاذ وتنفيذ القوانين التي تعترف بحقوق الحيازة الخاصة بالمرأة. كما يتعيّن على الدول أن تضمن إمكانية إبرام النساء قانوناً لعقود بشأن حقوق الحيازة، على قدم المساواة مع الرجال، وأن تسعى إلى توفير خدمات قانونية وغير ذلك من المساعدات لتمكين النساء من الدفاع عن مصالحهن في الحيازة.

المسارات	قرارات مؤتمر أطراف اتفاقية مكافحة التصحر	مبادئ وإرشادات الخطوط التوجيهية الطوعية
 المسار 4: إنشاء آليات ميسّرة وشفافة للتظلم وتسوية المنازعات	المقرر 26/م أ14- "يشجع الأطراف على إتاحة سُبُل فعالة وفي أوانها المطلوب وميسورة التكلفة للاحتكام إلى القضاء وآليات شفافة لتسوية المنازعات." "يشجع الأطراف أيضاً على إقرار وتعزيز آليات مجتمعية نزيهة وشاملة للجميع لتسوية المنازعات."	توضح الفقرات الواردة في المبدأ التوجيهي 21 من الخطوط التوجيهية الطوعية تسوية المنازعات المتعلقة بحقوق الحيازة. وهي تبرز أهمية توفير الدول لسُبُل الانتصاف من خلال عمليات محايدة حكومية وغير حكومية، وقضائية وكذلك من خلال عمليات غير قضائية محمية من الفساد، وخالية من المحاولات السياسية وغيرها من المحاولات للتأثير على النتائج وإتاحة الوصول إليها للجميع، رجالاً ونساءً، من حيث الموقع واللغة والإجراءات. وفقاً للفقرة 21-6: "يجب أن تسعى الدول إلى توفير المساعدة القانونية للأشخاص المستضعفين والمهمشين، بما يضمن الوصول الآمن للجميع إلى العدالة من دون تمييز."
 المسار 5: تصميم وتنفيذ تخطيط متكامل وتشاركي لاستخدام الأراضي	المقرر 16/م أ14- "يشجع البلدان الأطراف على أن تأخذ في الاعتبار حيازة الأراضي وظروف التخطيط لاستخدام الأراضي، حسب الاقتضاء، من أجل تهيئة بيئة سياساتية وتنظيمية مؤاتية لتحييد أثر تدهور الأراضي، تبعاً للخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني من أجل إدارة آثار التدابير المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي على حيازة الأراضي." "يشجع الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين على اتخاذ ما يلي: (....) (ج) مراعاة أبعاد مراعية للنوع الاجتماعي تستجيب لشواغل النساء والشباب والفتيات غي تخطيط استخدام الأراضي وفي تصميم التدخلات الرامية إلى تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي."	تؤكد الفقرات الواردة في المبادئ التوجيهية 3 و16 و20 للخطوط التوجيهية الطوعية أنه يتعيّن على التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي الاعتراف بجميع أصحاب حقوق الحيازة المشروعة وبحقوقهم المشروعة في حيازة الأراضي، كما هي الحال في الفقرة 20-3: "كما يتعيّن على الدول أن تسعى إلى التوفيق بين المصالح العامة والمجتمعية والخاصة، وترتيب أولوياتها، وإلى استيعاب متطلبات مختلف الاستخدامات، مثل الاستخدامات الريفية، والزراعية، والرعوية المتنقلة، والحضرية، والبيئية. وينبغي أن ينظر التخطيط المكاني في جميع حقوق الحيازة، بما في ذلك الحقوق المتداخلة والدورية." وتنص الفقرتان 20-2 و20-4 على ما يلي: "ينبغي للدول أن تضع، من خلال التشاور والتشارك، سياسات وقوانين تراعي المساواة بين الجنسين بشأن التخطيط المكاني المنظّم، وأن تنشرها" و"ينبغي أن تضمن الدول المشاركة العامة الواسعة في صياغة مقترحات التخطيط، واستعراض مشاريع الخطط المكانية لضمان مراعاة أولويات المجتمعات المحلية ومصالحها، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المنتجة للأغذية." إذا أدى التخطيط التشاركي المتكامل لاستخدام الأراضي إلى نزع الملكية، وهو أمر ينبغي ألاّ يكون ممكناً إلا لأغراض عامة "يحددها القانون بوضوح" وفقاً للفقرة 16-1. وتنص الفقرة نفسها على أنه ينبغي الحصول على الحد الأدنى فقط من الأراضي وأن يُقدَّم تعويض فوري.

المسارات	قرارات مؤتمر أطراف اتفاقية مكافحة التصحر	مبادئ وإرشادات الخطوط التوجيهية الطوعية
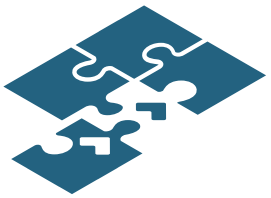 **المسار 6: دعم تحييد أثر تدهور الأراضي من خلال أدوات إدارة الأراضي**	المقرر 16/م أ14- "يشجع الأطراف على تعزيز استثمارات القطاعين الخاص والعام المسؤولة والمستدامة في مكافحة التصحر/ تدهور الأراضي والجفاف، بما في ذلك برامج الاستصلاح التي تتقيد بالضوابط البيئية والاجتماعية بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، ومع التشريعات الوطنية."	تشدد الفقرات 13-1 و13-3 و13-4 من الخطوط التوجيهية الطوعية على الصلة بين "تجميع الأراضي أو التبادل أو غيرها من النهج الطوعية لإعادة تعديل قطع الأراضي أو الحيازات لمساعدة المالكين والمستخدمين على تحسين تخطيط واستخدام قطع أراضيهم أو ممتلكاتهم" بما يتوافق والإدارة المستدامة للأراضي. للدول أن تنظر، عند الاقتضاء، في تيسير وتشجيع تجميع الأراضي وإنشاء مصارف الأراضي في مشاريع حماية البيئة (...)" و"حين ترتفع تكاليف الإنتاج بفعل تجزئة المزارع والغابات التي تملكها أسر أصحاب الحيازات الصغيرة إلى عدة قطع، يجوز للدول أن تنظر في تجميع الأراضي وإنشاء مصارف الأراضي لتحسين هيكلية هذه المزارع والغابات. ويتعيّن على الدول أن تمتنع عن اللجوء إلى تجميع الأراضي إذا كانت التجزئة تفضي إلى منافع من قبيل خفض المخاطر أو تنويع المحاصيل. (...) وينبغي وضع تدابير لحماية استثمار تجميع الأراضي من خلال فرض قيود على أي تقسيم مستقبلي للقطع المجمّعة." وكمبدأ أساسي، تشدد الفقرات من 13-1 إلى 13-6 من الخطوط التوجيهية الطوعية على النهج الطوعية وتنص على أن مستخدمي الأراضي ومالكي الحقوق وأصحابها ينبغي أن يكونوا "كذلك على الأقل" بعد تجميع الأراضي كما حدث من قبل والتأكيد على ضرورة وضع "(...) استراتيجيات لإعادة تعديل النُّهج التي تناسب متطلبات محلية معينة. تؤكد الخطوط التوجيهية الطوعية بشكل خاص على الضمانات في مجال تجميع الأراضي: "يجب أن تنشئ الدول ضمانات ملائمة في المشاريع التي تستعمل نُهُج التعديل. (...) ينبغي استخدام نُهُج تشاركية ومراعية للنوع الاجتماعي (...). وينبغي وضع ضمانات بيئية لمنع أو تقليل تدهور وفقدان التنوع البيولوجي ومكافأة التغييرات التي تعزز الإدارة الجيدة للأراضي وأفضل الممارسات والاستصلاح.

المسارات	قرارات مؤتمر أطراف اتفاقية مكافحة التصحر	مبادئ وإرشادات الخطوط التوجيهية الطوعية
المسار 7: الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة في الأراضي العامة وتوثيقها	المقرر 16/م أ- 14 "يشجع البلدان الأطراف على أن تأخذ في الاعتبار ظروف حيازة الأراضي وظروف التخطيط لاستخدام الأراضي، حسب الاقتضاء، من أجل تهيئة بيئة سياساتية وتنظيمية مؤاتية لتحييد أثر تدهور الأراضي، تبعاً للخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني من أجل إدارة آثار التدابير المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي على حيازة الأراضي عن طريق جملة أمور أخرى، منها: (...) (ج) الاعتراف بالنُّظم العرفية لحوكمة الأراضي وحمايتها في القوانين الوطنية ليكون أصحاب الحقوق العرفية في حيازة الأراضي شركاء في تحييد أثر تدهور الأراضي."	تذكر الفقرات 8-2 و8-3 و8-4 من الخطوط التوجيهية الطوعية أنه "حينما تملك الدول الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات أو تسيطر عليها، ينبغي الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة الخاصة بالأفراد والمجتمعات المحلية، بما فيها تلك الواردة في نُظُم الحيازة العرفية حين تنطبق، واحترامها، وحمايتها، (...). ولهذه الغاية، ينبغي تحديد فئات حقوق الحيازة المشروعة بشكل واضح، ونشرها، من خلال عملية شفافة ووفقاً للقانون الوطني. "ونظراً إلى أنه توجد أراضٍ، ومصايد أسماك، وغابات ذات ملكية عامة وتُستخدَم وتُدار بشكل جماعي (في بعض السياقات الوطنية المُشار إليها بالمشاعات)، يتعيّن على الدول، حيثما ينطبق ذلك، أن تقرّ بهذه الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات ذات الملكية العامة وبنُظُمها المتصلة بالاستخدام الجماعي والإدارة، وأن تحميها، بما في ذلك في عمليات التخصيص التي تضطلع بها الدولة." "يجب أن تسعى الدول إلى وضع معلومات حيازة محدَّثة عن الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات التي تملكها أو تسيطر عليها من خلال إنشاء وحفظ قوائم جرد متاحة. (...) وحيثما أمكن، يجب أن تضمن الدول أن تُسجَّل حقوق الحيازة الخاضعة للملكية العامة مع حقوق الحيازة الخاصة بالشعوب الأصلية أو غيرها من المجتمعات المحلية التي تعتمد نظماً عرفية، والقطاع الخاص في نظام تسجيل واحد، أو ترتبط بها في إطار مشترك."
المسار 8: الاعتراف بحقوق الحيازة وتوثيقها من أجل الإدارة المستدامة للمشاعات	المقرر 26/م أ-14- "يشجِّع الأطراف على الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة، بما في ذلك الحقوق العرفية، بما يتسق مع الإطار القانوني الوطني؛" "يدعو الأطراف إلى ضمان تنفيذ تدابير مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف تنفيذاً قائماً على المشاركة وعدم التمييز بما يعزز المساواة في الحقوق والحصول على الأراضي للجميع، ولا سيما للفئات الضعيفة والمهمشة، في السياق الوطني."	تدعو الفقرات 2-4 و8-2 و8-3 و9-2 و9-4 من الخطوط التوجيهية الطوعية الدول إلى الاعتراف بجميع حقوق الحيازة المشروعة واحترامها، حيث لا يقتصر مصطلح حقوق الحيازة المشروعة على الأراضي الخاصة والعامة فحسب بل يشمل أيضا الحقوق الجماعية والأصلية والعرفية للمشاعات. وعلاوة على ذلك، تنص الفقرة 8-2 من الخطوط التوجيهية الطوعية على أنه يمكن للمجتمع أن يكون صاحب حقوق، في حين تذكر الفقرة 8-3 أن نُظُم الاستخدام والإدارة الجماعية المرتبطة بهذه الحقوق الجماعية في الحيازة ينبغي، عند الاقتضاء، الاعتراف بها وحمايتها.

المسارات	قرارات مؤتمر أطراف اتفاقية مكافحة التصحر	مبادئ وإرشادات الخطوط التوجيهية الطوعية
 المسار 9: تخصيص وتعزيز الحقوق والواجبات على الأراضي الخاصة	المقرر 16/م أ14- "يشجع البلدان الأطراف على أن تأخذ في الاعتبار ظروف حيازة الأراضي وظروف التخطيط لاستخدام الأراضي، حسب الاقتضاء، من أجل تهيئة بيئة سياساتية وتنظيمية- مواتيه لتحييد أثر تدهور الأراضي، تبعاً للخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني من أجل إدارة آثار التدابير المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي على حيازة الأراضي عن طريق جملة أمور أخرى، منها: (...) (ز) مراعاة الفاعلين المشاركين في حوكمة القطاع الخاص للأراضي الذين يؤدون دوراً متزايد الأهمية في تشكيل حوكمة الأراضي ويمكنهم بذلك أن يساعدوا في تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي." المقرر 26/م أ14- "يشجع الأطراف على تعزيز استثمارات القطاعين الخاص والعام المسؤولة والمستدامة في مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف، بما في ذلك برامج الاستصلاح التي تتقيد بالضوابط البيئية والاجتماعية بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، ومع التشريعات الوطنية."	وتشير الفقرة 4-3 من الخطوط التوجيهية الطوعية إلى أنه "ينبغي أن تعترف جميع الأطراف بأنه لا توجد حقوق حيازة مطلقة، بما في ذلك الملكية الخاصة. فجميع حقوق الحيازة تقيّدها حقوق الآخرين والتدابير الضرورية التي تتخذها الدول لأغراض عامة. ويجب أن تتقرر تلك التدابير وفقاً للقانون، وأن تُتَّخذ حصراً بغية النهوض – بالمستوي العام للرفاهية، بما في ذلك حماية البيئة، وبما يتسق مع التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان. - وتتوازن حقوق الحيازة مع الواجبات. يجب أن يولي الجميع احتراماً لحماية الأراضي ومصايد الأسماك والغابات واستخدامها المستدام على المدى الطويل." وفي ما يتعلق بالاستثمارات القائمة على الأراضي على وجه التحديد، فإنَّ الفقرات 12-2 و12-4 و12-6 من الخطوط التوجيهية الطوعية هي كما يلي: "وبالنظر إلى أن المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظماتهم في البلدان النامية يمثلون حصة كبيرة من الاستثمارات الزراعية، بما يساهم بشكل ملحوظ في الأمن الغذائي، والتغذية، والقضاء على الفقر، والمرونة البيئية، فإنه ينبغي للدول أن تدعم استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة إضافة إلى الاستثمارات العامة والخاصة المراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة." "ويجب ألاّ تتسبّب الاستثمارات المسؤولة بأي أذى، وأن توفر الحماية من انتزاع حقوق أصحاب حقوق الحيازات المشروعة ومن الأضرار البيئية، كما عليها أن تحترم حقوق الإنسان"، "ويجب أن توفّر الدول ضمانات لحماية حقوق الحيازة المشروعة، وحقوق الإنسان، وسبل المعيشة، والأمن الغذائي، والبيئة، من المخاطر التي قد تنشأ عن معاملات واسعة النطاق في مجال حقوق الحيازة. ويمكن أن تشمل هذه الضمانات عملية إدراج سقف لمعاملات الأراضي المسموح بها، وتنظيم كيفية الموافقة على التحويلات التي تتجاوز مستوى معيناً، من قبيل الموافقة البرلمانية."

المسار 1:
تعزيز السياسات والأطر القانونية

الأساس المنطقي: تُعدُّ السياسات والأطر القانونية المنسقة ضرورية لتقديم إرشادات بشأن السياسات القطاعية بما يتماشى مع مبدأ اتباع نهج شامل ومستدام في اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية، كما هو موضح في الخطوط التوجيهية الطوعية وأكده إطار العمل المفاهيمي العلمي لتحييد أثر تدهور الأراضي. ومع ذلك، يمكن تصميم وتنفيذ السياسات والأطر القانونية الوطنية المتعلقة بحوكمة حيازة الأراضي واستخدام الأراضي وإدارتها دون النظر في علاقاتها المتبادلة. وبالتالي، فإنَّ سياسات حيازة الأراضي غير المصممة جيداً يمكن أن تشجع على الاستخدام والإدارة غير المستدامين للأراضي وتقوِّض جهود تحييد أثر تدهور الأراضي. فعلى سبيل المثال، عندما ترتبط حقوق الحيازة بالاستخدام الزراعي للأراضي، قد يكون هناك حافز لإزالة الغابات من الأراضي. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية الأخرى عند تطبيق مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية في ضمان الاعتراف بجميع حقوق الحيازة المشروعة واحترامها وحمايتها. ويختلف معنى حقوق الحيازة المشروعة باختلاف السياق. وبذلك يتعيّن ترجمة مفهوم الحيازة المشروعة، قبل أي اندماج في الأطر القانونية والسياساتية الوطنية المنطبقة.

وصف المسار: يشمل تعزيز السياسات والأطر القانونية على الصعيد الوطني نوعين من الأنشطة: (1) تعريف حقوق الحيازة المشروعة وفقاً للسياق الوطني والاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة التي لا يحميها القانون حالياً؛ (2) تقييم تشاركي للأطر القانونية والسياساتية لدعم تنفيذ مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي.

- **تحديد حقوق الحيازة المشروعة بطريقة شاملة:** لا يمكن أن يحدث تحديد غير تمييزي لحقوق الحيازة المشروعة وفقاً للسياق الوطني إلا "بعد وضع فهرس دقيق لجميع نُظُم حوكمة الحيازة الحالية العاملة حالياً في بلدهم" (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2016ب). تحدث هذه الفهرسة نتيجة لتقييم حيازة الأراضي الذي يحدد حقوق الحيازة المشروعة، ويجب أن يعتمد على مدخلات مختلف أصحاب المصلحة (انظر المسار 2)، ولا سيما الفئات السكانية الضعيفة ومع التركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين. يمكن أن يعتمد الفهرس بشكل أكبر على التقييمات السابقة، مثل التقييمات التي أجراها إطار تقييم إدارة الأراضي التابع للبنك الدولي (LGAF)، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وشبكات المجتمع المدني، والمؤسسات البحثية والشبكات العلمية.

  وعند تحديد حقوق الحيازة المشروعة، تبرز مجموعة من القضايا من وجهة نظر الممارسين.

  (1) قد تتعارض أشكال الشرعية المختلفة (القانونية والاجتماعية) مع بعضها بعضاً. وينصب تركيز الخطوط التوجيهية الطوعية على الضعفاء والمهمشين. يجب الاسترشاد بهذه النقطة المرجعية في تعريف العلاقة بين شكليّ الشرعية، في حالة وجود مجالات تناقض.

  (2) يجب متابعة مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية ضمن حقوق الحيازة العرفية الحالية، بما في ذلك معالجة المساواة بين الجنسين.

  (4) ينبغي اعتبار حقوق الحيازة المختلفة مثل حقوق الحيازة المتداخلة و/أو الدورية، أو الحقوق في الموارد الأرضية المتاخمة (مثل الأشجار، والمياه، والصيد، والحصاد، والرعي، ومصايد الأسماك) مشروعة وجديرة بالاحترام إلى جانب حقوق الحيازة الأخرى.

  (5) ينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار القيم المتعددة الأبعاد (الاجتماعية والثقافية والروحية والاقتصادية والبيئية) للأراضي ومصايد الأسماك والغابات في ظل نُظُم الحيازة الخاصة بالشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية ذات النُّظم العرفية للحيازة.

- **الاعتراف القانوني بحقوق الحيازة المشروعة، وفقاً للسياقات الوطنية:** قد تؤدي عملية تحديد حقوق الحيازة المشروعة غير التمييزية إلى تحديد حقوق الحيازة المشروعة التي - التي لم يعترف بها بشكل قانوني بعد. وعند وضع إطار قانوني و- سياسي لمعالجة الصلة بين حيازة الأراضي وتحييد أثر تدهور الأراضي، يلزم إدراج هذه الحقوق المشروعة في الحيازة في الأطر القانونية التي ينبغي الاعتراف بها.

- **تقييم تشاركي للأطر القانونية والسياساتية:** ينبغي إجراء تقييم تقني للسياسة الوطنية وكيفية انعكاسها على الإطار القانوني المتعلق بحيازة الأراضي بطريقة تشاركية وشاملة بغية تحديد الثغرات. عند تحديد الثغرات يتعيّن إجراء ما يلي: (1) تحليل القوانين ذات الصلة في سياق الخطوط التوجيهية الطوعية التماساً لمجالات التحسين التي تتوخى الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي؛[12] (2) استعراض

[12] يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بتحليل السياسات والأطر القانونية في سياق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (VGGT) وإلى الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة في "قسم قراءة إضافية" من هذا المسار.

المواءمة بين السياسات والأطر القانونية لتحييد أثر تدهور الأراضي والحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي من أجل الإشارة إلى جميع التناقضات المحتملة بين بعضها بعضاً. وتمثل الملكية الوطنية للعملية أمراً أساسياً، بما في ذلك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، من أجل إجراء مثل هذا الاستعراض على المستويين الوطني والمحلي. وينبغي أن يعكس المشاركون في هذا التقييم التشاركي التنوع الضروري في الخلفيات (الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والفئات الضعيفة، ومستخدمي الأراضي) وينبغي تمكين كل منهم بما فيه الكفاية من أجل المشاركة المستنيرة والهادفة. وفي البلدان التي أُنشئت فيها منتديات لأصحاب المصلحة المتعددين (MSP)[13]

بشأن حوكمة حيازة الأراضي، ينبغي قيادة أعمال التقييم هذه بالتعاون الوثيق مع هذه البرامج أو تحت رعايتها. ويمكن لمنتديات أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيدين الوطني والمحلي أن تشارك في عملية التقييم من أجل تحقيق قدر أكبر من الشمولية، لا سيما عن طريق تمكين أعضائها وضمان التعبير عن آراء مناصريها (انظر المسار 2). وهذه المشاركة من قبل المنصات والمشاركين الآخرين في التقييم مهمة من أجل المشاركة المحلية. ومن المهم أن يوضع في الاعتبار أنّ إجراء استعراض شامل للإطار القانوني والمتعلق بالسياسات هو عملية تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب قدراً كبيراً من الموارد. لذلك فمن الضروري أن يشتمل هذا التقييم التشاركي على تخطيط الموارد المالية من أجل الانخراط في مشاورات لاحقة على الصعيد المحلي.

- **تعزيز الإطار التنظيمي لتنفيذ السياسات:** وما الأطر القانونية وأطر السياسات إلا بنفس قوة العمليات الحكومية المصاحبة المصممة لتنفيذها. ويمكن أن يكون من الصعب ترجمة القوانين - الحديثة المتعلقة بالأراضي إلى حوكمة مسؤولة لحيازة الأراضي على أرض الواقع عندما لا تكون الأطر التنظيمية موجودة و/أو عندما تكون هناك أوجه قصور في المجال المالي ومجال القدرات. ومن ثم، لا تشير الخطوط التوجيهية الطوعية إلى الأطر القانونية وأطر السياسات فحسب، بل تشير أيضاً إلى الأطر التنظيمية. لذلك، من الضروري إنشاء عمليات تنظيمية لدعم المواءمة بين حوكمة حيازة الأراضي وتحييد أثر تدهور الأراضي وسياسة الاستخدام المستدام للأراضي وإدارتها والأطر القانونية على المستوى الوطني. ويشير ذلك إلى دعم الأنظمة والخطوط التوجيهية لتنفيذ التشريعات، فضلاً عن البيئة التنظيمية لتطبيق هذه التشريعات. وبالنظر إلى وجود قيود متكررة على القدرات على الصعيدين المحلي والوطني، فمن الضروري تصميم آليات تنفيذ مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي التي تندرج ضمن الإطار المؤسسي القائم بطريقة تعزز القدرة على التنفيذ. ويمكن أن يستهدف بناء القدرات هذا المنظمات الحكومية وغير الحكومية (انظر المسار 2).

من شأن تعزيز السياسات والأطر القانونية أن يفيد في هذا الصدد إذا ما جرى على المستوى المحلي للتشاور والمشاركة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين في العملية. ويمكن تنظيم هذه المشاركة والتشاور من خلال منتديات أصحاب المصلحة المتعددين (انظر المسار 2)، ومن خلال "التقييم التشاركي للإطار السياساتي والقانوني" المشار إليه أعلاه.

[13] منصات أصحاب المصلحة المتعددين هي آليات للحوار تشمل جميع القطاعات ذات الصلة وأصحاب المصلحة (الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص). وستختلف العضوية الدقيقة لمقدمي الخدمات البحرية من بلد إلى آخر، وينبغي بذل الجهود لجعلهم شاملين لجميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويمكن أن تتناول إدارة الحيازة (وفقاً للفقرة 26-2 من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني VGGT) أو تحييد أثر تدهور الأراضي أو غيرها من الموضوعات ذات الصلة بهذا الدليل التقني.

المربع -1 اعتماد إطار قانوني جديد لإحداث تحوّل في تدهور أراضي المراعي الخاصة بالمشاعات في قيرغيزستان

وفي قيرغيزستان، اعتمد البرلمان قانوناً "بشأن المراعي" في عام 2009 يهدف إلى إصلاح حيازة المراعي وإنشاء نظام جديد لإدارة المراعي على أساس المجتمع المحلي. وقد أُدخل الإصلاح التشريعي لمعالجة إمكانية الوصول المفتوح غير المستدام إلى المراعي الواسعة النطاق في البلاد واستخدامها، مما أسفر عن تدهور المراعي وانخفاض إنتاجية المراعي والماشية.

وأدّى اعتماد القانون إلى تحقيق اللامركزية في إدارة المراعي عن طريق نقل السيطرة على استخدام وإدارة المراعي التي تملكها الدولة إلى السلطات المحلية.

في السابق، كان من الممكن تأجير المراعي للمستخدمين بصورة خاصة أو جماعية لمدة تصل إلى 49 عاماً. واستُعيض عن ذلك بتخصيص تذاكر المراعي التي تتيح إمكانية الوصول إلى المراعي لعدد معين من الماشية. وبموجب النظام الجديد، أصبحت حيازة المراعي وإدارتها لامركزية في 484 سلطة محلية في البلاد، بما في ذلك 31 مدينة و453 قرية ريفية. وقد شكّلت السلطات المحلية اتحادات مستخدمي المراعي ولجان المراعي لإدارة جميع مراعي المجتمع المسجّلة في قيرغيزستان. وقد أُجري جرد لأراضي المراعي من قبل «Kyrgyzgipro”em»، وهي هيئة حكومية مرخصة تابعة للوكالة الحكومية للموارد الأرضية، بمشاركة لجان المراعي المحلية.

وطبقاً لقانون الموازنة (المادة 48) من التشريع الجديد، فإن الرسوم التي يجري تحصيلها من النظام الجديد الخاص برسوم تذاكر المراعي تذهب إلى ميزانيات نقابات مستخدمي المراعي لدعم مزيدٍ من ممارسات الاستخدام والإدارة المستدامين.

وقد عززت لامركزية إدارة المراعي في نقابات - مستخدمي المراعي ولجان المراعي حقوق الحيازة لمجتمع الرعاة المحلي، مما أدى إلى تحسين إدارة المراعي والحد من تدهور الأراضي.

ومع ذلك، فإنَّ زيادة تعزيز القدرة المحلية على تحصيل الرسوم، وتقييم القدرات على- إنشاء المراعي، والتنسيق بين المؤسسات من شأنه أن يزيد من دعم التدابير الرامية إلى معالجة تدهور الأراضي والفوائد التي تنشأ عن طريق إصلاح حيازة المراعي.

توضح دراسة الحالة هذه الإجراءات والدروس المستفادة المحتملة لتنفيذ المسار 1 وكذلك المسارات 5 و7 و8.

Buxton, A., Schwartz, B. & Cotula, L. 2021. *Tenure rights in large-scale and artisanal mining: Implications of the Voluntary Guidelines*. Legal Brief 5. Rome, FAO.

Cotula, L. & Knight, R. 2021. *Protecting legitimate tenure rights: From concepts to practice*. Legal Brief 2. Rome, FAO.

Davies, F. 2015. *Analytical Assessment Report for the Implementation of the Voluntary Guidelines on Responsible Governance of Tenure in the Land, Fisheries and Forestry Sectors of Sierra Leone*. FAO Legal Papers No. 96. Rome, FAO.

Deininger, K., Selod, H. & Burns, A. 2012. *The Land Governance Assessment Framework: Identifying and Monitoring Good Practice in the Land Sector*. Washington DC. World Bank.

FAO. 2016b. *Responsible governance of tenure and the law: A guide for lawyers and other legal service providers.* Governance of Tenure technical guide 5. Special reference to section 3.3.1. Rome.

FAO. 2019a. *Assessing the governance of tenure for improving forests and livelihoods: A tool to support the implementation of the Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure*. Rome.

Knight, R. 2021. *Legal empowerment to promote legitimate tenure rights*. Legal Brief 4. Rome, FAO.

Knight, R. & Berger, T. 2021. *Promoting participatory law-making for recognition of legitimate tenure rights*. Legal Brief 3. Rome, FAO.

المسار 2:
إنشاء آليات مستهدفة لتنسيق السياسات

الأساس المنطقي: يتناول هذا المسار السُبل العملية لتعزيز التنسيق المشترك بين القطاعات، وتبادل المعلومات، والرصد المنسّق لتنفيذ السياسات وأثرها. ويؤدي التجزؤ القطاعي إلى تقويض استدامة مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي وآفاق الارتقاء بها. ويوضح هذا المسار طرقاً للاستفادة من المشهد المؤسسي الحالي للتغلب على – الأراء المتشددة وإدماج مبدأ الخطوط التوجيهية الطوعية في تحييد أثر تدهور الأراضي. ولتحقيق هذه الغاية، يدعو هذا المسار إلى بناء آليات تنسيق السياسات على المنتديات القائمة لأصحاب المصلحة المتعددين على المستوى الوطني، وعند الاقتضاء، تكملة تلك المنتديات من خلال الاستثمار في منتديات أصحاب المصلحة المتعددين الجديدة على المستوى الوطني و/أو المحلي.

يشكّل التغلب على العقليات المتقوقعة تحدياً متكرراً عندما يتعلق الأمر بوضع مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي وتنفيذها. وإلى جانب التخطيط ووضع السياسات على أساس القطاعات، كثيراً ما تقترن هياكل تخصيص الموارد والموظفين والمساءلة بقطاع معين أو حتى بمؤسسة معينة. وهذه تحديات أساسية للتجزؤ القطاعي وتكتسي أهمية حاسمة لإحكام السيطرة من أجل الحصول على هياكل وعمليات تنسيق

هادفة (Neely، 2017). ومع مواءمة السياسات وتنسيقها، يمكن التخفيف من الفوارق بين الأولويات القطاعية. ويتجاوز التنسيق الناجح تعاون مختلف القطاعات، لأنه يشمل أيضاً المشاركة الفعّالة لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات على الصعيد الوطني (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، 2019 د)، والتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين وكذلك التنسيق بين الجهات المانحة. ومع ذلك، تُمثل السُبل التي يمكن بها تنفيذ هذا التنسيق في تخطيط مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي وتنفيذها طرقاً قُطرية ومحددة السياق، بحيث لا توصف الأنشطة المعيّنة هنا.

وصف المسار: يشمل إنشاء آليات هادفة لتنسيق السياسات رأسياً وأفقياً ما يلي: (1) بناء أو تعزيز منتديات أصحاب المصلحة المتعددين بما في ذلك جميع القطاعات ذات الصلة وأصحاب المصلحة (التنسيق الأفقي) على الصعيدين الوطني والمحلي[14]
مع آليات التنسيق بين المستويات (التنسيق الرأسي)؛ (2) تبادل المعارف من خلال منتديات أصحاب المصلحة المتعددين؛ (3) منتديات لتعزيز قابلية التشغيل التبادلي للبيانات.

وعلى الصعيد الوطني، يمكن الاضطلاع بالأنشطة التالية لدعم ما يلزم من تنسيق وتكامل في مجال السياسات:

- **تعزيز تبادل المعارف الوطنية بين المؤسسات والسلطات الوطنية المسؤولة عن استخدام الأراضي وإدارتها وحوكمة حيازة الأراضي:** للتغلب على التحدي المتمثل في التفكير والعمل المتقوقعين والتوصل إلى لغة مشتركة بين مختلف القطاعات، يمكن لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، أولاً، أن تنشئ أو تعزز المنتديات الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل تبادل المعرفة بشفافية والتنسيق الأفقي (Grita وRijpma، 2019). وفي حين أن العضوية الدقيقة للمنتديات ومن يقودونها ستكون خاصة بكل بلد من أجل تلبية الأولويات على المستوى القطري، إلاّ أنها ستحتاج إلى الدعم من خلال تخصيص ما يكفي من التفويضات والميزانيات من قبل الوزارات التنفيذية المعنية. ثانياً، ستستفيد منتديات أصحاب المصلحة المتعددين من وحدة تنسيق تعمل بمثابة لجنة توجيهية. ويمكن أن يكون مقر اللجنة التوجيهية في إحدى الوزارات التنفيذية أو وكالة مجاورة أو منظمة تحظى بثقة جميع الأعضاء. وينبغي ضمان التنسيق الرأسي مع المعلومات المتداولة من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي ومن المستوى المحلي إلى المستوى الوطني بين منتديات أصحاب المصلحة المتعددين واللجان التوجيهية على الصعيدين الوطني والمحلي.

- **زيادة التبادلية التشغيلية للبيانات:** يمكن أن تشمل المنتديات الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين آليات للتنسيق من أجل تحسين التبادلية التشغيلية للبيانات، وتوحيد تبادل المعلومات، ومشاركة البيانات، وتفادي ازدواجية الجهود. وهناك حاجة إلى نُظُم المعلومات الجغرافية المكانية المتعددة الأغراض، التي تدير بيانات الاستشعار عن بعد، والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة، والبيانات القانونية (مثل حقوق الحيازة)، إلى جانب معلومات عن استخدام الأراضي وإدارتها، أو وتدهور الأراضي، أو بيانات ديمغرافية مصنّفة حسب النوع الاجتماعي، لتيسير تحقيق فوائد متعددة، بما في ذلك تحسين إدارة الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي. ويمكن أن يشمل ذلك استخدام أدوات جغرافية مكانية مبتكرة جديدة مثل رسم خرائط تشاركية لحقوق الحيازة. ومن شأن التبادلية التشغيلية للبيانات المكانية والهياكل الأساسية المناسبة للبيانات المكانية وغير المكانية أن تساهم في الجمع بين رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشأن تحييد أثر تدهور الأراضي (المؤشر 15-3-1) والحوكمة المسؤولة للأراضي (مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 1-4-2، -5أ1-). ويمكن أن تشمل زيادة التبادلية التشغيلية للبيانات استكشاف خيارات لإدماج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها عالمياً ذات الصلة بإدارة الأراضي في عملية الإبلاغ في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، بهدف تفادي الازدواجية في جهود الإبلاغ وضمان الوصول إلى أوسع نطاق بين السياقات الوطنية المختلفة.

---

[14] يمكن أن يكون التنسيق على المستوى الإقليمي ذا صلة في سياق معين لتحقيق أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي.

المربع -2 إقامة منتدى أصحاب المصلحة المتعددين في سيراليون

وفي سيراليون، بدأ العمل في عام 2014، وشمل أشكالاً مختلفة من المشاركة المتعددة الأطراف لتبادل المعلومات بشأن المسائل ذات الصلة بالخطوط التوجيهية الطوعية وتنسيق تنفيذها في البلاد. وشملت الأشكال المختلفة للمشاركة المتعددة الأطراف ما يلي: فريق عامل تقني، ولجنة توجيهية، وفرقة عمل مشتركة بين الوزارات، ومنتدى لأصحاب المصلحة المتعددين.

وقد برز منتدى أصحاب المصلحة المتعددين باعتباره نهجاً قوياً وفعالاً بشكل خاص في إشراك مختلف قطاعات المجتمع، وفي بناء الحوار والنتائج. وأسفر نهج "تبادل وجهات النظر المختلفة" الذي اتبعه المنتدى، بالإضافة إلى بناء القدرات، عن التوصل إلى حل ناجح لتحديات حقوق الأراضي، والتوعية وإذكاء الوعي، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية إدماج مبادئ المساواة بين الجنسين في إعداد السياسة الوطنية الجديدة للأراضي المعتمدة في عام 2015. ونتيجة لذلك، يعكس أكثر من 90 في المائة من السياسة الجديدة الخطوط التوجيهية الطوعية، وهناك مشاركة واسعة النطاق في أوساط السياسات الوطنية والشركاء الدوليين وأصحاب المصلحة الوطنيين. ومن المسلّم به على نطاق واسع أن السياسة تكتسي أهمية جوهرية بالنسبة إلى عدد من المسائل المتصلة بالأراضي، بما في ذلك تحييد أثر تدهور الأراضي.

وكانت هناك عدّة سمات ناجحة لنموذج سيراليون المتعدد الأطراف. وبالنسبة إلى منصة أصحاب المصلحة المتعددين، فقد تضمنت فهماً للمساواة بين الأعضاء من مختلف القطاعات، مما مكّن من إجراء حوار قوي ومن ثم تطوير الثقة. كما أنّ مرونة العمل والعضوية وجدول الأعمال وأنشطة المتابعة أتاحت للمنتدى أن يهتم بفاعلية بواقع قضايا الأراضي في البلاد. ومع أنّ هذه المرونة قد تبدو مشوشة، إلا أنه كان من الضروري مساعدة المنتدى على "إيجاد طريقِه" عضوياً في التكيُّف مع الاحتياجات الخاصة للبلد من الأراضي بطريقة يمكن تطبيقها محلياً. وجرى التسليم أيضاً بأن المعارف التي تحدثت عن المشاركة في المنتدى أدّت إلى استمرار الحوار وإيجاد الحلول بشأن المسائل الأخرى ذات الصلة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى تنفيذ النموذج المتعدد الأطراف في الوزارة الحكومية نفسها التي اعتمدت الفريق العامل المعني بتحييد أثر تدهور الأراضي. وهذا يعني أن هيكل أصحاب المصلحة المتعددين قادر على متابعة أوجه التآزر مع - اللجنة الفنية المعنية بتحييد أثر تدهور الأراضي، ومع اللجنة التوجيهية التي تتألف من كبار المسؤولين العاملين في مجال الإجراءات الاستراتيجية المتصلة بتحييد أثر تدهور الأراضي.

وتوضح هذه الحالة النجاح الذي يمكن بموجبه لآلية تنسيق السياسات المتعلقة بحيازة الأراضي، في شكل منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين، أن تدفع المبادرات إلى الأمام بطريقة فعّالة، بما في ذلك مجتمع السياسات الوطنية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، وأصحاب حقوق الحيازة، والقادة التقليديين إلى جانب المجتمع الدولي ذي الصلة. للاطلاع على مزيد من الأمثلة لمنتديات أصحاب المصلحة المتعددين بشأن حوكمة حيازة الأراضي، انظر "دعم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لمنتديات أصحاب المصلحة المتعددين بشأن حوكمة حيازة الأراضي - ممارسات مبتكرة من الميدان والاستفادة من الخبرات"، متاحة على الموقع www.fao.org/3/cb2425en/CB2425EN.pdf

توضح دراسة الحالة هذه الإجراءات والدروس المستفادة المحتملة لتنفيذ المسار 2 وكذلك المسار 1.

كما أن المستوى المحلي عامل رئيسي في تحقيق التنسيق من أجل معالجة العلاقة بين بين الحيازة وتحييد أثر تدهور الأراضي:

- **بناء أو تعزيز البرامج القائمة لأصحاب المصلحة المتعددين على المستوى المحلي لتيسير تصميم مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي ورصدها وتنفيذها:** ويمكن لمنتديات أصحاب المصلحة المتعددين أن تعمل على تعزيز المشاركة والتشاور. وهي توفر مساحات للحوار من أجل ما يلي: (1) نشر التوعية وبناء قدرات أصحاب المصلحة بشأن حقوق الحيازة وتدهور الأراضي؛ (2) تحليل قضايا الحيازة المرتبطة بالعوامل المسببة لتدهور الأراضي؛ (3) تشجيع ظهور حلول ممكنة لمسائل الحيازة على الصعيد المحلي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020أ).

- **تعزيز قدرة المنظمات القائمة على تقديم الخدمات:** يمكن أن ينطوي تنفيذ مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي على احتياجات جوهرية في وسائل تقديم الخدمات التي قد لا تكون مضمونة بعد انتهاء المشروع. وقد تشمل هذه الخدمات اللازمة، على سبيل المثال، بناء قدرات أصحاب المصلحة، ولا سيما أضعف الفئات بينهم، لضمان المشاركة المستنيرة والمجدية، وتيسير الحوارات المحلية بين أصحاب المصلحة المتعددين، والتنسيق بين أصحاب المصلحة، وتحليل قضايا حيازة الأراضي، ودعم ظهور حلول محلية لهذه المسائل. وعلى هذا النحو، يمكن لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي أن تساهم في تعزيز قدرة المنظمات القائمة على تقديم الخدمات عن طريق تطوير المعرفة الفنية لهذه المنظمات مع دعمها لإنشاء آليات شفافة لتقديم الخدمات اللازمة.

قراءة إضافية

FAO. 2016e. *A good practice on multi-actor dialogue: The Voluntary Guidelines at the heart of Senegal's tenure reform*. Rome.

FAO. 2017c. *Community recording of tenure relationships using Open Tenure*. FAO Land Tenure Manuals 4. Rome.

FAO. 2019b. *The Voluntary Guidelines: Securing our rights – Sierra Leone*. Success Stories collection. Rome.

FAO. 2019c. *The Voluntary Guidelines: Securing our rights – Mongolia*. Success Stories collection. Rome.

FAO. 2019ɔ. *The Voluntary Guidelines: Securing our rights – Senegal River Basin*. Success Stories collection. Rome.

FAO & FIAN International. 2017. *Putting the Voluntary Guidelines on Tenure into practice – A learning guide for civil society organizations*, Rome.

المسار 3:

ضمان حقوق المرأة في ملكية الأراضي والموارد الطبيعية والانتفاع بها

الأساس المنطقي: يتناول هذا المسار العلاقة بين التنمية الشاملة، وضمان حقوق ملكية الأرض للمرأة، والإدارة المستدامة للأراضي واستخدامها، وهو أمر ضروري لاستصلاح الأراضي. وتساهم مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي المراعية للنوع الاجتماعي بشكل استراتيجي في تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي من خلال فهم الاحتياجات والأدوار المختلفة للنساء والرجال ويمكن أن تساعد في تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً. إنَّ القابلية للتضرر هي مسألة محددة السياق وفي ما يتعلق بأراضي مَن قد يكونوا عُرضة بشكل خاص لأوجه عدم المساواة القائمة والمتضررين بشكل غير متناسب من تدهور الأراضي، فإنها تشمل صغار المزارعين، والمجتمعات الريفية، والشعوب الأصلية، والسكان النازحين، والمواطنين غير المسجلين، والأرامل، وغيرهم.

يستلزم تحييد أثر تدهور الأراضي المُراعي للنوع الاجتماعي تحديد ومعالجة الفوارق بين الجنسين في أنشطة كسب الرزق والقيود الأمنية على الحيازة التي تؤثر على سلطة المرأة والرجل وحوافزهما للاستثمار في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي والمساهمة فيها، كما تنطوي على إمكانية تعزيز إمكانية حصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل على الأراضي وضمان حيازتها للأراضي (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، 2019).

ويمكن أن تقدم الإجراءات الأولية أنشطة لضمان حقوق حيازة المرأة والوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية في عمليات تخصيص الأراضي داخل الأسرة وداخل المجتمع لتقوية قدرة المرأة على المشاركة في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي. ويجب ضمان المشاركة المجدية للمرأة في كل مستوى من مستويات التخطيط ووضع السياسات والبرامج، وصُنع القرار، والتنفيذ، والرصد. ويمكن بإشراك المرأة في الرصد التشاركي إدخال مزيد من التدابير التصحيحية استجابةً لاحتياجاتها. وفي الأجل الطويل، ستعمل مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي التي تُوضع وتُنفّذ وتُدار بطريقة شاملة تُراعي المنظور الاجتماعي على تعزيز ضمان حيازة الأراضي للمرأة.

ولما كانت النساء مُنتِجات للمواد الغذائية ورائدات مشاريع ممّن يعتمدن على الموارد الأرضية، فإنهن يؤدين أدواراً رئيسية في الحفاظ على الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، بما في ذلك في المناطق المتضررة بشدة من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ومع ذلك، فإن الفرص غير المتكافئة للنساء والرجال لاستصلاح الأراضي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والاستفادة بشكل مختلف من الاستثمارات في هذه المجالات تقترن الفرص غير المتكافئة أو تُضخم من خلال: (1) عدم المساواة في ضمان الحيازة للنساء مقارنةً بالرجال (Okpara وStringer وAkhtar-Schuster، 2019)؛ و(2) في كثير من الأحيان تكون قطع الأراضي الصالحة للزراعة التي تملكها أو تحصل عليها النساء أقل جودة وأصغر في المساحة مقارنةً بالرجال (Wehrmann، 2015). وفي الوقت نفسه، فإنَّ أوجه عدم المساواة في الحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية الأخرى، وكذلك المعرفة الفنية وعمليات صُنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني تحد من قدرات المرأة على استصلاح الأراضي وإدارتها على نحو مستدام (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، 2019أ).

أمثلة على تحديات حيازة الأراضي التي تواجهها المرأة والتي يمكن أن تحدّ من تنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي

الافتقار إلى الأراضي أو عدم وضوح استخدامها والوصول إليها والتحكم فيها: إنَّ الرغبة في الاستثمار في ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي مشروطة بالحق في استخدام الأراضي والحصول عليها والتحكم فيها. وتشكل حقوق الحيازة غير الآمنة للمرأة تحدياً خاصاً في حالات حفظ الأراضي أو استصلاحها (Mabikke *et al.*، 2020).

دور المرأة التبعي في الأسرة والمجتمع: على الصعيد المحلي، يمكن أن تخضع حقوق المرأة في الحصول على الأراضي واستخدامها لأقربائها من الذكور. وفي بعض الحالات، يمكن لأفراد الأسرة الذكور – سلب النساء -الأراضي التي يستخدمنها أو استثمرن فيها حتى من قبل. فعلى سبيل المثال، في حالات الاستخدام والإدارة المستدامين للأراضي أو استصلاحها، حيث تزيد قيمة الأراضي، قد تُستبعَد المرأة، وتتقوّض حقوقها في الأراضي إذا لم يُعترَف بوضوح بحقوقها في الحصول على الأراضي واستخدامها في خلال مرحلة الإعداد لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي (Stiem-Bhatia *et al.*، 2019).

الاعتراف المحدود للمرأة وإدماجها في عمليات صُنع القرار وإمكانية وصولها إليها:
ويؤدي عدم وجود حقوق ملكية رسمية وغير رسمية ترتبط بدور أكثر تبعية في الأسرة المعيشية إلى تهميش و/أو نقص تمثيل المرأة في عمليات صنع القرار. وعندما يتعلق الأمر بعمليات صُنع القرار المتعلقة بإدارة الأراضي، يمكن استبعاد المرأة، مما يمكن أن يؤدي إلى تسجيلات متحيزة للأراضي وتسجيل الأراضي. وعلاوة على ذلك، فإنَّ صوت المرأة في صُنع القرار الجماعي هام أيضاً لضمان إدارة الأراضي بطريقة تتسق مع احتياجات المرأة ومصالحها. وهذا ما يشكل تحدياً خاصاً للمرأة للمشاركة والتعبير عن - إهتماماتها، على سبيل المثال في توزيع التعويضات المتصلة بالحيازة (Salcedo-La Viña، 2017).

وصف المسار: من الضروري اتباع طائفة من النُّهج لضمان حقوق الحيازة للمرأة لضمان مشاركة المرأة في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي. ويشمل تحقيق الحوكمة المراعية للنوع الاجتماعي إصلاح السياسات، وإعادة تصميم مؤسسات حوكمة حيازة الأراضي، والتغييرات في نُهُج إدارة الأراضي، وتحسين التواصل (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2013). وقد يستغرق تغيير الأعراف الاجتماعية، بما في ذلك

التصورات المتعلقة بحق المرأة في الحيازة، بعض الوقت للتغيير ولذلك يجب بذل جهود محددة لإدماج هذه الجوانب في استراتيجيات أوسع نطاقاً لزيادة التواصل والتوعية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2013). كما يمكن للسياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين لضمان حقوق الحيازة أن تدعم التغييرات الإيجابية في المفاهيم والأعراف الاجتماعية.

ولمعالجة العلاقة بين حيازة الأراضي وتحييد أثر تدهور الأراضي بطريقة تراعي النوع الاجتماعي، يمكن إدراج الأنشطة التالية على الصعيد الوطني:

- **إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة مجدية في عمليات التخطيط وصُنع القرار المتعلقة بالأراضي:** قد يعني ذلك معالجة الأعراف والممارسات الاجتماعية التي تستبعد النساء والفتيات من هذه العمليات أو تحرمهنّ الحق في وراثة الأراضي أو امتلاكها أو استخدامها. وقد تساعد عمليات استعراض السياسات والأطر القانونية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لضمان حق الحيازة على تحديد الأحكام أو التشريعات السياساتية التي لا تكفل للمرأة والرجل الاستفادة من المساواة في الحصول على حقوق الحيازة المضمونة. ويمكن اتخاذ تدابير خاصة أو إجراءات إيجابية في مجال السياسة العامة لضمان مشاركة النساء والفئات الأخرى التي قد تكون أكثر حرماناً، مثل المعوقين، والأرامل، والشباب، والمسنين، والفئات التي تنتمي إلى الطبقات الدنيا، وغيرهم.

- **دعم الإصلاحات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الإجراءات الإدارية:** يشير المسار الأول إلى أهمية البيئة التنظيمية في معالجة العلاقة بين حيازة الأراضي وتحييد أثر تدهور الأراضي والأنشطة الرامية إلى تعزيز السياسات والأطر القانونية. ولضمان إدراج أحكام تُراعي النوع الاجتماعي في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، يُوصى بإجراء تقييم على أساس النوع الاجتماعي وتحديد المعالم الاجتماعية في ما يتعلق بالحيازة التي تحدد أصحاب المصلحة فضلاً عن المسائل المتعلقة بحيازة الأراضي (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، 2019).
منهجية مؤشر التنمية المستدامة -5أ2-. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021أ) وكما يمكن استخدام البيانات المستمدة من مؤشرات الهدفين 1-4-2 و-5أ1- من أهداف التنمية المستدامة لتوفير معلومات تكميلية للتقييم القائم على النوع الاجتماعي وتحديد الفجوات بين الجنسين التي يلزم معالجتها في الإصلاحات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الإجراءات الإدارية.

- **إنشاء آليات خاصة بالتعاون مع المنظمات النسائية من أجل العمل مع النساء في توثيق حقوقهن في حيازة الأراضي وفي العمليات الإدارية الأخرى ذات الصلة:** يكتسب هذا الأمر أهمية خاصة عند إدخال إصلاح للتأكد من أن المرأة على علم ومجَّهزة للاستفادة من التشريع الجديد. وفي بعض الحالات، يمكن استحداث هياكل دعم موازية خاصة، مثل دعم أصحاب حقوق الحيازة المشروعة للحصول على الوثائق اللازمة عندما لا تكون بحوزتهم، أو لخدمات المساعدة القانونية الخاصة.

- **تعزيز قدرات هيئات صُنع القرار على تخطيط وتنفيذ ورصد مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي المراعية للنوع الاجتماعي:** من الضروري تخصيص ميزانية لتقييم الأثر المُراعي للنوع الاجتماعي وتخطيط ورصد أنشطة تحييد أثر تدهور الأراضي لضمان حقوق الحيازة المضمونة للنساء (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، 2019). وفي هذا الصدد، يمكن أيضاً استخدام دليل الإبلاغ عن مؤشر هدف التنمية المستدامة -5أ2-. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021أ) لتحديد نوع الموارد اللازمة. كما يلزم وضع ميزانية للاستثمار في بناء القدرات في إدارة الأراضي (أو غيرها من وحدات صنع القرار) لتعزيز حماية حقوق حيازة الأراضي، إلى جانب رصد أداء إدارة الأراضي على أساس النوع الاجتماعي.

- **ضمان النُّظم القانونية والقضائية المراعية للنوع الاجتماعي، وسُبُل الانتصاف الأخرى:** تُشكّل القوانين التي تنص على حقوق حيازة المرأة أساساً للحوكمة المسؤولة للأراضي. وتدعو الأسس القانونية المراعية للنوع الاجتماعي إلى عناصر مختلفة مثل: 1) ضمان الدعم القانوني لمتابعة المطالبات بالأراضي وتوفير المساعدة القانونية؛ و(2) ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء، وهو ما يشمل على سبيل المثال الحق في سبل انتصاف فعَّالة لكل من النساء والرجال (انظر أيضاً الدليل التقني بشأن النوع الاجتماعي، الوحدة 2، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2013).

وإلى جانب هذه الأحكام على الصعيد الوطني، يمكن تنفيذ الأنشطة التالية على الصعيد المحلي:

- **إشراك الرجال والنساء من خلال حملات التوعية التي تنادي بتمكين المرأة من أجل تغيير المعايير القائمة على النوع الاجتماعي وتعزيز حقوق المرأة في الحيازة:** من المهم استثمار الموارد من أجل: (1) نشر التوعية بحقوق المرأة في حيازة الأراضي؛ و(2) دعم تمكين المرأة في المطالبة بحقوقها في حيازة الأراضي من خلال التمكين القانوني (بما في ذلك محو الأمية في مجال الحقوق)، والوصول إلى العدالة، وبناء المعارف، فضلاً عن الحملات والتوعية على صعيد الأسرة - والمجتمع المحلي على حد سواء (Mabikke *et al.*, 2020)؛ و(3) اعتماد نهج توافقي يشدد على توعية الرجال والفتيان على جميع المستويات، من داخل الأسرة - إلى سلطات صُنع القرار؛ و(4) القيام بجميع هذه الأنشطة باللغات المحلية ومن خلال وسائل - التواصل التي تستخدمها المجتمعات المحلية (مثل البرامج الإذاعية والمنشورات) لضمان وصول المعلومات إلى الرجال والنساء على حد سواء.

- **النظر في عمليات تخصيص الأراضي داخل الأسرة أو داخل المجتمعات المحلية لضمان حقوق حيازة المرأة:** في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، يمكن أن تتمثل الخطوة الأولى في ضمان حقوق المرأة في الحيازة في معالجة حقوق الحصول على الملكية واستخدامها ومراقبتها. ويمكن تدريجياً معالجة جميع حقوق المرأة في الحيازة، بما في ذلك حق الملكية، في المبادرات الطويلة الأجل لتحييد أثر تدهور الأراضي (Salcedo-La Viña، 2017) وفي هذا الصدد، من الضروري فهم توزيع السلطة داخل الأسرة المعيشية. ويوفر هذا الفهم الأساسَ اللازم لاستكشاف طرق تخصيص الأراضي (غير الرسمية) داخل الأسرة أو داخل المجتمعات المحلية لضمان حقوق حيازة المرأة وتوثيق تلك الحقوق في مؤسسة حوكمة الحيازة الأقرب إلى المجتمع المحلي (مثل السلطات التقليدية، والإدارة المحلية، والزعماء الدينيين/العقائديين).

- **ضمان مشاركة المرأة في مؤسسات الأراضي على مستوى المجتمعات المحلية:** لا تؤدي المشاركة الهادفة للمرأة في مؤسسات الأراضي على مستوى المجتمعات المحلية إلى تمكين المرأة فحسب، بل تساهم أيضاً في تمكين المجتمع المحلي ككل (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، 2019). ويمكن أن تشمل المشاركة المجدية ما يلي: (1) ضمان تمثيل المرأة في المؤسسات ذات الصلة على مستوى المجتمعات المحلية عندما يكون من الضروري اتخاذ إجراءات جماعية فيما بين مستخدمي الأراضي؛ (2) إدخال نظام الحصص والنصاب القانوني في مشاركة المرأة؛ (3) زيادة المشاركة المجدية في عمليات صنع القرار المحلية والرقابة المتعلقة بمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي عن طريق النظر أيضا في الحواجز الثقافية والقيود الزمنية التي تواجهها المرأة، أو حتى جدولة الاجتماعات المخصصة للمرأة فقط (Salcedo-La Viña، 2017).

- **ضمان المساواة في التعويض والوصول إلى آليات التظلم لتعزيز ضمان الحيازة:** ونتيجة لعدم وجود حقوق رسمية في الأراضي والمشاركة المحدودة في عمليات صُنع القرار، يمكن التغاضي عن المرأة عند توزيع التعويض العادل في الحالات التي تتأثر فيها حقوقها المشروعة في الحيازة. ولذلك، من الضروري اعطاء اهتمام خاص لضمان حصول المرأة على تعويض متساوٍ وعادل عن حقوقها المشروعة في الحيازة - سواء في شكل تعويض نقدي أو في الأراضي البديلة أو الحصول على الموارد الطبيعية. ويمكن أن تؤدي

المربع -3 دعم مشاركة المرأة
لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي في السنغال

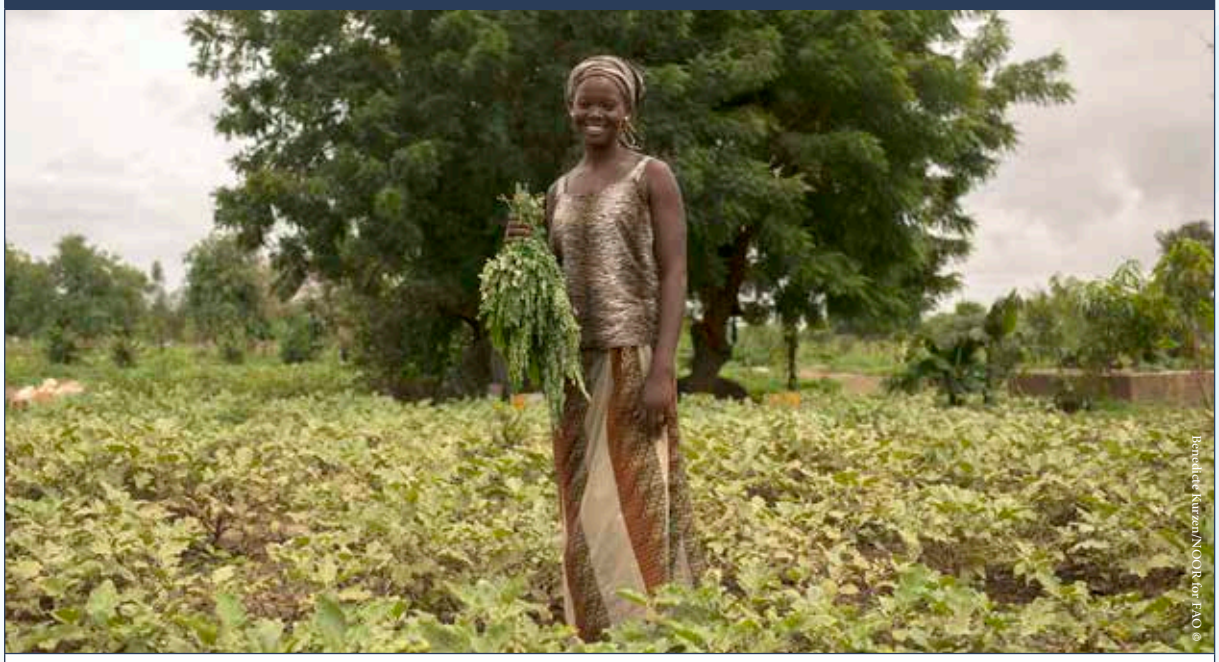

في معظم المناطق الريفية في السنغال، يتحدد نقل الحقوق المتعلقة بالأراضي من خلال الوضع الاجتماعي لكل جهة من الجهات الفاعلة، وكذلك عن طريق العلاقات بالتبعية بين الجهات الفاعلة المشاركة في عملية النقل وأفراد الأسرة المرتبطين بالأرض. وفي هذا الترتيب، يمكن أن تتعرض المرأة للحرمان عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى الأراضي وصُنع القرار بشأن استخدام الأراضي وإدارتها. وقد أقرّت السنغال قانوناً للمساواة بين الجنسين في عام 2010 وأصدرت تعميماً إدارياً NO.0989/MAER/CT/SMD في عام 2018 للحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية. وعلى الرغم من إحراز تقدم دستوري وتشريعي في حصول المرأة على الأراضي والموارد الطبيعية، فإنَّ تنفيذ ذلك لا يزال محدوداً في كثير من المناطق الريفية.

وفي محاولة لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية، استخدمت اللجنة التوجيهية الوطنية لحوكمة حيازة الأراضي (COPIL-DV) الإطار الوطني للمساواة بين الجنسين لتعزيز التمثيل المراعي للنوع الاجتماعي في الجمعيات القروية وتعزيز إشراك المرأة في جهود استصلاح الأراضي. وفي معرض تسليط الضوء على مثال محدد من المستوى المحلي في المجتمعات الريفية في ديوروب ونديا‌غو، نوقشت التدخلات المحتملة في نهج تشاركي لتنفيذ تدابير للحد من ملوحة التربة في حقول إنتاج الأرز في ديوروب واستعادة خصوبة التربة في نديا‌غو. وكجزء من هذه التدخلات، خصصت جمعيات القرى ورؤساء البلديات قطعاً جديدة من الأراضي لمجموعة من عشر نساء في كل مجتمع محلي كانت إمكانية حصولهن على الأراضي فيها محدودة في السابق.

وفي كلتا الطائفتين، أسفر تمثيل المرأة بما في ذلك في مجالس القرى عن حصول المزارِعات على منفذٍ مؤمّن أكثر إلى الأراضي، ومشاركتهن في استصلاح الأراضي، وحفزهن على المشاركة في الأنشطة الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذوي، والمشاركة بنجاح في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي.

توضح دراسة الحالة هذه الإجراءات والدروس المستفادة المحتملة لتنفيذ المسار 3 وكذلك المسار 2.

التغييرات التنظيمية مثل اشتراط تعويض الزوجين أو جميع أفراد الأسرة المعيشية، وتسجيل الأراضي البديلة باسم النساء والرجال (وفي حالة الأسر المعيشية باسم كلا الزوجين)، والتعويض عن المحاصيل النقدية (التي يزرعها الرجال في الغالب) ومحاصيل الكفاف (التي تميل إلى زراعتها النساء)، واستخدام الحصص على أساس النوع الاجتماعي في كيانات صنع القرار وعمليات تعويض وإعادة توطين أكثر إنصافاً للنساء. (Salcedo-La Viña، 2017). ومن الضروري أيضاً ضمان عدم وجود حواجز ناجمة عن الأدوار والمعايير المتمايزة للجنسين - مما يعوق وصول المرأة إلى آليات التظلم وتسوية المنازعات ومشاركتها فيها (انظر المسار 4).

- **إشراك المرأة في الجوانب التقنية لتصميم المشاريع وتنفيذها ورصدها:** ضمان إشراك المرأة في المشاريع ذات الصلة بحيازة الأراضي – المتمثلة في رسم الخرائط، وترسيم الحدود، وتسوية المنازعات، وإنشاء علامات الحدود، وغيرها - التي لها نتائج ملموسة، وستساهم في دعم تمكينها، وتدريبها، ومعرفتها بإدارة الأراضي، ومباشرة الأعمال الحرة في ما يتعلق بالموارد الأرضية، والسماح للمجتمع الأوسع بأن يصبح معتاداً على المشاركة المجدية للمرأة في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بحيازة الأراضي.

- **تقديم أمثلة ملموسة عن مدى ما يسفر عنه استخدام المرأة لحقوقها في الأراضي إلى مزيد من الفرص الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي.** يمكن أن تُوضَّح للمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والحكومة المكاسب الاقتصادية المحلية التي تتحقق على مستوى المجتمعات المحلية نتيجة لممارسة المرأة حقوقها في الأراضي. وتوفر هذه المكاسب مبرراً اقتصاديا قوياً لحقوق المرأة في الأرض، وتعزز مباشرة الأعمال الحرة في ما يتعلق باستخدام الموارد الأرضية وتتماشى مع النهج القائم على حقوق الإنسان.

قراءة إضافية

FAO. 2013. *Governing Land for Women and Men. A Technical Guide to Support the Achievement of Responsible Gender-Equitable Governance of Land Tenure*. Governance of Tenure Technical Guide 1. Rome.

FAO. 2021a. *Realizing women's rights to land in the law: A guide for reporting on SDG Indicator 5.a.2*. Rome.

UNCCD. 2018. *Gender Action Plan*. Bonn.

UNCCD. 2019a. *Land Degradation Neutrality Interventions to Foster Gender Equality*. Bonn.

UN Women, UNCCD & IUCN. 2019. *A Manual for gender-responsive land degradation neutrality transformative projects and programs*. New York, USA. UN.

UN Women, UN Habitat, & GLTN. 2021. *Getting it right from the planning to reporting: a guidance tool for women's land rights data and statistics*. New York, USA, UN.

المسار 4:
وضع آليات ميسّرة وشفافة للتظلم وتسوية المنازعات

الأساس المنطقي: تشكل آليات التظلم وحل المنازعات المتيسرة والشفافة عنصراً أساسياً في ضمان احترام مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي والحيازة المشروعة، لأن الآثار الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية السلبية ستمنع تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي وأهداف التنمية الأوسع نطاقاً. وعلى الصعيد المحلي، فإنَّ ضمان المشاركة المحلية لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي أمر بالغ الأهمية لجميع مستخدمي الأراضي، بما في ذلك المجتمعات الأصلية والمحلية، للمشاركة في الأنشطة والخطط والممارسات الداعمة لحفظ الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي واستصلاح الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي التغييرات في قيمة الأراضي التي يحتمل أن تنشأ عن مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي إلى ظهور مطالبات ومنازعات متنافسة على الأراضي. وبذلك يلزم إعداد مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي لهذا الاحتمال بإنشاء آليات للتظلم وتسوية المنازعات تكون في مرحلة مبكرة وسهلة المنال وشفافة تساعد على توفير الحلول، وعند الاقتضاء، التعويض السريع والعادل.

وصف المسار: التظلم وتسوية المنازعات هما آليتان مختلفتان يمكن أن توفِّرا الوصول إلى سُبُل الانتصاف. وينبغي أن تكون هاتان الآليّتان موضوعتين من الناحية الأمثل. وحيثما لا يمكن حل المظالم بآلية التظلم، تكون هناك حاجة إلى آلية لتسوية المنازعات من أجل حل النزاع.

"من المهم إنشاء آلية مستقلة للأطراف لإثارة الشواغل التي قد تنشأ طوال عمر المشروع. وينبغي لآلية التظلم أن تسمح بإعادة إقرار موافقة أي من أصحاب المصلحة من خلال عملية بديلة لتسوية المنازعات تكون ميسّرة ومحلية على النحو الأمثل. وينبغي

مناقشة آلية التظلم ووضعها في وقت مبكر قبل حدوث منازعات أو نقض للموافقة. ويمكن أن يكون القرار المتخذ بشأن شكل آلية التظلم جزءاً من عملية التشاور والتماس الموافقة. وينبغي أن تكون العملية متاحة للاستخدام في أثناء مراحل ما قبل الاتفاق وأن تُدرج في أي اتفاقات يجري التوصل إليها" (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2014أ).

وينبغي أن تكون آلية التظلم مشروعة، وسهل الوصول إليها، والتنبؤ بها، ومنصفة، وشفافة، ومصدراً للتعلم المستمر، وتقوم على المشاركة والحوار. وينبغي أن تتفق نتائجها وسبل الانتصاف بها مع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً (الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2011).

وعلى الصعيد الوطني، يتطلب الوصول إلى سُبُل ا- الإنصاف إطاراً قانونياً يكفل إنشاء آليات للتظلم وحل المنازعات يمكن الوصول إليها على الصعيد المحلي. وينبغي أن توفر هذه الآليات الحق في الاستئناف، ومنع الفساد في تسوية المنازعات عن طريق تحسين الشفافية وتعزيز آليات الرقابة والمساءلة القضائية، وتقديم المساعدة القانونية إلى المستضعفين. وينبغي أن تشمل السياسات والأطر القانونية أيضاً أحكاماً تنص على ما يلي: (1) تعريف "الأغراض العامة" التي يمكن أن تؤدي إلى الإخلاء؛ و(2) التعويض الفوري والعادل (منظمة الأغذية والزراعة، 2012، الفقرات 3ب4؛ 4-3؛ 16-1؛ 16-2؛ 16-7). ووفقاً للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (القرار 17/2003 بشأن حظر عمليات الإخلاء القسري)، ينبغي دائماً تجنب عمليات الإخلاء القسري. وفي حين أن عمليات الإخلاء للأغراض العامة تكون قسرية دائماً، يجب أن تكون الأولوية هي «التعويض العادل» وإعادة التوطين السلمي.

على الصعيد المحلي، يشمل الوصول إلى سُبُل الانتصاف ما يلي:

- **إنشاء آلية للتظلم يمكن الوصول إليها:** بصورة أكثر تحديداً، يمكن لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2014أ) أن: (1) توفر نقطة محورية للشكاوى؛ (2) الاتفاق مع المجتمع المحلي على طريقة واضحة وشفافة ومحايدة لتلقي الشكاوى وتسجيلها، وحيثما توجد آليات تظلُّم عرفية وتختار المجتمعات اتباعها، ينبغي أن تحترم الأطراف الأخرى ذلك؛ (3) الاتفاق مع المجتمع المحلي على طريقة واضحة وشفافة ومحايدة لكيفية مراجعة المظالم والتحقيق فيها، بما في ذلك نُظُم تتبع المظالم والاستجابة لها، والأطر الزمنية ذات الصلة بعملية حل المظالم؛ (4) الاتفاق على خيارات حل مرضية لجميع الأطراف (التعويض أو الجزاءات أو الرد)؛ (5) الاتفاق على كيفية قيام جميع الأطراف برصد وتقييم حل المظالم والاتفاق عليه؛ (6) إعلام المجتمعات المحلية بعمليات الفصل الحكومية والوصول إلى العدالة في حالة تعذر تسوية المظالم دون مساعدة خارجية؛ (7) إضفاء الطابع الرسمي على عملية التظلم وتوثيقها والتعريف بها بطرق تتفق عليها المجتمعات المحلية ويمكنها الوصول إليها.

  وينبغي مواءمة سلسلة الإجراءات المحتملة المذكورة أعلاه مع أي متطلبات محددة لإطار قانوني وطني أو مبادئ توجيهية للشركاء في تمويل مبادرة تحييد أثر تدهور الأراضي.

- **إتاحة إمكانية الوصول إلى تسوية المنازعات:** من الضروري توفير إمكانية الوصول إلى آليات فعّالة ومحايدة وكفؤة لتسوية المنازعات من أجل حل المنازعات المتعلقة بحقوق الحيازة. وينبغي مناقشة آليات تسوية المنازعات وتطويرها في وقت مبكر بدلاً من تركها إلى أن تنشب المنازعات أو تُنقض الموافقة.

  بشكل أكثر تحديداً، يمكن لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي أن تؤدي إلى ما يلي: (1) الاتفاق مع المجتمع المحلي بشأن نوع آلية تسوية المنازعات (على سبيل المثال، التقاضي والتحكيم والوساطة)؛ (2) الاضطلاع بالاشتراك مع المجتمع المحلي بتحديد هيئة لتسوية المنازعات قائمة على الدولة أو غير قائمة على الدولة أو قضائية أو غير قضائية أو إنشاء هيئة جديدة، إذا لم تكن موجودة.

وإذا اقترح المجتمع المحلي شكلاً عرفياً أو غيره من أشكال تسوية المنازعات، فلابد من أن يعمل على توفير سُبُل عادلة ويُعوَّل عليها وسهلة المنال وغير تمييزية لتسوية المنازعات على الفور (بشأن حقوق الحيازة)؛ (3) ضمان أن يكون أعضاء هيئة تسوية المنازعات محايدين و-ذوي كفاءه عاليه ومؤهلين بما فيه الكفاية لاتخاذ قرارات تتسم بحسن التوقيت والحياد والكفاءة. وقد يشمل ذلك تدابير لتنمية القدرات لأعضاء هيئة تسوية المنازعات التي تركز على المعارف والمهارات والمواقف (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2014أ).

وخلاصة القول إنه في حال نشوء نزاع، أو تعذر حل مظلمة، ويلزم أن تنشط هيئة تسوية المنازعات، ينبغي للمسؤولين عن تنفيذ مبادرة من مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي أن يوقفوا أي أنشطة أخرى على الأراضي المتنازع عليها طوال فترة عملية تسوية المنازعات والتماس سُبُل الانتصاف. ويتعين على مديري البرامج توفير وقت وموارد كافية للعملية لتحقيق نتائج عادلة وتقديم المساعدة القانونية إلى المستضعفين. ويتمثل أحد هذه الموارد في الإدماج في عملية تظلم المهنيين المحليين (أخصائيي المحاصيل الزراعة، وخبراء قانون الأراضي، وغير ذلك) ذوي الصلة باستخدام الأراضي وحقوق الأراضي، الذين يمكن أن يقدموا قرارات قابلة للتطبيق. وما أن يجري التوصل إلى تسوية للمنازعات والاتفاق عليها، فمن الضروري رصد تنفيذ القرار وكفالة توفير سُبُل - الإنصاف المتفق عليها في الوقت المناسب.

المربع -4 آلية التظلم لمشروع PROEZA في باراغواي

صممت حكومة باراغواي مشروع PROEZA بمساعدة فنية من منظمة الأغذية والزراعة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) وبتمويل من الصندوق الأخضر للمناخ.

ويهدف المشروع إلى تنفيذ ممارسات الحراجة الزراعية ذات الأصوات البيئية والاجتماعية في غابة باراغواي الأطلسية من خلال ثلاثة عناصر رئيسية. ويهدف العنصر الأول إلى الحد من الفقر وتعزيز قدرة الأسر المعيشية على التكيُّف مع تغير المناخ على الصعيد المحلي بمشاركة الأسر المعيشية الضعيفة، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة والشعوب الأصلية. ويهدف العنصر الثاني إلى العمل مع ملاك الأراضي المتوسطة الحجم (300 هكتار لكل منهم) لزيادة إنتاج الكتلة – الحيوية من الغابات الحرجية بطريقة مستدامة بيئياً واجتماعياً تحافظ على سلامة النُّظم الإيكولوجية، وتعزز الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتحمي مستجمعات المياه، وتنطوي على ممارسات عمل عادلة، وتساهم في النمو الاقتصادي. ويهدف العنصر الثالث إلى تعزيز القدرات المؤسسية عن طريق تقديم الدعم التقني لضمان معايير الجودة والممارسات البيئية والاجتماعية المسؤولة.

في أثناء تصميم المشروع، وُضعت وثيقة لإدارة البيئة والشؤون الاجتماعية في مشروع PROEZA (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2018) على أساس المعايير الاجتماعية والبيئية لمنظمة الأغذية والزراعة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2015أ) وبالتشاور مع أصحاب المصلحة والمستفيدين المتعددين، مثل المجتمع المدني، وصغار المزارعين، والشعوب الأصلية، وأصحاب الأراضي على نطاق متوسط، والحكومات المحلية، والقطاع العام. وتشمل هذه الوثيقة، في جملة أمور، وصفاً مفصلاً للمشروع، واستعراضاً عاماً للإطار المؤسسي والقانوني الوطني، وتقييمات للجوانب البيئية والاجتماعية لمجال التدخل في المشروع، وخطة إشراك أصحاب المصلحة مع وضع إطار تخطيطي مفصّل للتشاور مع الشعوب الأصلية وفقاً للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC). ويتمثل الهدف من الوثيقة في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

للمشروع واعتماد تسلسل هرمي للتخفيف لتجنب الآثار البيئية والاجتماعية الضارة، أو حيثما يتعذر التجنب، يجب التقليل إلى أدنى حد أو التخفيف من حدة المخاطر. ينطوي أحد العناصر الهامّة في التسلسل الهرمي للتخفيف على إنشاء آلية لمعالجة المظالم. وتستجيب آلية معالجة المظالم للشكاوى التي يقدمها الأشخاص الذين يشعرون بأنهم تضرروا بصورة سلبية، أو يمكن أن يتضرروا من مشروع PROEZA، في أثناء مرحلة التخطيط أو التنفيذ. وتهدف الآلية إلى تشجيع التوصل إلى حل سريع للنزاع لمعالجة الشكاوى أو المنازعات وتجنب العمليات القضائية الطويلة في المحاكم.

وفي سياق وضع آلية معالجة المظالم، وُضِع هيكل لتحديد السلطات المسؤولة والاتصال بالأشخاص من أجل معالجة الشكاوى والمظالم. وتحدد هذه الآلية توجيهات وجداول زمنية واضحة تكفل معالجة المظالم في الوقت المناسب، واحترام حقوق الإنسان، والامتثال للأنظمة الوطنية، والاتساق مع المعايير الاجتماعية والبيئية. وتتبع الآلية الإرشادات الرئيسية التالية:

(1) ينبغي أن تُحدَّد مظلمة الشخص المتضرِّر بوضوح في وثيقة الشكوى أو أن يشرع شفهياً في تحليل مظلمته، مع الحفاظ على سرية الشكوى التي حُفظت في أثناء العملية.

(2) إذا كان الموقف معقداً أو لم يقبل المشتكي الحل، يجب إرسال الشكوى إلى مستوى أعلى إلى أن يتم التوصل إلى حل أو قبول.

(3) ينبغي أولاً معالجة الشكوى من قِبل السلطات الوطنية، وإذا لزم الأمر، يمكن التماس مزيد من التوجيه من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

(4) في ما يتعلق بكل شكوى ترد، سيُرسل إيصال خطي في غضون خمسة أيام تقويمية، وسيقدم اقتراح بالحل في غضون ثلاثين يوماً تقويمياً بعد ذلك.

(5) وفي إطار متابعة القرار، يمكن للشخص المسؤول عن معالجة الشكوى أن يتفاعل مع المشتكي أو يمكنه أن يدعو إلى إجراء مقابلات وعقد اجتماعات من أجل فهم الأسباب بشكل أفضل.

(6) ينبغي تسجيل جميع الشكاوى الواردة، والتفاعلات والقرارات اللاحقة على النحو المناسب.

في حين أن مشروع PROEZA هو في المراحل الأولى من تنفيذه، إلا أنه يقدم مثالاً على الكيفية التي يمكن بها إدماج آلية تظلم في التقييم الأولي لأي مبادرة من مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي والتخطيط لها. ويضمن ذلك وجود آلية في مرحلة مبكرة، وإمكانية معالجة المظالم الناشئة بالفعل عن التخطيط معالجة كافية عند تنفيذ مبادرة تحييد أثر تدهور الأراضي. بيد أن المضي قدماً نحو تنفيذ وتشغيل آلية التظلم وإذكاء الوعي والتواصل أمر أساسي لضمان توزيع المعلومات على نطاق واسع وإتاحتها لمن يُحتمل أن يتأثروا بالمشروع. ويمكن النظر في مواصلة تنمية القدرات لضمان أن يتمكن من يحتاجون إلى تقديم شكوى من ذلك.

توضح دراسة الحالة هذه الإجراءات والدروس المستفادة المحتملة لتنفيذ المسار 2.

قراءة إضافية

FAO. 2006. *Land Tenure Alternative Conflict Management*. FAO Land Tenure Manual 2. Rome.

FAO. 2014أ. *Respecting free, prior and informed consent. Practical guidance for governments, companies, NGOs, indigenous people and local communities in relation to land acquisition* Governance of Tenure Technical Guide 3. Rome.

المسار 5:
تصميم وتنفيذ
- نهج تشاركي لحيازة وإستخدام أراضي المراعي

الأساس المنطقي: يُعرّف تخطيط استخدام الأراضي المتكامل بأنه "تخطيط استخدام الأراضي الذي يسعى إلى تحقيق التوازن بين الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي توفرها الأراضي مع الحاجة إلى الحفاظ على خدمات النُظم الإيكولوجية التي توفرها رؤوس الأموال الطبيعية القائمة على الأراضي وتعزيزها. ويهدف أيضاً إلى دمج أو تنسيق استراتيجيات الإدارة ومتطلبات التنفيذ عبر قطاعات واختصاصات قضائية متعددة". (Orr, B. *et al.*، 2017). ويشكّل التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، بوصفه عملية منهجية وتكرارية، شرطاً مسبقاً هاماً لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، مع ضمان تلبية احتياجات الناس في الوقت الراهن من استخدام وإدارة الموارد الأرضية مع الحفاظ على الموارد الأرضية في المستقبل. ويساعد التخطيط المتكامل الذي يُراعي الحيازة والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي على تحقيق فوائد متعددة وتجنّب الآثار السلبية وتيسير تنفيذ مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي. ولضمان المشاركة الفعّالة والهادفة في العملية، يلزم إيلاء اهتمام خاص لمبدأ المشاركة العامة والمستنيرة والهادفة للمشاركين في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي والمتأثرين بها.

وصف المسار: يتطلب تحقيق التخطيط المتكامل التشاركي والمُراعي لحيازة الأراضي ما يلي: (1) تحسين فرص الحصول على المعلومات للأفراد والمجتمعات المحلية التي يمكن أن تتأثر بقرارات تخطيط استخدام الأراضي (بما في ذلك تنمية القدرات عند الحاجة)؛ (2) النص على مشاركة مجدية تتيح للأفراد والمجتمعات المحلية المحتمل تأثرها أن تكون من صنّاع القرار النشطين؛ (3) إدماج جوانب الحيازة في التخطيط لاستخدام الأراضي لضمان الاعتراف بجميع حقوق الحيازة المشروعة واحترامها وحمايتها من التهديدات والانتهاكات.

وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تنص السياسات والأطر القانونية المتعلقة بالتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي على ما يلي: (1) مشاركة عامة واسعة ونشطة وحرة وفعّالة وذات مغزى ومستنيرة للجميع، ولا سيما للمستضعفين، في وضع مقترحات التخطيط واستعراض مشاريع خطط استخدام الأراضي؛ (2) التقييم المناسب للمخاطر من أجل التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي بما في ذلك تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي؛ (3) النص على إدماج حقوق الحيازة المشروعة وحق الحيازة المشروع في عملية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي تماشياً مع مبادئ وإرشادات الخطوط التوجيهية الطوعية.

على الصعيد المحلي، يمكن أن يشمل التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي الأنشطة التالية:

- **تكييف استراتيجيات التوعية:** سيضمن التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي المصحوب باستراتيجيات التوعية التي جرى تكييفها مع السياق المحلي الوصول إلى المعلومات لجميع مَن يتأثرون بعملية التخطيط. وللقيام بذلك، يمكن لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي أن تقوم بما يلي: (1) التعامل مع هياكل حوكمة الشعوب الأصلية و/أو المجتمعات المحلية والترتيبات المؤسسية قبل الشروع في عملية تخطيط استخدام الأراضي من أجل تحديد من يحتاج إلى معرفة ماذا ومتى وكيف؛ (2) تيسير الاتصال على امتداد كامل عملية تخطيط استخدام الأراضي، باللغات الرسمية والمحلية على حد سواء، من أجل الوصول إلى جميع الأفراد الذين يحتمل أن يتأثروا (بما في ذلك السكان الأصليون والمجتمعات المحلية التي لديها نظم عرفية لحيازة الأراضي)؛ واستخدام أدوات اتصال تُراعي النوع الاجتماعي وتتناسب مع السياق الثقافي.

- **تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للمتضررين من عملية التخطيط:** سيكون بوسع أعضاء المجتمع المحلي وممثليهم الممكنين، من خلال تنمية القدرات المتخصصة وفرص التعلم التي توفرها مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، أن يضطلعوا بدور نشط في عملية تخطيط استخدام الأراضي.

- **ضمان مشاركة الجهات الفاعلة المتأثرة مشاركةً مجدية في إجراءات تخطيط استخدام الأراضي:** يمكن لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي أن تضمن مشاركة مجدية من خلال ما يلي: (1) تحديد أشكال السكان الأصليين ومنظمات المجتمعات المحلية ودعمها وإدراجها؛ (2) توفير آليات التمثيل السليم للمجتمعات المحلية المتضررة في عمليات صُنع القرارات المتعلقة بتخطيط استخدام الأراضي؛ (3) إدراك ووضع إجراءات للتغلب على الديناميات الاجتماعية والثقافية التي تعوق المشاركة في تخطيط استخدام الأراضي، ولا سيما من جانب النساء والفئات الضعيفة؛ (4) استخدام أدوات وتقنيات تخطيط استخدام الأراضي المناسبة للسياقات المحلية والضرورية لاتخاذ قرارات مستنيرة.

- **ضمان الاعتراف بجميع حقوق الحيازة المشروعة واحترامها وحمايتها من التهديدات والانتهاكات خلال عملية تخطيط استخدام الأراضي:** يمكن لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي: (1) دراسة ووضع قائمة جرد بجميع أصحاب حقوق الحيازة المشروعة أثناء عملية التخطيط لاستخدام الأراضي، بما في ذلك جميع القطاعات ذات الصلة، والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب المشاركة النشطة للسلطات التقليدية، وكبار السن والنساء الذين قد تكون لديهم معرفة باستخدام الأراضي والقيود المفروضة عليها، وأصحاب الحقوق الأساسية والثانوية في حيازة الأراضي وكذلك الحدود؛ (2) إجراء تقييم للآثار المحتملة لخطة استخدام الأراضي على جميع أصحاب حقوق الحيازة المشروعة الذين جرى جردهم لأنشطة مبادرة تحييد أثر تدهور الأراضي المتوقعة. إذا كشف التقييم عن آثار سلبية محتملة أو فعلية على أصحاب حقوق الحيازة المشروعة، فيجب بذل محاولات لمعالجة النزاع أولاً (انظر المسار 4)، أو إعادة تهيئة أنشطة تحييد أثر تدهور الأراضي أو التعويض عن حقوق الحيازة المشروعة؛ (3) تحديد أهداف محددة لتخطيط استخدام الأراضي المراعية للحيازة التي تساهم في حماية حقوق الحيازة أو تحسين ضمان الحيازة على أساس احتياجات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

المربع -5 التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي على أساس الحيازة والمشاركة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، صدرت سندات ملكية الأراضي بصورة رئيسية في المناطق الحضرية والمناطق شبه الحضرية، ومن ثم فإنَّ حقوق حيازة الأراضي في المناطق الريفية يغلب عليها الطابع غير الرسمي. ويؤثر إنتاج المحاصيل النقدية والمزارع التجارية وغيرها من الاستثمارات في الأراضي على الحقوق التقليدية للسكان الريفيين ولا سيما الأقليات العرقية. وبدون سندات ملكية الأراضي المعترف بها رسمياً، يمكن للمزارعين أن يفقدوا فرص الحصول على الموارد الأرضية القيّمة التي يعتمد عليها فرادى المزارعين والمجتمعات المحلية.

التخطيط التشاركي لاستخدام الأراضي (PLUP) هو نهج وطني تنفّذه وزارة الموارد الطبيعية والبيئة ووزارة الزراعة والغابات والهيئة الوطنية لإدارة الأراضي استناداً إلى دليل التخطيط التشاركي لاستخدام الأراضي الذي نُشِر في عام 2010. ويحدد الدليل الإجراءات المعيارية، ويعرّف الأدوار والمسؤوليات الواضحة لكل وكالة، ويُبيّن الصلة بين نهج التخطيط التشاركي لاستخدام الأراضي وتسجيل الأراضي. ويتألف الإجراء المعياري من مراحل متعددة تشمل المشاركة والتشاور مع المجتمعات المحلية مع إيلاء اهتمام خاص للأقليات العرقية والإثنية، وجمع البيانات الاجتماعية- الاقتصادية والفيزيائية، ورسم الخرائط الرقمية وتسجيل الأراضي وإصدار سندات الملكية، ضمن أمور أخرى (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، 2011).

والهدف العام من هذا البرنامج، الذي يُنفّذ على مستوى القرى وتجمعات القرى، هو تحسين إدارة الأراضي والموارد الطبيعية عن طريق تقسيم الأراضي، والإعداد لمسح وإصدار سندات ملكية الأراضي لتعزيز ضمان حيازة الأراضي في القرى الريفية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. واستناداً إلى مناطق استخدام الأراضي، تعكف سلطات المقاطعة والقرية على إعداد وتوقيع اتفاق شامل لاستخدام الأراضي في القرى. وتشكّل الخطة النهائية لاستخدام الأراضي في القرى الأساس لتسجيل جميع الأراضي الحكومية والمجتمعية والفردية في منطقة القرى. وقد نُفذ تخطيط استخدام الأراضي في أكثر من 600 قرية، ووضع نظام معلومات عن استخدام الأراضي من أجل توفير بيانات تخطيط استخدام الأراضي في نظام وطني موحد وإتاحة البيانات لأصحاب المصلحة المعنيين. وقد جرى تطوير سجل مساحي رقمي (LaoLandReg) وهو النظام الوطني المعترف به رسمياً لتخزين وإدارة جميع بيانات سندات ملكية الأراضي في نظام واحد.

وكثيراً ما يقترن تخطيط استخدام الأراضي بالخطوة التالية للإدارة الزراعية أو إدارة الغابات في القرى باستخدام نُهُج منهجية مختلفة. ومنذ عام 2018، استمر تطوير التخطيط التشاركي في استخدام الأراضي بوصفه عملية مشتركة مع الإدارة القائمة على المشاركة في إدارة الأراضي الزراعية، وتتولى تنفيذه وزارة الموارد الطبيعية والبيئة ووزارة الزراعة والحراجة من خلال مكاتب المقاطعات. ومن خلال هذا التنفيذ المشترك، تُختبَر جودة التربة وتُحدَّد المحاصيل الزراعية المناسبة إلى جانب خطط عمل ملموسة للإدارة الزراعية بطريقة تشاركية. ويساهم ذلك في زيادة كفاءة استخدام الأراضي الزراعية، وبالتالي زيادة استدامة إدارة الموارد.

وتوضح دراسة الحالة هذه الإجراءات والدروس المستفادة المحتملة لتنفيذ المسار 5 وكذلك المسارين 2 و7.

- **تنفيذ رصد الأثر التشاركي في ما يتعلق بتنفيذ خطط استخدام الأراضي وتحديثها:** بعد الموافقة على خطة استخدام الأراضي، يمكن لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي أن ترصد الآثار على أصحاب حقوق الحيازة المشروعة عن طريق قياس المستوى المتصور لضمان الحيازة على نحو منتظم. ويقترح الإطار المفاهيمي العلمي لتحييد أثر تدهور الأراضي إمكانية إجراء الرصد والتحقق على الصعيد الوطني، باستخدام نهج تشاركي من خلال منتدى أصحاب المصلحة المتعددين الذي يرتبط بالمنتديات المماثلة على الصعيد المحلي (انظر المسار 2). ويمكن للمجتمعات المحلية أن تشارك في عملية التحقق، وأن تطبق أساليب مثل إطار مراقبة تدهور الأراضي (Vågen *et al.*، 2015) أو طريقة قائمة على حشد المصادر مثل LandPKS (Herrick *et al.*، 2016).

قراءة إضافية

FAO. 2015b. *Safeguarding land tenure rights in the context of agricultural investments: A technical guide for government authorities involved with the promotion, approval and monitoring of agricultural investments.* Governance of Tenure Technical Guide 4. Rome.

FAO. 2016c. *Responsible Governance of Tenure: A Technical Guide for Investors.* Governance of Tenure Technical Guide 7. Rome.

FAO. 2017e. *Voluntary Guidelines for Sustainable Soil Management*. Food and Agriculture Organization of the United Nations Rome.

FAO. 2020a. *Strengthening civic spaces in spatial planning processes.* Governance of Tenure Technical Guide 12. Rome.

FAO. 2020b. *Framework for integrated land use planning – An innovative approach.* http://www.fao.org/publications/card/en/c/CB1170EN/ Rome.

GLTN. 2021. *Tenure-responsive land use planning. A guide for country level implementation*. Report 52021/ Nairobi, UN Habitat.

المسار 6:
دعم تحييد أثر تدهور الأراضي من خلال أدوات إدارة الأراضي

الأساس المنطقي: وهناك مجموعة متنوعة من أدوات إدارة الأراضي مثل المسح العقاري والسجل العقاري والتسجيل والترسيم والتخطيط المكاني (بما في ذلك التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي)، وتجميع الأراضي، وصيرفة الأراضي. ومع ذلك، يُسلط الضوء في هذا المسار على تجميع الأراضي وصيرفة الأراضي كأمثلة على أدوات إدارة الأراضي التي يمكن أن تساعد على معالجة مشاكل تجزئة الأراضي، والتخلي عن الأراضي، ومشاكل الوصول إلى الأراضي التي يمكن أن تكون سبباً أو نتيجة لتدهور الأراضي.

تُعرّف منظمة الأغذية والزراعة 'تجميع الأراضي' بأنه "إجراءات منظّمة قانوناً تقودها سلطة عامة وتستخدم لتعديل هيكل الممتلكات في المناطق الريفية من خلال إعادة تخصيص شاملة لقِطع الأراضي، يجري تنسيقها بين ملاك الأراضي والمستخدمين من أجل الحد من تجزئة الأراضي، وتيسير توسيع المزارع و/أو تحقيق أهداف عامة أخرى، بما في ذلك استعادة الطبيعة وتشييد البنية التحتية" (Veršinskas *et al.*، 2020)، كما تُعرّف "صيرفة الأراضي" بأنها "مؤسسة عامة، تضطلع بعمليات الشراء أو البيع أو التأجير الوسيط للأراضي من أجل زيادة حركة الأراضي، وتسهيل أسواق الأراضي الريفية بشكل عام، ومتابعة أهداف السياسة العامة المتعلقة بالاستخدام المستدام للأراضي الريفية على وجه الخصوص" (Veršinskas *et al.*، 2020).

ويمكن أن تشكل ملكية الأراضي و/أو استخدام تجزئة الأراضي وقِطع الأراضي الصغيرة مشكلة هيكلية رئيسية بالنسبة إلى التنمية الريفية وتتسبب في انخفاض إنتاجية المزارع (Hartvigsen، 2019). ويمكن أن يؤدي إلى التخلي عن الأراضي (غير المستخدمة في الإنتاج)، لا سيما عندما يرتبط بانعدام الأمن الوظيفي وانعدام الثقة بين الجهات الفاعلة في أسواق الأراضي. ويمكن أن تؤدي تجزئة الأراضي إلى عرقلة الاستخدام والإدارة المستدامين للأراضي ومبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي بثلاث طرق:

- **تؤدي الأراضي المجزأة إلى زيادة تكاليف الإنتاج:** ينبغي موازنة الشواغل المتعلقة بزيادة تكاليف الإنتاج والمعاملات بسبب تجزئة الأراضي مع الاستخدام العملي لمختلف المناطق الإيكولوجية الزراعية كاستراتيجية لإدارة المخاطر - والتي يمكن أن تشمل استراتيجية لتفادي تدهور الأراضي. وفي حالات التجزئة بسبب الميراث أو سوء أداء أسواق الأراضي، يمكن أن تسبب تكاليف الإنتاج والمعاملات ضرراً كبيراً لسُبُل العيش بل وقد تكون سبباً رئيسياً للنظر في مسألة تجميع الأراضي (Di Falco *et al.*، 2020؛ Sklenicka، 2016؛ Sklenicka، 2020؛ Di Falco *et al.*، 2019).

- **يمكن للأراضي المجزأة أن تخلق حوافز أقل للاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي:** نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج في الأراضي المجزأة، سيكون لدى المزارعين قدر أقل من التوافر المالي للاستثمار في ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي التي قد تمنع المزارعين من الأخذ بالابتكارات الزراعية وممارسات الإدارة المستدامة للأراضي.

- **من الممكن أن تؤدي الأراضي المجزأة إلى زيادة تكاليف ترسيم الحدود والتوثيق:** يمكن أن يكون المستوى العالي من تجزئة ملكية الأراضي الزراعية أحد الأسباب الأساسية لانعدام ضمان الحيازة (Sklenicka، 2016) من خلال زيادة تكلفة ترسيم الحدود والتوثيق التي قد تضع عقبات أمام إضفاء الطابع الرسمي عليها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الإرث غير الرسمي لقسائم الأراضي الصغيرة إلى زيادة عدم اليقين بشأن الحدود، وبالتالي قد يسفر عن نزاعات.

وصف المسار: يمكن لتجميع الأراضي وصيرفة الأراضي أن يدعم مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي عن طريق تيسير حماية البيئة عن طريق الدولة، وتحسين هياكل المزارع، وتقليص تكاليف الإنتاج لتيسير اعتماد الإدارة المستدامة للأراضي.

يركّز تجميع الأراضي على إعادة تخصيص الأراضي الزراعية المستخدمة أو المملوكة ملكية خاصة. غير أن السماح بإدراج الأراضي المملوكة ملكية عامة في العملية يمكن أن ييسر إعادة التخصيص من خلال تبادل و/أو بيع الأراضي المملوكة ملكية عامة داخل منطقة المشروع. كما يوفر بيع الأراضي المملوكة ملكية عامة مجالاً لتوسيع المزارع و/أو إخراج الأراضي الزراعية من الإنتاج من أجل التكيف مع تغير المناخ أو التخفيف منه، واستعادة الطبيعة، وإقامة البنية التحتية، وغير ذلك من الأغراض العامة. وتركز صيرفة الأراضي على تيسير أسواق الأراضي إما بملكية الأراضي (شراء/بيع الأراضي) و/أو حقوق استخدام الأراضي (تأجير/استئجار قطع الأراضي) في الأراضي العامة أو الخاصة. وعلى هذا النحو، يمكن لصيرفة الأراضي أن تُيسر تنفيذ تجميع الأراضي.

ويمكن أيضاً استخدام أدوات إدارة الأراضي هذه للمساهمة في تنفيذ مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي التي تتطلب تغيير استخدام الأراضي (انظر المسار 5) للأراضي المملوكة ملكية خاصة. إذا كان من المقرر، على سبيل المثال، إخراج الأراضي المملوكة ملكية خاصة من الإنتاج كجزء من مشروع تحييد أثر تدهور الأراضي (على سبيل المثال لأغراض التحريج)، يمكن استخدام أدوات تجميع الأراضي وصيرفة الأراضي لتجميع أكثر الأراضي تضرراً من تدهور الأراضي تحت ملكية الدولة وتعويض مالكي الأراضي الخاصة والمزارعين بأراضٍ إضافية يملكها بالفعل مصرف الأراضي أو يستحوذ عليها لهذا الغرض بدلاً من الحصول على تعويض نقدي ويتسنّى بهذه الطريقة دعم هيكل المزارع المحلية والأسر المعيشية الريفية المتضررة.

من المهم ملاحظة أن تجميع الأراضي (وصيرفة الأراضي) هي أدوات فعالة ولكنها معقدة لإدارة الأراضي وتتطلب مجموعة من الشروط المسبقة بما في ذلك إطار قانوني ومؤسسي واضح وتطبيق نظام ضمانات لتأكد من تماشي العملية مع مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية. وبالتالي، لا يمكن أن تساهم أدوات تجميع الأراضي وصيرفة الأراضي في تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي إلا في البلدان التي توجد فيها هذه الأدوات وتعمل فيها. وعادةً ما يكون من الشروط المسبقة لتطبيق أدوات إدارة الأراضي هذه أن يعترف نظام حيازة الأراضي بالحقوق الفردية الرسمية للأراضي مثل حقوق الملكية و/أو استخدام الأراضي.

وعلى الصعيد الوطني، ترتبط الأطر القانونية لتجميع الأراضي "بمختلف فروع القانون، بدءاً من قانون حقوق الإنسان والقانون الدستوري إلى القانون المدني والإداري" (Veršinskas *et al.*، 2020)، كما هي الحال بالنسبة إلى صيرفة الأراضي. ويتعيّن مواءمة كليهما مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ذات الصلة مثل الاستراتيجيات البيئية أو الزراعية.

وبوجه خاص، يمكن تجميع الأراضي إما باتباع نهج طوعي أو قائم على الأغلبية في البلدان التي تكون فيها الأطر القانونية والتنظيمية لتجميع الأراضي محددة جيداً ومتوافقة مع مبادئ وضمانات الخطوط التوجيهية الطوعية.

وفي ما يتعلق بصيرفة الأراضي على وجه التحديد، ينبغي أن يكفل الهيكل المؤسسي الإطار الإشرافي المناسب، بما يضمن أن تكون العملية متسمة بالكفاءة والشفافية وألا تخضع لسوء الاستخدام. ويمكن أن تواجه صيرفة الأراضي مخاطر مثل احتمال الفساد أو تضارب المصالح. ولذلك ينبغي وضع نظام قوي للضمانات، بما في ذلك وضع إطار إشرافي مناسب (Hartvigsen وVeršinskas وGorgan، 2021)؛ وصلات رسمية بنظام السجل العقاري والتوثيق في البلد (انظر المسار 7 لاعتبارات محددة بشأن التوثيق)، والتواصل مع القطاعات الأخرى من أجل تنفيذ سياسات منسّقة (انظر المسار 2).

وعلى الصعيد المحلي، يمكن لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي أن تنظر في الأنشطة التالية من أجل إدراج عملية لتجميع الأراضي بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية:

- **ضمان الاعتراف بجميع حقوق الحيازة المشروعة ومشاركة جميع أصحاب حقوق الحيازة المشروعة في تجميع الأراضي:** في بداية عملية تجميع الأراضي، من الضروري استثمار ما يكفي من الوقت والموارد لتيسير وتمكين عملية تجميع للأراضي تتسم بالشفافية وتُراعي النوع الاجتماعي وتتسم بالمشاركة والشمول والتشاور، مع تطبيق مبدأ "بقاء الحال كما كانت عليه من قبل" لجميع أصحاب حقوق الحيازة المشروعة قبل وبعد عملية تجميع الأراضي الطوعية أو القائمة على الأغلبية. ولدعم مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، يتعين علينا أن نطبق تجميع الأراضي بمعايير صارمة لضمان استدامة إدارة الأراضي (على سبيل المثال تعزيز الحفاظ على التحوط، أو زرع الأحزمة الحرجية الشاطئية أو الأحزمة الحرجية الواقية من الرياح). وستحتاج عمليات تقييم الأراضي وإعادة تخصيصها إلى الاعتراف بحقوق المرأة والرجل في الأراضي على قدم المساواة، سواء كانت هذه الحقوق موثقة رسمياً أم لا، وإلى تشجيع التسجيل المشترك للحقوق في الأراضي باسم الزوجين كلما أمكن ذلك.

- **إنشاء آليات لتسوية المنازعات أو تعزيزها:** يمكن أن يؤدي تجميع الأراضي إلى نزاعات. لذلك، من الضروري إنشاء آليات تسوية المنازعات في عملية تجميع الأراضي أو تعزيزها (انظر المسار 4).

- **إجراء عمليات طوعية لتجميع الأراضي قائمة على الأغلبية:** استناداً إلى الأطر القانونية والتنظيمية الوطنية لتجميع الأراضي، سيُدعَم تجميع الأراضي الطوعي أو القائم على الأغلبية بالأنشطة التالية: (1) تيسير اللجان المجتمعية أو المجالس الخاصة وتمكين مشاركة المرأة وغيرها من المستضعفين واتخاذ القرارات بشأنها؛ (2) التوصل إلى اتفاقات مع المجتمع بأسره من خلال بناء رأس المال والثقة الاجتماعيين، والاستثمار في تقييمات الفروق بين الجنسين واحتياجات الشباب وغيرهم من المستضعفين؛ (3) إدراج منظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين، حيث يمكنها أيضاً التعبير عن شواغل المجتمعات المحلية ومساءلة هيئات صنع القرار.

يمكن النظر في صيرفة الأراضي، على الصعيد المحلي، بمبادرة من الشرطة الوطنية المحلية من خلال الأنشطة التالية:

- **تعزيز تنفيذ التخطيط المكاني:** عندما تتأثر الأراضي الزراعية المملوكة ملكية خاصة ويلزم تغيير استخدام الأراضي، يمكن استخدام صيرفة الأراضي للحصول على أراضٍ خاصة تُستخدَم لتحفيز عملية تحييد أثر تدهور الأراضي. ويجوز لأصحاب الأراضي والمزارعين من القطاع الخاص أن يختاروا بين الحصول على التعويض بأراضٍ إضافية مملوكة بالفعل (أو مكتسبة لهذا الغرض) من قبل مصرف الأراضي، أو تلقّي تعويض نقدي.

- **تعزيز الوصول إلى الأراضي بممارسات الإدارة المستدامة للأراضي:** يمكن أن تكون أداة صيرفة الأراضي أداة فعّالة لتوفير إمكانية الحصول على الأراضي. عندما تؤدى مهام صيرفة الأراضي عن طريق عقود الإيجار، يمكن أن تعزز عقود الإيجار ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي إما من خلال تحسين شروط وأحكام الإيجار (على سبيل المثال فترة أعلى) أو إدماج الالتزامات المتعلقة بالممارسات.

المربع -6 تجميع الأراضي لدعم الحفاظ على الأراضي في تونس

منذ عام 1958، اتُخذت الإجراءات التشريعية للإصلاح الزراعي في تونس، والتي تشمل تجميع الأراضي وحماية الأراضي الزراعية. وفي تونس، يهدف تجميع الأراضي إلى تمكين أصحاب الأراضي ذوي قسائم الأراضي المجزأة من تبادلها مع قطعة أرض أكبر جديدة مزودة بمنفذ مادي مناسب إلى القسيمة. وتحدد الأطر القانونية توجيهات وقواعد واضحة لعملية تجميع الأراضي. ويُحدّد الحد الأقصى والحد الأدنى للملكية الذي يُلزم المزارع بعدم تقسيم وبيع أجزاء من أراضيه. وعلاوة على ذلك، يحظر التقسيم بين ورثة الأرض أو مالكيها إلى مساحات أصغر دون الحد الأدنى من المساحة.

ويتضمن الإجراء المتعلق بتجميع الأراضي نهجاً تشاركية وشاملة للجنسين. وتبدأ عملية تجميع الأراضي بعقد دورات توعية للمستفيدين (من الرجال والنساء) لإطلاعهم على الآثار الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل المحتملة للتجميع. ويجري إذكاء الوعي، على سبيل المثال، بنشر تصميم مشروع لتجميع الأراضي للسماح لجميع أصحاب المصلحة بإبداء الملاحظات والاعتراضات. ومن الأمثلة الأخرى على إذكاء الوعي ما يسمى "- يوم الإحساس"، حيث تقدم المزايا، مثل تجميع القطع المجزأة، وحماية قطع الأراضي الجديدة من - النحر بفعل المياه، وتسجيل العمليات الخاصة بحقوق الرجل والمرأة في الأراضي على قطعة (قطع) الأراضي الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإنَّ تعلم الأقران، من خلال زيارات إلى مناطق مشاريع أخرى مكتملة لتجميع الأراضي، هو أمر أساسي لنجاح المشروع.

واستناداً إلى التدابير التشريعية، تُبذل جهود مكثفة ومتواصلة لتوعية جميع أصحاب المصلحة المعنيين على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية من خلال رابطات المزارعين أو ممثليهم والسلطات العامة والمجتمع المدني. على سبيل المثال، تتعاون وكالة الأراضي الزراعية مع رابطة المزارعين المحليين (الاتحاد التونسي للزراعة وصيد الأسماك الذي يمثل المزارعين)، ومع لجان التنمية الزراعية الإقليمية لدعم هذا العمل.

وقد أدمجت هذه النُّهج في الإطار التشريعي والمؤسسي لتجميع الأراضي، حيث يشارك فيها مختلف أصحاب المصلحة من مختلف مجالات السياساتية. وتبيّن دراسة الحالة هذه لتجميع الأراضي أنه على الرغم من أن الهدف الرئيسي لتجميع الأراضي في تونس هو التنمية الزراعية، إلا أنها تساهم أيضاً في الحد من تجزئة الأراضي والسماح باتخاذ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي. وقد تم ذلك عن طريق إنشاء قطع أراضي بأشكال أكثر ملاءمة، تكون أيسر منالاً وأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية وأكثر ربحاً. كما تُفضّل هذه الأشكال المحاصيل في خطوط محورية كنتورية (بشكل متعامد علي المنحدر) الأمر الذي يسهِّل الحفاظ على الأراضي ويجعلها أكثر كفاءة من أجل مكافحة تدهور التربة. وقد أظهرت التجربة أن تدابير المحافظة على الأراضي هي تدابير ناجحة ومجدية التكلفة وأقل تكلفة عندما تُنفذ بعد عملية تجميع الأراضي أكثر مما تنفذ عند تنفيذها على قطع متفرقة ذات أشكال غير نظامية.

وتوضح دراسة الحالة هذه الإجراءات والدروس المستفادة المحتملة لتنفيذ المسارات 1 و2 و3.

ومن الأنشطة الرئيسية التي ينبغي استخدامها على الصعيد المحلي بالنسبة إلى كلٍ من تجميع الأراضي وصيرفة الأراضي، وحملات نشر التوعية والتواصُل:

- **حملات نشر التوعية والتواصُل**: من أجل كسب الثقة وتعزيز الشفافية وضمان المشاركة الشاملة لجميع أصحاب المصلحة على نحو يُراعي النوع الاجتماعي، سيتعين على أي مبادرة لتحييد أثر تدهور الأراضي تستخدم تجميع الأراضي وصيرفة الأراضي أن تقيم حملة لنشر التوعية والتواصُل لشرح الأهداف والأداء والمعايير للمستفيدين. وفي هذا السياق، يتعين تكييف حملات إذكاء الوعي والاتصال في اللغات المحلية ومن خلال عادات وأدوات الاتصال المحلية (على سبيل المثال الرسومات، والبرامج الإذاعية، واجتماعات قاعات المدينة، وغيرها) (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2014ب).

المربع -7 عكس مسار التخلي عن الأراضي - تجربة شرق الكاريبي

تواجه غرينادا وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين هجراً ملحوظاً للأراضي منذ أوائل عام 2000 بما يتعلق بالأراضي الخاصة والعامة. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه هذه البلدان تدهور الأراضي بسبب سوء الممارسات الزراعية، وإزالة الغابات، والتوسع الحضري العشوائي. وتفتقر الإدارة الوطنية للأراضي إلى أداة لتحسين الحصول على الأراضي والتنقل في الأراضي - إمكانية نقل الحقوق في الأراضي (بيع الأراضي أو تبادلها أو شرائها أو تأجيرها) - وتعزيز الإنتاج الزراعي المستدام.

وبدعم من منظمة الأغذية والزراعة، أُنشئت مصارف تجريبية للأراضي في عام 2019 في كل بلد لتحسين قدرة إدارة الأراضي على تقديم عقود إيجار مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب ممّن لا يملكون أراضٍ أو يفتقرون إلى أراضٍ مضمونة. وقد أُعد إنشاء مصرف الأراضي التجريبي باستعراض الإطار التشريعي لضمان توافق أنشطة صيرفة الأراضي مع التشريعات الوطنية وإعداد نماذج اتفاقات الإيجار بما في ذلك النص على الإدارة المستدامة للأراضي. وقد لقيَ هذا الإعداد الدعم أيضاً من قِبَل لجان أصحاب مصلحة متعددين تشارك في الإعداد المؤسسي للمصرف العقاري التجريبي ونظام معلومات المصرف العقاري الوطني (البرنامج المفتوح) الذي يسمح بإدارة الأراضي بشكل أفضل وشفاف. ويدعم نظام المعلومات عمليات مصرف الأراضي، مما يزيد من القدرة على مطابقة قطعة الأرض مع المستأجر الراغب والمشروع الذي يلتزم بالإدارة المستدامة للأراضي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021ب). ولا تزال تجربة مصرف الأراضي، في مرحلتها التجريبية، تواجه تحديات بناء الثقة بين المستعملين، وضمان إدارة التمويل (جمع الرسوم وتقديم الخدمات)، وتنمية القدرات من أجل الاستخدام والإدارة المستدامين للأراضي، والارتقاء بهما.

يمثل مصرف الأراضي في شرق الكاريبي القدرة على تحسين إدارة الأراضي والوصول إليها (من خلال عقود الإيجار في الأراضي العامة أو الخاصة) لتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي.

وتوضح دراسة الحالة هذه الإجراءات والدروس المستفادة المحتملة لتنفيذ المسارات 7 و1 و2.

قراءة إضافية

FAO. 2014b. *Communication for Rural Development*: Sourcebook. Rome.

Hartvigsen, M., Veršinskas, T. & Gorgan, M. 2021. *European good practices on land banking and its application in Eastern Europe and Central Asia*. FIG Conference paper.

Veršinskas, T., Vidar, M., Hartvigsen, M., Mitic Arsova, K., van Holst, F. & Gorgan, M. 2020. *Legal guide on land consolidation*: *Based on regulatory practices in Europe*. FAO Legal Guide, No. 3. Rome, FAO.

LANDNET website: http://www.fao.org/europe/resources/land-tenure-workshops/en/

المسار 7:
الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة للأراضي العامة وتوثيقها

الأساس المنطقي: تُستخدم الأراضي العامة بطرق متعددة من جانب أصحاب الحقوق المشروعة في الزراعة أو المراعي أو الغابات، من بين جهات أخرى. وغالباً ما تكون الأراضي العامة هي نوع الأراضي التي توجد فيها مناطق محمية وأراضي رطبة ويمكن أن تشمل أيضاً الأراضي العرفية/التقليدية التي تُدار بشكل جماعي (المسار 8). وتنبع شرعية الحقوق في الأراضي العامة من قبول اجتماعي واسع النطاق حتى بدون الاعتراف القانوني. وبدون إيلاء الاهتمام لحقوق الحيازة المشروعة، يمكن إغفال أصحاب حقوق الحيازة المشروعة- ولا سيما الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم النساء والرعاة والمغاثون وأصحاب الحقوق الجماعية أو المؤقتة - في أثناء مبادرة تحييد أثر تدهور الأراضي.

ويعطي هذا المسار توجيهات بشأن كيفية الاعتراف بالحقوق المشروعة، بما في ذلك حقوق الحيازة الثانوية أو المؤقتة أو حقوق المستضعفين، قبل أو كجزء لا يتجزأ من مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي في الأراضي العامة. ويشكل تعزيز ضمان الحيازة من خلال الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة وتوثيقها استراتيجية سليمة لتعزيز استيعاب الجميع لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي. وعندما يكون هذا الاعتراف قائماً، يمكن أن يدعم الحكومات في تنفيذ التشريعات الوطنية في إطار مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي. ولكن الشرط الأساسي هو أن تكون الأحكام الخاصة بالاعتراف القانوني بحقوق الحيازة المشروعة قائمة (انظر المسار 1).

وصف المسار: ينبغي أن يستند الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة للأراضي العامة وتوثيقها إلى الأطر القانونية الوطنية ودعمها. وقد تختلف شروط الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة وتوثيقها من بلد إلى آخر، تبعاً لما إذا كانت هذه الحقوق هي الإعداد الأولي أو كانت تحسيناً / تعزيزاً لنُظُم توثيق حقوق الحيازة المشروعة.

على الصعيد الوطني، يلزم أن ينص الإطار القانوني (بما في ذلك المعايير والأنظمة داخل إدارة الأراضي) على ترسيم حدود الأراضي العامة وكذلك على إجراءات منهجية لتحديد جميع حقوق الحيازة المشروعة الفردية والجماعية في الأراضي العامة والتحقق منها وتوثيقها مع المشاركة الواجبة لأصحاب حقوق الحيازة المشروعة. وينبغي أن تكون هذه الأحكام القانونية مصحوبة بإدخال إجراءات فعّالة، وبناء القدرات، ومخصصات في الميزانية، وحملات اتصال تستهدف المستفيدين، وإنشاء آليات لتسوية المنازعات (انظر المسار 4).

لتوثيق حقوق الحيازة المشروعة، يمكن للدروس المستفادة التالية أن تفيد إما في إنشاء نظام جديد للتوثيق أو في تعزيز نظام قائم (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2017أ و ب):

- **وضع شروط توثيق حقوق الحيازة المشروعة في الأراضي العامة:** تتضمن إطاراً قانونياً راسخاً، وآلية لتسوية المنازعات، وتعريفاً واضحاً لأدوار ومسؤوليات المؤسسات والمسؤولين، ودليلاً للإجراءات ونُظُم المعلومات لتوثيق العملية بطريقة تتسم بالشفافية والمساءلة. ويمكن تنفيذ هذه الشروط في الوقت نفسه، أو باتباع نهج "صالح للغرض" بطريقة تبدأ بما هو ممكن في وقت معين بالقدرات القائمة، وبناء النُّظم بطريقة قابلة للارتقاء والتطوير، ولا سيما على الصعيد المحلي. ومن الضروري التواصل مع أصحاب الحقوق المشروعة أو المطالبين بها. ولكي يكون نظام التوثيق مستداماً، يلزم وضع الإجراءات والخدمات الإدارية في وقت مبكر عند إنشاء نظام التوثيق. ويمكن توقع التغيرات المتعلقة بأصحاب حقوق الحيازة وقطع الأراضي قريباً بعد توثيقها أولاً، وإذا تعذر على أصحاب الحقوق توثيق تغييرهم أو لم يجرِ تحفيزهم على القيام بذلك، فإنّ نظام التوثيق سيكون قد عفا عليه الزمن قريباً.

- **تعزيز أو إنشاء نظام للتوثيق:**[15] تشمل النُّهج المختلفة بشأن كيفية عمل نُظُم التوثيق الحالية أو الجديدة النُّهج الاستدلالية أو النهائية والنُّهج التأسيسية أو التصريحية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017أ). ولا يوجد نهج هو "الأفضل"، ولذلك يتعيّن على الدول تقييم النهج الأنسب لسياقه الوطني واحتياجاته وظروفه المحلية. ويمكن لنظام التوثيق أن يشجع الناس على الإبلاغ عن الأخطاء وغيرها من المشاكل في السجلات، ويلزم أن يوفر لهم عملية بسيطة للقيام بذلك. وينبغي أن تستند نُظُم التوثيق إلى قطع الأراضي التي يتوفر بها وسيلة تعريف فريدة وجميع المعاملات التي تشير إلى تلك الوسيلة. وتُشكل المحفوظات والوثائق الخاصة بها حجر الزاوية في نظام التوثيق. وهناك كثير من الاعتبارات المتعلقة بحماية الوثائق، وتخزينها، وإتاحة الوصول إليها. ولضمان سلامة نظام التوثيق، يجب التحقق من المعلومات. ويمكن للنظام أن يعتمد على المهنيين الذين يعملون مع الجمهور لتوفير وسيلة واحدة للتحقق، ولكن يجب أيضاً على المؤسسة / المنظومة أن تجري عمليات تحقق خاصة بها (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017أ وب).

- **ضمان توفير عدد كافٍ من الموظفين لنظام التوثيق:** يؤدي الموظفون دوراً محورياً في أي نظام موثق، وهم في حاجة إلى أن يكونوا مؤهلين وموثوق بهم ومستقلين بشكل كافٍ، وحمايتهم من المطالبات بالتعويض عندما تحدث أخطاء تقنية حتى لو كانوا قد اضطلعوا بواجباتهم على نحو مهني.

- **ضمان التوازن بين الخصوصية وإتاحة منفذٍ عام إلى توثيق النُّظم:** إنّ إيجاد التوازن بين الخصوصية وإتاحة منفذٍ عام إلى توثيق النُّظم يشكّل تحدياً، ومع أنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنها أن تيسر إنشاء نُظُم التوثيق أو تعزيزها إلاّ أنها تنطوي أيضاً على

[15] انظر في قسم "قراءة إضافية" المراجع (منظمة الأغذية والزراعة، 2017 أ و ب) المتعلقة بالأدلة التقنية حول كيفية إنشاء نظام التوثيق، وكيفية تعزيز أنظمة التوثيق القائمة من خلال نهج نظام التوثيق، والاعتبارات المتعلقة بمحفوظات النظام ووثائقه، والتحقق من أنظمة التوثيق.

خطر انتهاك حماية الخصوصية. وستتوصل الحكومات إلى استنتاجات مختلفة بشأن كيفية ضمان منفذٍ عام على أفضل وجه مع تأمين خصوصية جميع الجهات الفاعلة المعنية. ووفقاً للفقرة 17-5 من الخطوط التوجيهية الطوعية (منظمة الأغذية والزراعة، 2012) "ينبغي أن تضمن الدول سهولة توفّر المعلومات بشأن حقوق الحيازة للجميع، رهناً بالقيود التي تفرضها الخصوصية. وينبغي لمثل هذه القيود ألاّ تعوق، من دون مبرر، التدقيق العام لتحديد المعاملات المشوبة بالفساد أو المعاملات غير القانونية. ومن شأن الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية أن تواصل السعي لمكافحة الفساد في تسجيل حقوق الحيازة، وذلك من خلال الإعلان على نطاق واسع عن العمليات، والمتطلّبات، والرسوم، وأي إعفاءات، والمواعيد النهائية للرد على طلبات الخدمة".

وقد يكون مستخدمو الأراضي العامة قد اكتسبوا حقوقاً مشروعة في الأراضي على مدى فترة طويلة من الزمن ولكنهم لم يحصلوا على حقوق معترف بها قانوناً في الأرض، مما يعرّض بوجه خاص أضعف السكان، بمن فيهم السكان الأصليون والمجتمعات المحلية، لخطر انتهاكات محتملة لحقوق الحيازة المشروعة والمطالبات المتضاربة بالموارد في الأراضي العامة. ولتجنب مثل هذه المخاطر، يمكن الاضطلاع بعملية دقيقة لرسم خرائط حقوق الحيازة المشروعة وتوثيقها على الصعيد المحلي، وذلك من خلال القيام بالأنشطة التالية:

- **تحديد حقوق الحيازة المشروعة:** عندما تُنفّذ مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي في الأراضي المملوكة ملكية عامة، يكون إدماج الأنشطة التالية أمراً أساسياً لتحديد جميع حقوق الحيازة المشروعة في المنطقة محل الاهتمام:

(1) تحديد الأراضي العامة في منطقة - تتداخل فيها صلاحيات سلطات حكومية ذات علاقة

(2) تحديد أصحاب حقوق الحيازة المشروعة بطريقة تشاركية وشاملة من خلال إجراء المقابلات والمشاورات والدراسات الاستقصائية والمناقشات الجماعية المركزة - واستكمالها بمطالبات موثقة بشأن استخدام الأراضي وفهارس وخرائط استخدام الأراضي، بما يكفل توثيق حقوق الحيازة المؤقتة والمتداخلة؛

(3) تصنيف حقوق الحيازة المشروعة المحددة. عقد اجتماع لأصحاب المصلحة لمناقشة كيفية التعامل مع الفئات المختلفة؛ وإظهار حقوق الحيازة المحددة علناً - بصورة مثالية على خريطة مصحوبة بقائمة بأسماء أصحاب حقوق الحيازة. والتأكد من أن العرض متاح في اللغات المناسبة لجميع النساء والرجال من المجتمع المحلي، بما في ذلك الفئات الضعيفة، وكذلك المجتمعات المهاجرة. وقد يتعين إبلاغ هؤلاء، وكذلك الغائبين لفترات طويلة، بشكل صريح حول العرض العام والعملية الجارية. وإتاحة الوقت الكافي (على الأقل مدة لا تقل عن أربعة أسابيع) للاعتراضات، والتحقق من جميع الشكاوى الواردة، وتعديل وثائق حقوق الحيازة المشروعة وفقاً لذلك؛

(4) ضمان الوصول إلى العدالة بلغة السكان المحليين مع مراعاة نظم العدالة المحلية و/أو التقليدية (انظر المسار 4).

- **توثيق حقوق الحيازة المشروعة:** يساهم تعزيز التوثيق الرسمي لحقوق الحيازة المشروعة في ضمان الحيازة وبناء بيئة تمكينية واستدامة طويلة الأجل لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي. وإذا كان هناك نظام قائم بالفعل، فلا بد من توثيق حقوق الأراضي هناك. وفي هذه الحالة، يجب أن يشارك في مرحلة مبكرة الموظفون المساعدون المسؤولون أو المسّاحون المستقلون، إذا كانوا مخوّلين قانوناً للقيام بذلك. النظر في تقديم المشورة والدعم التقنيين بشأن تحسين النُّهج التقنية والإجراءات والتركيز على أصحاب حقوق الحيازة المشروعة (أو العملاء)، والمكاتب، والإدارة، والموارد من الموظفين، وسُبُل التصدي للاحتيال، والأخطاء، والمنازعات، وحملات الاتصال، ونظم المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات و/أو السياسات والأطر القانونية.

المربع -8 توثيق حقوق الحيازة المشروعة في المراعي العامة في منغوليا

في منغوليا، تشكل خطة التنمية الإقليمية على مستوى المقاطعات، بما في ذلك التخطيط لإدارة المراعي والتخطيط لاستصلاح الأراضي، الأساس لضمان حقوق الحيازة المشروعة للرعاة المحليين والمجتمعات المحلية في الأراضي العامة.

وفي عام 2020، أنشأت الحكومة واستحدثت "النظام الإلكتروني المتكامل للإدارة الإقليمية الموحدة للأراضي". ويشمل هذا النظام الشامل ما يلي: (1) نظام إلكتروني لتخطيط إدارة الأراضي، (2) نظام تقييم للأراضي والضرائب المفروضة عليها والمدفوعات الخاصة بها، (3) نظام قاعدة بيانات مساحية للأراضي، (4) نظام لرصد الأراضي. ويرتبط هذا النظام بوضع خطة التنمية الإقليمية على مستوى المراكز التي تنفذها وكالة إدارة الأراضي والجيوديسيا ورسم الخرائط. وبحلول عام 2020، وبدعم محلي ودولي، وضعت 90 خطة تنمية إقليمية على مستوى المراكز من أجل إنشاء مناطق لاستخدام الأراضي في المراعي، وتعزيز التخطيط لإدارة المراعي، ورصد تدهور الأراضي، وتوثيق الحقوق المشروعة في استخدام الأراضي والموارد الطبيعية.

لرصد تدهور الأراضي، توفر 4781 نقطة مراقبة بالصور فرصة لإجراء مراقبة سنوية لحالة أراضي الرعي. ويساعد هذا الرصد على صياغة وتنفيذ أنشطة إدارة الأراضي في المناطق التي تشهد تدهوراً، والكشف عن التغيرات والآثار الناجمة عن التغيرات في ممارسات الإدارة. وبالتوازي مع هذا الرصد، كانت حقوق الحيازة لنحو 900 جماعة من جماعات الرعاة مسجلة لدى النظام الوطني للمساحة، مما زاد من ضمان الحيازة للسكان المحليين والمجتمعات المحلية.

ولا يزال النظام في مرحلته الأولى من التنفيذ، ويهدف إلى الجمع بين تحسين ضمان الحيازة من خلال توثيق الحيازة المشروعة للأراضي العامة، وتحسين إدارة المراعي ورصد تدهور الأراضي. ومن المتوقع أن تحقق شفافية البيانات، وتكفل اتساق مختلف القطاعات، وتقلل فترات التأخير في توثيق حقوق الحيازة المشروعة، وتنشئ قاعدة بيانات رقمية، وتخفّض البيروقراطية، وتحد من تدهور الأراضي. ومن المتوقع أيضاً أن يحد النظام، بتوثيقه حقوق الحيازة، من المنازعات المتعلقة بحيازة الأراضي واستخدامها وملكيتها.

توضح دراسة الحالة هذه الإجراءات والدروس المستفادة المحتملة لتنفيذ المسارين 7 و5.

FAO. 2014b. *Communication for Rural Development*: *Sourcebook*. Rome.

FAO. 2017a. *Creating a system to record tenure rights and first registration*. Governance of Tenure Technical Guide 9. Rome.

FAO. 2017b. *Improving ways to record tenure rights. Governance of Tenure Technical Guide* 10. Rome.

المسار 8:

الاعتراف بحقوق الحيازة وتوثيقها لإدارة المشاعات بشكل مستدام

الأساس المنطقي: يشير مصطلح المشاعات إلى الأراضي التي تُدار بشكل جماعي وتديرها المجتمعات المحلية أو الشعوب الأصلية أو الرعاة وفقاً للقواعد العرفية المحلية. وفي بعض البلدان، قد تتداخل المشاعات مع الأراضي العامة (المسار 7). تُعدّ المشاعات أمراً بالغ الأهمية بالنسبة إلى كثير من الناس من أجل تحقيق الأمن الغذائي أو الحفاظ عليه، كما أنها تشكّل شبكة أمان في أوقات الأزمات. وتظهر التقديرات أن نحو ملياريّ شخص يعتمدون بشكل مباشر أو غير مباشر على الأراضي المشتركة (التحالف الدولي للأراضي، ومبادرة أوكسفام والحقوق والموارد، 2016). وبالإضافة إلى أهميتها المباشرة لسُبُل عيش الناس، ترتبط المشاعات ارتباطاً وثيقاً بثقافة كثير من المجتمعات وتراثها وهويتها. وفي ما يتعلق بأراضي الشعوب الأصلية، تنص المادة 6 (ج) من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 على أنّ الحكومات تقوم "بإتاحة الإمكانات اللازمة لهذه الشعوب لكي تطور هيئاتها ومبادراتها الخاصة تطويراً شاملاً، وبأن توفر لها، في الحالات المناسبة، الموارد الضرورية لتحقيق هذا الغرض" (منظمة العمل الدولية، 1989). يمكن عزو التحديات التي تواجه الاعتراف بالمشاعات وتوثيقها إلى ما يلي: (1) الافتقار إلى الأطر القانونية؛ أو (2) الافتقار إلى الإطار التنظيمي (على سبيل المثال عدم كفاية الإجراءات أو عدم كفاية الموظفين ذوي القدرات)؛ أو (3) تعقيد الإجراءات الإدارية وطول مدتها.

ولفترة طويلة من الزمن، استرشد سرد "مأساة المشاعات" (Hardin، 1968) بالسياسات المتعلقة باستخدام المشاعات، محتجاً بأن الموارد التي يشيع استخدامها - دون حقوق استبعاد - من المرجح أن تكون مفرطة في الاستخدام وأن تتدهور في نهاية المطاف. وقد أظهرت البحوث اللاحقة أن تحليل "هاردين" لا ينطبق إلا على سياقات محددة جداً (Ostrom، 1990)، وأن المجتمعات المحلية تستطيع أن تحكم مواردها على نحو مستدام. واليوم، من الثابت أن الحكم الذاتي المحلي يمكن أن يضمن الاستخدام والإدارة المستدامين للأراضي المشتركة، وأن هذه النتائج تنطبق على النُّظم الإيكولوجية المختلفة فضلاً عن السياقات الوطنية المختلفة.

وصف المسار: يمكن أن يدعم الاعتراف بحقوق المشاعات وإدارتها وتوثيقها مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي من خلال ترسيم حدود المشاعات وتعزيز آليات حوكمة المشاعات من أجل تحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية داخل المشاعات.

على الصعيد الوطني، يمكن متابعة ما يلي:

- **الاعتراف بالمشاعات والمؤسسات التي تديرها:** تماشياً مع مفهوم حقوق الحيازة المشروعة، تحتاج الأطر القانونية والسياساتية للحيازة إلى الاعتراف بالحقوق الجماعية للمشاعات والإجراءات المحددة حول كيفية توثيق حقوق المشاعات التي يجب إعدادها. ولإيجاد حوافز للإدارة المستدامة للمشاعات، من الضروري أن يكون لدى المجتمعات المحلية الوسائل الصحيحة والإجرائية لاستبعاد المستخدمين غير المصرَّح لهم باستخدام المشاعات. وينبغي أيضاً أن يشمل الاعتراف المؤسسات القائمة الموجودة بالفعل لإدارة المشاعات.

وعلى الصعيد المحلي، يمكن لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي التي تشارك في الاعتراف بالمشاعات وتوثيقها أن تدمج الأنشطة التالية:

- **ترسيم حدود المشاعات:** كخطوة أولى، من الضروري التوصل إلى فهم مشترك لمنطقة المشاعات التي يديرها المجتمع المحلي أو المجتمعات المحلية وأصحاب حقوق الحيازة المشروعة في هذه المنطقة. وفي سياق مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، يمكن أن يشجع ترسيم الحدود للمشاعات على استثمار أفراد المجتمعات المحلية في إدارة أراضيهم بصورة مستدامة وحمايتها من التعدي والاستخدام غير المناسب. ويشكّل الاعتراف بحدود المشاعات تحديات خاصة، حيث إن الحدود كثيراً ما لا تكون مرسومة لكنها معروفة ومبلّغة شفاهةً من قبل أفراد المجتمع المحلي. ومما يزيد من تفاقم هذه التحديات أن الحدود المكانية للمشاعات تتسم أحياناً بالمرونة ويمكن أن تتغير مع مرور الوقت أو تتوقف على حالة الأراضي (على سبيل المثال، حسب الموسم). ولذلك، تُعدُّ المشاركة النشطة والشفافة والفعالة والهادفة والمستنيرة للأفراد والجماعات التي تمثل جميع أفراد النوع الاجتماعي أمراً أساسياً قبل اتخاذ القرارات بشأن تنفيذ مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي التي تؤثر على الأراضي المشتركة. وعندما لا تكون حدود المشاعات قد جرى ترسيمها بعد، يلزم أن يشمل التشاور لتحديد الحدود مستخدمي الموارد المجاورة لتفادي المنازعات المحتملة الناشئة عن عملية ترسيم الحدود.

- **تعزيز الحوكمة لإدارة المشاعات:** تتوقف الإدارة المستدامة والعادلة للمشاعات على القواعد والمنظمات والعمليات اللازمة لإدارتها التي تضعها الجهات الفاعلة الحاكمة بالاعتماد على الموارد التي توفرها المشاعات، مثل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وترتبط الحوكمة لإدارة المشاعات على نحو مستدام بإيجاد عمل جماعي إيجابي. "ويحدث العمل الجماعي عندما يُطلب من أكثر من فرد المساهمة في أي جهد من أجل التوصل إلى نتيجة. غير أنه كثيراً ما يصبح من الصعب استبعاد غير المشاركين من الاستفادة من العمل الجماعي للآخرين. وتسبب هذه الحالة مشكلة في العمل الجماعي للمشاركين." (Ostrom، 2004). وضمن المجتمعات المحلية التي تدير المشاعات، فإنّ تعزيز إدماج أكثر المشاركين ضعفاً في الحوكمة لإدارة المشاعات يعني ضمناً أن أوجه عدم التماثل في السلطة تحظى بالاهتمام، مع إيجاد توافق في الآراء بشأن الاستخدامات وإدارة الموارد الطبيعية في المستقبل (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2016د). ولضمان المشاركة على قدم المساواة داخل المجتمعات المحلية، يمكن للوكالات الحكومية أو منظمات المجتمع المدني أن تدعم مشاركة شاملة لأعضاء المجتمعات المحلية الضعفاء في إدارة المشاعات.

المربع 9: التعاون بين بلدان الجنوب من قبل مجتمعات السكان الأصليين لبناء القدرات في مجال الرصد المجتمعي والتخطيط الإقليمي للغابات في أمريكا اللاتينية

- يعمل رسم خرائط المشاعات - علي تيسيير تخطيط الموارد الطبيعية وإدارتها من جانب المجتمعات المحلية ورصد التجاوزات المحتملة.

تُعدُّ تقنيات اليوم (الطائرات بدون طيار وصور الأقمار الاصطناعية ذات الوصول المفتوح وتطبيقات الخرائط المفتوحة المصدر وبرامج نُظُم المعلومات الجغرافية) أدوات من شأنها تسهيل رسم خرائط المشاعات، ومع ذلك يحتاج السكان الأصليون والمجتمعات المحلية إلى إمكانية الوصول والمهارات اللازمة لاستخدام هذه الأدوات.

في عام 2019، في إطار تبادل بين الأقران بين بلدان الجنوب، جرى ربط الفنيين الأصليين من بنما الذين تدربوا في إطار برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها بفنيين من السكان الأصليين من باراغواي للتعلم من بعضهم بعضاً ومعالجة العقبات وتحسين فاعلية عملهم مع تبادل خبراتهم بشأن تدريب وتنفيذ الرصد المجتمعي للغابات.

وقد مكنت هذه المشاركة المجتمعات المحلية المشارِكة في غابات باراغواي من القيام بما يلي: (1) تعيين حدود أراضي المجتمعات المحلية، (2) وضع خرائط للاستخدام الحالي وإدارة الموارد الطبيعية، (3) تقديم مقترحات بشأن خطط الاستخدام المستقبلية / المحتملة التي تسمح بالإدارة المستدامة لموارد المجتمعات المحلية، ولا سيما الموارد الطبيعية، (4) إجراء رصد مجتمعي دوري لتنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في الخطة.

حظيت هذه المبادرة بدعم معهد باراغواي للشعوب الأصلية، والمعهد الوطني للغابات، ووزارة الزراعة والثروة الحيوانية، ووزارة البيئة والتنمية المستدامة، والمعهد الوطني للتنمية الريفية والأراضي، ووزارة التنمية الاجتماعية والبلديات.

وقد أتاحت هذه المبادرة للمجتمعات المحلية تنمية المهارات اللازمة لرسم خرائط لأقاليم المجتمعات المحلية. وقد تمخّض ذلك عن رصد أفضل للأراضي المادية (حدودها والتعدي المحتمل عليها) وعزز إدارة الموارد الطبيعية من قِبل المجتمع المحلي من خلال وضع خطة مستدامة لإدارة الموارد الطبيعية.

توضح دراسة الحالة هذه الإجراءات والدروس المستفادة المحتملة لتنفيذ المسار 8 وكذلك المسار 5.

FAO. 2016a. *Governing Tenure Rights to Commons - A guide to support the implementation of the Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security*. Governance of Tenure Technical Guide 8. Rome.

FAO. 2016d. *Negotiation, Environment and Territorial Development*: *Green Negotiated Territorial Development* (*GReeNTD*), *More than a methodology- an approach for improving equitable access and sustainable management of territories*. Land and Water Devivision Working Paper: 16a. Rome.

FAO. 2017c. *Community recording of tenure relationships using Open Tenure*. FAO Land Tenure Manuals 4. Rome.

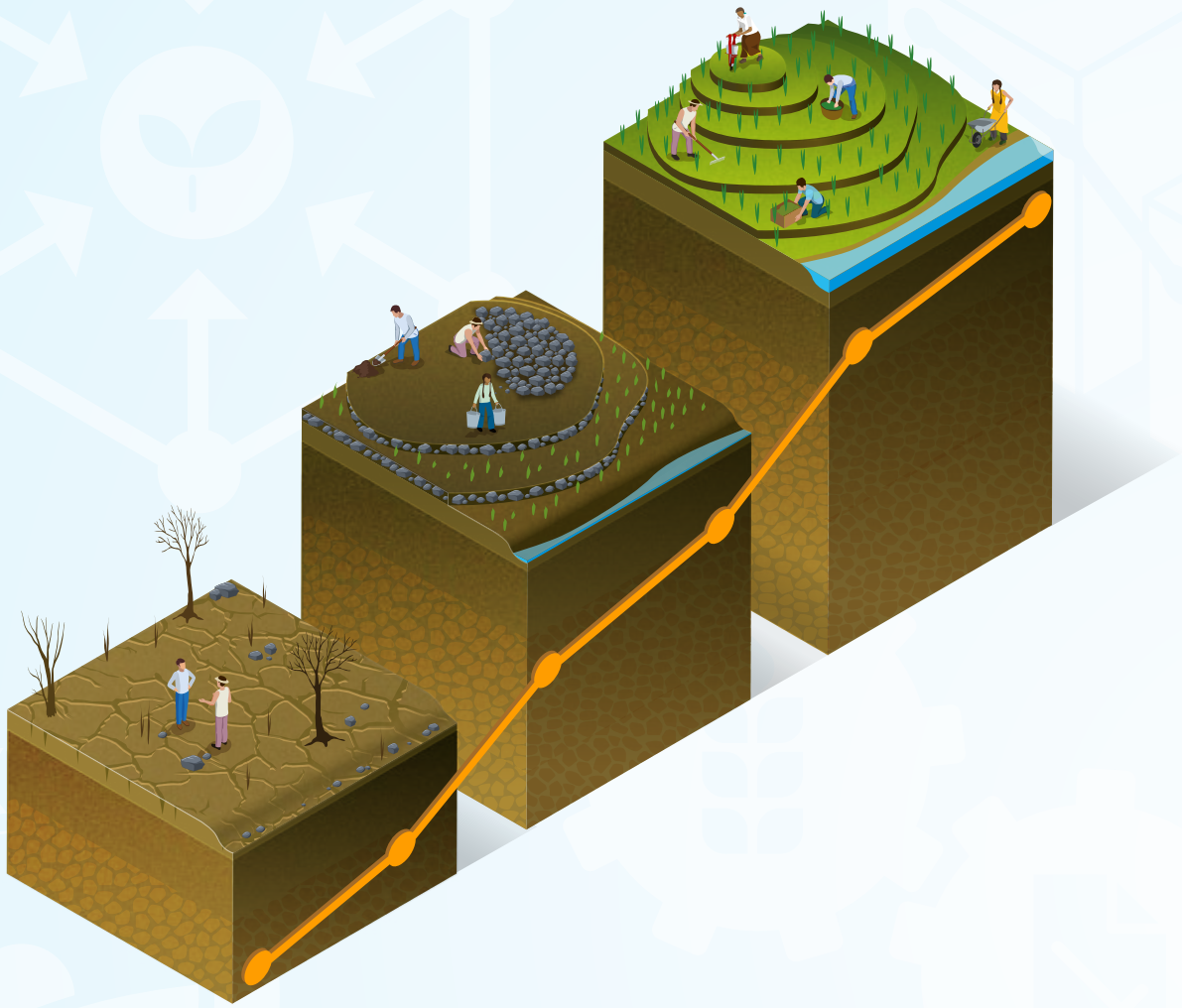

المسار 9:
تخصيص وتعزيز الحقوق والواجبات على الأراضي الخاصة

الأساس المنطقي: من الممكن أن يتراوح أصحاب الأراضي الخاصة في المناطق الريفية بين أصحاب حقوق الحيازة المؤقتة (الإيجار)، وصغار الحائزين، إلى الاستثمارات الواسعة النطاق القائمة على الأراضي، والتي عادة ما تضطلع بها الكيانات القانونية. ومنذ منتصف عام 2000، هناك أيضاً جزءٌ متنامٍ من المزارع المتوسطة الحجم في القطاع الزراعي، من خلال زيادة حجم صغار المزارعين أو المستثمرين من أصل حضري في أفريقيا (Jayne *et al.*، 2016) أو من خلال عملية تركز على الأراضي كما هي الحال في أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية (Debonne *et al.*، 2021). ويتمتع أصحاب الأراضي الخاصة - بقدرات مختلفة لممارسة استخدام الأراضي وإدارتها على نحو مستدام، ومن المقرر أن تزيد فاعلية مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي من خلال تكييف نُهُجهم إزاء هذه القدرات المختلفة. ويتعين أيضاً أن تراعي مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي أصحاب المصلحة ذوي التأثير على إدارة الأراضي في الأراضي الخاصة الذين قد لا يتمتعون بحقوق حيازة مباشرة، مثل الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة (مثل الأعمال التجارية الزراعية، وتجار التجزئة، والشركات العاملة في إطار خطط الزراعة التعاقدية) (Debonne *et al.*، 2021). وعلى المستوى الجماعي، من الممكن أيضاً أن تكون قرارات استخدام الأراضي من قِبل أصحاب الأراضي المجاورة أو غيرهم من أصحاب الأراضي في المجتمع المحلي حاسمة في نجاح استثمارات الإدارة المستدامة للأراضي بشأن الأراضي الخاصة (على سبيل المثال، المصاطب أو الحواجز الصخرية أو الخنادق).

وصف المسار: إنَّ أصحاب الأراضي الخاصة يمثلون مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة من حيث حجم الهياكل الزراعية (من الحجم الصغير إلى الحجم الكبير)، ونوع حقوق الحيازة التي يُنظر فيها (حقوق الحيازة الأولية أو الثانوية)، ونوع الجهات الفاعلة (الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين). ويمكن أيضاً أن تتأثر إدارة الأراضي من جانب أصحاب الأراضي من القطاع الخاص بالجهات الفاعلة في سلسلة القيمة. ونظراً لهذا التنوع في الأوضاع والتنوع في أصحاب الأراضي من القطاع الخاص، تحتاج مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي بشأن الأراضي الخاصة إلى التخطيط لمجموعة من الإجراءات على الصعيدين الوطني والمحلي.

وعلى الصعيد الوطني، يمكن لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي أن تعزز البيئة المواتية لهذه الشبكة من خلال الاضطلاع بالأنشطة التالية المرتبطة بالأطر السياساتية والقانونية:

- **إنشاء أو تعزيز الالتزام القانوني بالامتثال للمتطلبات البيئية بما يتماشى مع تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي لصالح أصحاب حقوق الحيازة الخاصة:** وقد يتضمن ذلك: (1) إدراج الحق في البيئة الصحية في الدستور مما يمكن أن يؤدي إلى فرض بعض القيود على استخدام الأراضي وإدارتها من أجل أصحاب حقوق الحيازة (Cotula، 2021)؛ أو (2) وضع أطر قانونية زراعية أو بيئية تمنع أصحاب حقوق الحيازة من استخدام ممارسات ضارة محددة (Cotula، 2021)؛ أو (3) إيجاد حوافز تربط حقوق الحيازة باعتماد ممارسات الاستخدام المستدام وإدارة الأراضي.

- **تعزيز ضمان الحيازة لأصحاب حقوق الحيازة الخاصة المؤقتة أو الثانوية:** إذا كان الأمر ذا صلة في السياق الوطني، يمكن لمبادرة تحييد أثر تدهور الأراضي أن تنظر في شروط حصول أصحاب حقوق الحيازة المؤقتة أو الثانوية على الأراضي بغية تقييم ما إذا كانت هذه الظروف تخلق عوائق أو عقبات أمام اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي. يمكن لمثل هذا التقييم أن ينظر إلى ما يلي: (1) – صيغة العقود (على سبيل المثال شفهية أو خطية؛ ومسجلةً بصورة رسمية أو غير رسمية أو غير مسجلة؛ والمدة؛ وشروط عودة الأراضي إلى أصحاب حقوق الحيازة الأولية / ملاك الأراضي) (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2004)؛ (2) التحديات المحتملة في حالة عدم الاعتراف بأصحاب حقوق الحيازة المؤقتة / الثانوية في الإطار القانوني. وعلى وجه الخصوص، عندما لا يُعترَف بأصحاب حقوق الحيازة المؤقتة/الثانوية في الأطر القانونية، فإنّ افتقارهم إلى ضمان الحيازة تكون أكبر ويمكن إعاقتهم عن الحصول على الحوافز التي تربط حقوق الحيازة بالممارسات المستدامة لاستخدام الأراضي وإدارتها.

- **إنشاء أو تعزيز الأطر القانونية للموافقة على الاستثمارات القائمة على الأراضي والضمانات الاجتماعية والبيئية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2015ب):** هناك حاجة في المقام الأول إلى ضمان احترام جميع حقوق الحيازة المشروعة في عملية استثمار قائمة على الأراضي. ومن ثم، يمكن لمبادرة تحييد أثر تدهور الأراضي أن تدعم استعراض التشريعات التي تكفل عدم إلحاق ضرر بالبيئة بأي استثمار قائم على الأراضي. وللقيام بذلك، تستطيع استعراض الأحكام القانونية للتقييم البيئي واقتراح إدخال تصاريح لبعض الأنشطة (Cotula، 2021).

وعلى الصعيد المحلي، يمكن لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي أن تضطلع بالأنشطة التالية:

- **المشاركة مع الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة لتحسين ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي:** تسرد (Debonne *et al.*، 2021) أربعة محفزات قادرة على دعم مشاركة الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي، وهي: (1) المخاطر التي تنال من السمعة؛ و(2) انخفاض المحاصيل مع تدهور الأراضي في الوقت الذي تكفل فيه الإدارة المستدامة للأراضي المحاصيل الطويلة الأجل؛ و(3) إمكانية الوصول إلى الأسواق المناسبة؛ و(4) المتطلبات القانونية والضرائب والإعانات. ويمكن لأي مبادرة من مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي أن تخطط للأنشطة التالية (Debonne *et al.*، 2021): (1) المشاركة في حملات نشر التوعية والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ (2) العمل على إدراج مكونات الإدارة المستدامة للأراضي في العقود بين الجهات الفاعلة في سلسلة

القيمة والمزارعين الذين يقدمون عوائد عادلة (للاطّلاع على مزيد من المعلومات عن الزراعة التعاقدية، منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لبحوث التنمية الصناعية، 2018)؛ (3) العمل على التصديق الإيكولوجي؛ (4) العمل على وضع معايير لتجارة التجزئة لتشمل اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي.

- **دعم أصحاب الأراضي من القطاع الخاص لاعتماد ممارسات الاستخدام المستدام للأراضي وإدارتها:** يمكن أن تنطوي المشاركة في ممارسات الاستخدام والإدارة المستدامين للأراضي على تكاليف قصيرة الأجل، سواء كان ذلك بسبب الفوائد الضائعة أو تكاليف الاستثمار الفعلية. ويمكن لهذه التكاليف أن تجعل اعتماد ممارسات مستدامة لاستخدام الأراضي وإدارتها أمراً غير مجدٍ لأصحاب الأراضي من القطاع الخاص، ولا سيما بالنسبة إلى المستضعفين. وفي هذه الحالات، يلزم تقديم الدعم المناسب. وقد يتخذ هذا الدعم شكل توفير المعارف من خلال خدمات الإرشاد، أو توفير المدخلات، أو نقل الموارد المالية عن طريق، على سبيل المثال، المدفوعات المتعلقة بخطط خدمات النُّظم الإيكولوجية.

- **دعم العمل الجماعي الذي يضطلع به أصحاب الأراضي المتاخمة او المتجاوره :** قد تتطلب مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي استثمارات تتجاوز قطعة الأرض الفردية حيث يصبح العمل الجماعي من جانب مستخدمي الأراضي المتاخمة أمراً هاماً. فعلى سبيل المثال، قد يتطلب اتخاذ تدابير من قبيل إدارة مستجمعات المياه، أو المصاطب، أو الحواجز الصخرية، أو ترميم الأخاديد، عملاً جماعياً من جانب أصحاب الأراضي المجاورة. وتشمل العوامل الرئيسية المؤثِّرة في الإجراءات الجماعية التي يتخذها أصحاب الأراضي المتاخمة مدى تدهور الأراضي بالفعل، والخبرة التنظيمية السابقة، والاعتراف بقرارات العمل الجماعي التي تتخذها المستويات الإدارية العليا. يمكن أن تتمثل لأنشطة الرامية إلى دعم العمل الجماعي (Ostrom، 2004) في: (1) تقديم معلومات عن حالة الموارد الأرضية والعمليات التي تؤثر فيها التي لا يتسنّى لأعضاء المجتمع المحلي الوصول إليها بعد (على سبيل المثال ما يتعلق بالعمليات التي تعزز الكربون العضوي في التربة، والفوائد الاقتصادية لاستصلاح الأراضي)، (2) إنشاء أو دعم المنظمات المجتمعية للمناقشة والتنظيم الذاتي، (3) توفير الآليات المحلية لتسوية المنازعات. ومن أجل أن يحقق العمل في هذه الظروف كامل إمكاناته، يلزم إيلاء اهتمام خاص لضمان مشاركة المرأة، لأن المرأة تميل إلى التمثيل الناقص في قرارات العمل الجماعي، ولكن لها في الوقت نفسه قدر كبير من التأثير على مستوى المزرعة (Agarwal، 2000). وتُظهر التجربة أن منظمات المجتمع المدني التي تربطها روابط وثيقة بالمجتمعات المحلية قادرة على الاضطلاع بدور داعم رئيسي في تنظيم العمل الجماعي (Kramer وWeigelt وBlasingame، 2019).

- **وضع تدابير مكيَّفة لتعزيز ضمان الحيازة:** من المرجح أن يتجاوز الاعتراف المنهجي بحقوق الحيازة المشروعة في الأراضي الخاصة من خلال منح سندات الملكية نطاق معظم مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي. وإذا ما أقدمت البلدان على تنفيذ برامج تحييد أثر تدهور الأراضي وحيازة الأراضي في آن واحد، فقد يتمثل أحد الحلول الممكنة في السعي إلى تحقيق تداخل مكاني بين هذين النوعين المختلفين من البرامج. وبالنظر إلى دورات التمويل واختلاف أولويات المانحين، قد لا يكون تحقيق هذا التداخل المكاني ممكناً دائماً. وبذلك توفر الحلول المكيَّفة لتعزيز ضمان حيازة الأراضي في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، على الصعيد المحلي، طريقة واحدة للتصدي لهذا التحدي. وقد لا تكون هذه الحلول المكيَّفة متاحة بسهولة وقد يتعين أن تصبح نشاطاً رئيسياً في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي. وفي هذا الصدد، من الضروري الإشارة إلى أنه ينبغي عدم مساواة ضمان الحيازة في الأراضي الخاصة بوجود سند ملكية للأرض أو باتفاق قانوني واجب النفاذ لاستخدامها. ويمكن تصميم حلول مرنة لتعزيز ضمان الحيازة وتكييفها مع السياقات المحلية. ويمكن لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي أن تدعم ظهور مثل هذه الابتكارات.

المربع -10 المبادئ التوجيهية لإيجار الأراضي المجتمعية لتعزيز ضمان الحيازة في مقاطعة كاكاميغا، كينيا

يتواتر في غرب كينيا الاستئجار الرسمي بين كبار الملاك والمستأجرين الذين يمكنهم تحمل تكلفة عقود الإيجار الرسمية. وتميل الأسر المعيشية الفقيرة التي تعاني من ضيق في الأراضي إلى اختيار ترتيبات الإيجار غير الرسمي لأنها لا تستطيع تحمل تكاليف الإيجار الرسمي. وكثيراً ما تكون عقود الإيجار غير الرسمية هذه قصيرة الأجل ولا توفر حافزاً يُذكر للاستثمار في الممارسات المستدامة لاستخدام الأراضي وإدارتها.

بدأت عملية وضع خطوط توجيهية لإيجار الأراضي في سياق برنامج لاستعادة التربة في كينيا الغربية. وشملت حلقات العمل الأولية أصحاب المصلحة من المؤسسات المحلية، بما في ذلك مجلس مراقبة الأراضي، ووزارات الزراعة والأراضي في المقاطعات، وإدارة المنطقة، لضمان أن تلقى العملية قبولاً من أصحاب المصلحة المحليين وعدم مخالفة أي لوائح حكومية بشأن الأراضي. وشُكلت لجان على مستوى المجتمعات المحلية لصياغة المبادئ التوجيهية لإيجار الأراضي. واستندت الشروط والأحكام الواردة في المبادئ التوجيهية لإيجار الأراضي إلى الخبرات والتحديات التي واجهتها المجتمعات المحلية سابقاً في مجال إيجار الأراضي. وإجمالاً، شارك نحو 380 شخصاً بصورة مباشرة في وضع المبادئ التوجيهية لإيجار الأرضي للمجتمعات المحلية.

ثم جرى مشاركة المشروع الموحد للمبادئ التوجيهية لإيجار الأراضي مع أصحاب المصلحة المؤسسيين للموافقة عليه. وكان الهدف من ذلك هو ضمان أن يحظى المشروع الموحد المقترح باعتراف ودعم المؤسسات الرسمية لأن بعضها سيشارك في تنفيذ المبادئ التوجيهية لإيجار الأراضي. وبعد التحقق من صحتها من قبل أصحاب المصلحة المؤسسيين، أُطلقت المبادئ التوجيهية لإيجار الأراضي في اجتماعات مجتمعية كبيرة، تلتها حملات لنشر التوعية. وبمجرد موافقة المجتمع المحلي على المبادئ التوجيهية لإيجار الأراضي، شُكلت لجان مجتمعية لرصد اعتماد نماذج عقود إيجار الأراضي والتوسط في النزاعات.

ومنذ إطلاق المبادئ التوجيهية لإيجار الأراضي في عام 2017، استخدمتها 105 أُسَر، مما شكل سابقة جديدة في سياق كانت فيه الاتفاقات غير الرسمية هي القاعدة في السابق (ستيم-بهاتيا، وكيراغو ويسلر، وكرايمر (يصدر قريباً)).

توضح دراسة الحالة هذه الإجراءات والدروس المستفادة المحتملة لتنفيذ المسار 9.

FAO & IISD. 2018. *Model agreement for responsible contract farming: with commentary*. Rome. 68 pp. Licence: CC BY-NC-SA 3.0 IGO.

FAO. Contract Farming Resources Centre
http://www.fao.org/in-action/contract-farming/en/

FAO. 2015b. *Safeguarding land tenure rights in the context of agricultural investments: A technical guide for government authorities involved with the promotion, approval and monitoring of agricultural investments*. Governance of Tenure Technical Guide 4. Rome.

FAO. 2016c. *Responsible Governance of Tenure: A Technical Guide for Investors*. Governance of Tenure Technical Guide 7. Rome.

النظرة المستقبلية

وقد وُضع هذا الدليل التقني لإرشاد صانعي السياسات والقرارات في إدماج الخطوط التوجيهية الطوعية في تنفيذ مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي. ويتيح النهج المتعدد المسارات المبيَّن في الدليل الحلول الممكنة للتحديات التي تواجه حيازة الأراضي في سياق تحييد أثر تدهور الأراضي. وبعض المسارات هي مسارات عالمية - تسلط الضوء على الأنشطة الرامية إلى تعميم مراعاة الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بالحيازة في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي - في حين أن المسارات الأخرى تكون محددة السياق وبالتالي يمكن تطبيقها في ظل ظروف وطنية أو محلية محددة.

ويُعدُّ هذا الدليل التقني خطوة أولى نحو إدماج الخطوط التوجيهية الطوعية في تنفيذ مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي. وتقترح المسارات أنشطة محددة على الصعيدين الوطني والمحلي، وتقدم قائمة من الخيارات التي يمكن تخصيصها لبلدان وسياقات متنوعة. وتهدف هذه الخيارات إلى حث صانعي السياسات والقرارات على استكشاف الحلول التي تطبق الخطوط التوجيهية الطوعية في سياق الخطط الوطنية والأطر القانونية والاستراتيجيات وبرامج العمل من أجل النهوض بتحقيق أثر تحييد تدهور الأراضي. ومن شأن تعزيز ضمان الحيازة في إطار تخطيط مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي وتنفيذها ورصدها أن يساهم إسهاماً كبيراً في نجاحها في نهاية المطاف.

إنَّ إيلاء الاعتبار الكامل للفئات الضعيفة – من النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من بين غيرهم – له أهمية جوهرية في هذا الدليل الفني. وفي هذا الصدد، هناك تركيز كبير على حقوق الحيازة المشروعة، المعرّفة هنا على أنها كل من الحقوق المعترف بها اجتماعياً والمحمية قانوناً. فالحوكمة المسؤولة للأراضي وتحسين ضمان الحيازة ليسا مجرد عنصرين في البيئة المواتية لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي، بل هما أساسيان لتحقيق فوائد متعددة، مثل الحد من الفقر، والأمن الغذائي، وتحسين سُبُل العيش. وبدون ضمان الحيازة، لن يكون ممكناً تحقيق تنمية مستدامة شاملة "لا تترك أحداً يتخلف عن الركب".

توضح الرسائل الرئيسية الست التالية أهمية إدماج مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية في تنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي والهدف العام لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وتتعلق هذه الرسائل الرئيسية بجميع المسارات وتعطي توجيهات للمضي قدماً للوصول في نهاية المطاف بطريقة تركز على الناس وتراعي اعتبارات النوع الاجتماعي وتقوم على المشاركة والشمول من خلال مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي.

1- يؤدي ضمان الحيازة إلى زيادة التأثيرات الإيجابية لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي على الأشخاص وكوكب الأرض.

يؤدي التغاضي عن قضايا الحيازة في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي إلى تفويت فرصة معالجة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وتعزيز ضمان حيازة الأراضي للجميع لا يشجّع الاستثمارات في صحة الأرض وإنتاجيتها على المدى الطويل فحسب، بل يساعد أيضاً على معالجة - وتجنب المطالبات و المنازعات الخاصة بالأراضي -. ويُمكِّن الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة وتوثيقها، بما يتماشى مع مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية، أصحاب حقوق الحيازة - وخاصةً الأكثر ضعفاً- من المشاركة بشكل هادف من خلال مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي وصون حقوق الحيازة المشروعة الخاصة بهم ضد الانتهاكات المحتملة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة عندما تعزز مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي صحة الأراضي وإنتاجيتها، مما يزيد من قيمتها وإمكانات المطالبات المتنافسة واستخدامات الأراضي.

2- تبدأ معالجة مسألة الحيازة في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي بتقييم الاحتياجات والظروف المحلية.

يُعدُّ إجراء تقييمات الأولية – لحيازة الأراضي والنوع الاجتماعي والنواحي الفيزيائية الأحيائية - في مرحلة التخطيط لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي أمراً أساسياً لفهم خصائص حيازة الأراضي و- ديناميكيات النوع الاجتماعي القائمة وتحديد دوافع تدهور الأراضي. وينبغي أن تشكّل مشاورة ومشاركة جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الأكثر ضعفاً، جزءاً لا يتجزأ من هذه التقييمات - لضمان فهم شامل للسياق البيئي والاجتماعي وتوثيق جميع حقوق الحيازة المشروعة، الرسمية منها وغير الرسمية على حد سواء. ويُعدّ تخصيص ما يكفي من الوقت والقدرات والموارد لمرحلة التخطيط لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي أمراً أساسياً لتحديد التحديات الكامنة، وتكييف مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي مع الاحتياجات والظروف المحلية المحددة بطريقة تُراعي النوع الاجتماعي.

3- من الضروري التشاور والمشاركة على نحو مجدٍ وشامل لضمان عدم التغاضي عن حقوق الحيازة المشروعة في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي.

تتعلق المشاورات الهادفة والشاملة على ضمان مشاركة الأفراد والجماعات مشاركة نشطة وحرة وفعَّالة ومستنيرة قبل اتخاذ القرارات. وتشدد الخطوط التوجيهية الطوعية على ضرورة حماية حقوق الحيازة المشروعة للمستضعفين والمهمشين. وفهم الاختلالات القائمة في القوى بين مختلف أصحاب المصلحة أمر أساسي لإتاحة فرص متكافئة للمشاركة المجدية والشاملة ولضمان ألا يتعدى السعي إلى تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي على الحقوق المشروعة في الحيازة. وينعكس ذلك في الأنشطة المبيَّنة في المسارات العالمية.

4- تعالج النُّهج المراعية للنوع الاجتماعي أوجه عدم المساواة الكامنة في السيطرة والحصول على الموارد الأرضية، وهي ضرورية لتحقيق التغيير التحويلي.

يعترف النهج المراعي للنوع الاجتماعي ويقر بالأدوار والمعايير وأوجه عدم المساواة القائمة بحسب النوع الاجتماعي، ويسعى بصورة استباقية إلى التغلب عليها وإزالتها. وتضطلع المرأة بدور رئيسي في العمل على الأرض وضمان الأمن الغذائي، ولا سيما في المناطق المتضررة من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ومن شأن ضمان حقوق المرأة في الحيازة والحصول على الأرض والموارد الطبيعية أن يؤدي إلى إحداث آثار

اجتماعية - اقتصادية واسعة النطاق وإيجابية بالنسبة إلى الأسر المعيشية والمجتمعات الريفية، مما يساهم في تحقيق أهداف إنمائية أوسع نطاقاً. إنَّ إشراك كل من المرأة والرجل على قدم المساواة وفي جميع مراحل أي مبادرة لتحييد أثر تدهور الأراضي - من المشاركة المنصفة في صنع القرار المتعلق بالأراضي إلى التوزيع العادل للمنافع - ينطوي على إمكانية إزالة الحواجز الهيكلية أو النظامية وتغيير المعايير والأدوار والتصورات القائمة على النحو الاجتماعي، مما يؤدي إلى تغيير تحولي.

5- يؤدي إذكاء الوعي ومشاركة الدروس المستفادة بشأن الحوكمة المسؤولة للأراضي إلى تعزيز الحوار والشراكات والتعلم المتبادل.

وإذكاء الوعي هو حجر الزاوية في الحوكمة المسؤولة للأراضي وهو أحد الأنشطة الرئيسية في كثير من المسارات، على سبيل المثال في بدء المشاورات مع أصحاب المصلحة، أو تغيير المعايير والتصورات القائمة على النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من أن إذكاء الوعي هو الخطوة الأولى في توعية الناس بأي قضية، والجمع بين مختلف أصحاب المصلحة وبدء الحوار، فإنه يمكن أيضاً أن يبرز أهمية حيازة الأراضي من حيث تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي وتحفيز الاستثمارات المصممة لمعالجة مسألة حيازة الأراضي في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي.
ويمكن أن تؤدي مشاركة الدروس المستفادة من المبادرات السابقة وعرض النتائج إلى زيادة تعزيز التعلم المتبادل والحوار بين مختلف الجهات الفاعلة ودعم تطوير الشراكة على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

6- والبيانات والمؤشرات المتعلقة بحوكمة الأراضي محدودة النطاق حالياً ولكنها ضرورية لتتبع التقدم المحرز وتحديد الثغرات.

وفي حين أن استخدام التكنولوجيات والأدوات المبتكرة الجديدة قد مكَّن من جمع بيانات حيازة الأراضي في بعض المجتمعات المحلية والسياقات، لا يزال توافر مؤشرات قابلة للمقارنة عالمياً لحوكمة الأراضي - بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة - محدوداً. ومن شأن تعزيز آليات التنسيق لتحسين قابلية تبادل البيانات، وتوحيد تبادل المعلومات، ومشاركة البيانات أن يساعد على تجنب ازدواجية الجهود على الصعيدين الوطني والعالمي. وتُمثّل البيانات ضرورة لتتبع التقدم المحرز وتحديد الثغرات المحتملة التي تحتاج إلى معالجة. ويلزم بذل مزيد من الجهود على الصعيد الدولي لوضع نُهُج مبتكرة وصالحة علمياً لجمع بيانات حوكمة الأراضي على الصعيد الوطني من خلال التغطية العالمية وإمكانية المقارنة.

المراجع

Agarwal, B. 2000. *Conceptualising Environmental Collective Action: Why Gender Matters*. Cambridge. Cambridge Journal of Economics, 24, 283310-.

AGROVOC. 2022. *AGROVOC: Multilingual thesaurus*. In: FAO. Rome. Cited 3rd March 2022. https://agrovoc.fao.org/browse/agrovoc/en/

Allen, C., Metternicht, G., Verburg, P., Akhtar-Schuster, M., Inacio da Cunha, M. & Sanchez Santivañez, M. 2020. *Delivering an enabling environment and multiple benefits for land degradation neutrality: Stakeholder perceptions and progress*. Environmental Science & Policy 114:109118-. https://doi.org/10.1016/j.envsci.2020.07.029

Anseeuw, W. & Baldinelli, G. 2020. *Uneven Ground. Land Inequality at the Heart of Unequal Societies*. Synthesis Report. Land Coalition. Rome, FAO.

Asiama, K., Bennett, R. & Zevenbergen, J. 2019. *Towards responsible consolidation of customary lands: a research synthesis*. Land 8, 1–22.

Buxton, A., Schwartz, B. & Cotula, L. 2021. *Tenure rights in large-scale and artisanal mining: Implications of the Voluntary Guidelines*. Legal Brief 5. Rome, FAO.

Chasek, P., Akhtar-Schuster, M., Orr, B.J., Luise, A., Rakoto Ratsimba, H. & Safriel, U. 2019. *Land degradation neutrality: The science-policy interface from the UNCCD to national implementation*. Environmental Science & Policy 92:182190-.

Collantes, V., Kloos, K., Henry, P., Mboya, A., More, T. & Metternicht, G. 2018. *Moving towards a twin-agenda: Gender equality and land degradation neutrality*. Environmental Science & Policy 89:247253-. Rome; FAO. https://doi.org/10.1016/j.envsci.2018.08.006

Cotula, L. 2021. *Tenure rights and obligations – Towards a more holistic approach to land governance*. FAO Legal Papers No. 106. https://doi.org/10.4060/cb5191en

Cotula, L. & Knight, R. 2021. *Protecting legitimate tenure rights: From concepts to practice*. Legal Brief 2. Rome, FAO.

Cowie, A., Waters, C.M., Garland, F., Orgill, S., Baumber, A., Cross, R., O'Connell, D. & Metternicht, G. 2019. *Assessing resilience to underpin implementation of Land Degradation Neutrality: a case study in the rangelands of western New South Wales*. Environmental Science & Policy 100:3746-. https://doi.org/10.1016/j.envsci.2019.06.002

Dallimer, M. & Stringer, L.C. 2018. *Informing investments in land degradation neutrality efforts*: *A triage approach to decision making*. Environmental Science & Policy 89:198:205. https://doi.org/10.1016/j.envsci.2018.08.004

Davies, F. 2015. *Analytical Assessment Report for the Implementation of the Voluntary Guidelines on Responsible Governance of Tenure in the Land, Fisheries and Forestry Sectors of Sierra Leone*. FAO Legal Papers No. 96. Rome, FAO

Debonne, N., Van Vliet, J, Metternicht G. & Verburg, P. 2021. *Agency shifts in agricultural land governance and their implications for land degradation neutrality*. Global Environmental Change 66 2021) 102221 https://doi.org/10.1016/j.gloenvcha.2020.102221

Deininger, K., Selod, H. & Burns, A. 2012. *The Land Governance Assessment Framework*: *Identifying and Monitoring Good Practice in the Land Sector*. Washington D.C, World Bank.

Di Falco, S., Penov, I., Aleksiev, A. & van Rensburg, T. 2020. *Agrobiodiversity, farm profits and land fragmentation*: *Evidence from Bulgaria*. Land Use Policy, 27.

Enemark, S., Williamson, I. and Wallace, J. 2005. Building Modern Land Administration Systems in Developed Economies, *Spatial Science V*ol. 50, No. 2, December 2005 DOI:10.108014498596.2005.9635049/

Elbersen, B.; Beaufoy, G., Jones, G., Noij, G-J., Doorn, A., Breman, B. & Hazeu, G. 2014. *Aspects of data on diverse relationships between agriculture and the environment*. Report for DG-Environment. Contract no. 07633993/2012/0307-/ETU/B1. Alterra. Wageningen, April 2014.

FAO. 2002. *Land Tenure and Rural Development*. Land tenure Studies 3. Rome.

FAO. 2004. *Leasing agriculture land*. Land Tenure Notes 1. Rome.

FAO. 2006. *Land Tenure Alternative Conflict Management*. FAO Land Tenure Manual 2. Rome.

FAO. 2012. *Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security*. Rome.

FAO. 2013. *Governing Land for Women and Men. A Technical Guide to Support the Achievement of Responsible Gender-Equitable Governance of Land Tenure*. Governance of Tenure Technical Guide 1. Rome.

FAO. 2014a. *Respecting free, prior and informed consent. Practical guidance for governments, companies, NGOs, indigenous people and local communities in relation to land acquisition* Governance of Tenure Technical Guide 3. Rome.

FAO. 2014b. *Communication for Rural Development*: *Sourcebook*. Rome.

FAO. 2015a. *Environmental and Social Management Guidelines*. Rome.

FAO. 2015b. *Safeguarding land tenure rights in the context of agricultural investments*: *A technical guide for government authorities involved with the promotion, approval and monitoring of agricultural investments*. Governance of Tenure Technical Guide 4. Rome.

FAO. 2015c. *Factsheet on Sustainable land management*. Rome https://www.fao.org/3/i4593e/i4593e.pdf

FAO. 2016a. *Governing Tenure Rights to Commons - A guide to support the implementation of the Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security*. Governance of Tenure Technical Guide 8. Rome.

FAO. 2016b. *Responsible governance of tenure and the law*: *A guide for lawyers and other legal service providers*. Governance of Tenure technical guide 5. Rome.

FAO. 2016c. *Responsible Governance of Tenure*: *A Technical Guide for Investors*. Governance of Tenure Technical Guide 7. Rome.

FAO. 2016d. *Negotiation, Environment and Territorial Development*: *Green Negotiated Territorial Development* (*GReeNTD*), *More than a methodology- an approach for improving equitable access and sustainable management of territories*. Land and Water Devivision Working Paper: 16a. Rome.

FAO. 2016e. *A good practice on multi-actor dialogue*: *The Voluntary Guidelines at the heart of Senegal's tenure reform*, Rome.

FAO. 2016f. *Improving governance of pastoral lands*. Governance of tenure technical guide 6. Rome

FAO. 2017a. *Creating a system to record tenure rights and first registration*. Governance of Tenure Technical Guide 9. Rome.

FAO. 2017b. *Improving ways to record tenure rights*. *Governance of Tenure* Technical Guide 10. Rome.

FAO. 2017c. *Community recording of tenure relationships using Open Tenure*. FAO Land Tenure Manuals 4. Rome.

FAO. 2017d. *Valuing land tenure rights*. Governance of Tenure Technical Guide No. 11. Rome.

FAO. 2017e. *Voluntary Guidelines for Sustainable Soil Management*. Rome.

FAO. 2018. *Environmental and Social Management PROEZA*: *Poverty, Reforestation, Energy and Climate Change*. Asunción.

FAO. 2019a. *Assessing the governance of tenure for improving forests and livelihoods: A tool to support the implementation of the Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure*. Rome.

FAO. 2019b. *The Voluntary Guidelines: Securing our rights – Sierra Leone*. Success Stories collection. Rome.

FAO. 2019c. *The Voluntary Guidelines: Securing our rights – Mongolia*. Success Stories collection. Rome.

FAO. 2019d. *The Voluntary Guidelines: Securing our rights – Senegal River Basin*. Success Stories collection. Rome.

FAO. 2020a. *Strengthening civic spaces in spatial planning processes*. Governance of Tenure Technical Guide 12. Rome.

FAO. 2020b. *Framework for integrated land use planning - An innovative approach*. Rome.

FAO. 2021a. *Realizing women's rights to land in the law: A guide for reporting on SDG Indicator 5.a.2*. Rome.

FAO. 2021b. *Development of National Land Banks for Improved Food and Nutrition Security and Land Administration in Grenada, Saint Lucia and Saint Vincent and the Grenadines* Rome. TCP/SLC/3602

FAO. 2021c. *The State of the World's Land and Water Resources for Food and Agriculture – Systems at breaking point. Synthesis report 2021*. Rome.

FAO. 2022. Gender and Land rights database. In: *FAO*. Rome. Cited 3rd March 2022. https://www.fao.org/gender-landrights-database/country-profiles/countries-list/general-introduction/en/?country_iso3=GMB

FAO & FIAN International. 2017. *Putting the Voluntary Guidelines on Tenure into practice – A learning guide for civil society organizations*, Rome.

FAO & IISD. 2018. *Model agreement for responsible contract farming: with commentary*. 68 pp. Licence: CC BY-NC-SA 3.0 IGO. Rome.

Frechette, A., Ginsburg, C. & Walker, W. 2018. *A Global Baseline of Carbon Storage in Collective Lands*. Washington D.C, Rights and Resource Initiative.

GIZ. 2011. *Land Use Planning. Concept, Tools and Applications*. Eschborn, GIZ.

GLTN. 2021. *Tenure responsive land use planning. A guide for country level implementation*. Report 5/2021. Nairobi, UN Habitat.

Goffner, D., Sinare, H. & Gordon, L.J. 2019. *The Great Green Wall for the Sahara and the Sahel Initiative as an opportunity to enhance resilience in Sahelian landscapes and livelihoods*. Regional Environmental Change, 19(5), pp.14171428-.

Grita, F. & Rijpma, J. 2019. *Land Degradation Neutrality Target Setting*: *Initial findings and lessons learned*. Bonn, UNCCD.

Hardin, G. 1968. *The Tragedy of the Commons*. Science 162 (3859): 1243.

Hartvigsen, M. 2019. *FAO support to land consolidation in Europe and Central Asia during 20022018-*. *Experiences and way forward*. Land Tenure Journal 119/, Rome, FAO.

Hartvigsen, M., Versinskas, T. & Gorgan, M. 2021. *European good practices on land banking and its application in Eastern Europe and Central Asia*. FIG Conference paper.

Herrick, J.E., Beh, A., Barrios, E., Bouvier, I., Coetzee, M., Dent, D., Elias, E., Hengl, T., Karl, J.W., Liniger, H., Matuszak, J.,Neff, J.C., Ndungu, L.W., Obersteiner, M., Shepard, K.D., Urama, K.C., van den Bosch, R. & Webb, N.P. 2016. *The Land-Potential Knowledge System* (*LandPKS*): *mobile apps and collaboration for optimizing climate change investments*. Ecosystems Health and Sustainability, 2(3). http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/ehs2.1209/epdf.

Herrick, J.E., Abrahamse, T., Abhilash, P.C., Ali, S.H., Alvarez-Torres, P., Barau, A.S., Branquinho, C., Chhatre, A., Chotte, J.L. & Von Maltitz, G.P. 2019. *Land restoration for achieving the sustainable development goals*: *An international resource panel think piece*. United Nations Environment Programme.

IASC. 2022. *International Association for the Study of the Commons*. Tempe, Az. Cited 3rd March 2022. https://iasc-commons.org/

ILO. 1989. C169 - Indigenous and Tribal Peoples Convention, https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C169#A5: ILO.

IPBES. 2018. The IPBES assessment report on land degradation and restoration. Montanarella, L., Scholes, R., and Brainich, A. (eds.). Secretariat of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, Bonn, Germany. 744 pages

IPC Working Group on Land, Forests, Water and Territory. 2016. *People's Manual on the Guidelines on Governance of Land, Fisheries and Forests*. International Planning Committee for Food Sovereignty.

IPCC. 2019. Summary for Policymakers. In: Climate Change and Land: an IPCC special report on climate change, desertification, land degradation, sustainable land management, food security, and greenhouse gas fluxes in terrestrial ecosystems. In press.

IRP. 2019. *Land Restoration for Achieving the Sustainable Development Goals*: *An International Resource Panel Think Piece*. A think piece of the International Resource Panel. Nairobi, United Nations Environment Programme.

Jayne, T.S., Chamberlin, J., Traub, L., Sitko, N.J., Muyanga, M., Yeboah, F.K., Anseeuw, W., Chapoto, A., Wineman, A., Nkonde, C. & Kachule, R. 2016. *Africa's changing farm size distribution patterns: the rise of medium-scale farms*. Agric. Econ. 47, 197–214. 10.1111/agec.12308.

Kapović Solomun, M., Barger, N., Cerda, A., Keesstra, S. & Marković, M. 2018. *Assessing land condition as a first step to achieving land degradation neutrality: A case study of the Republic of Srpska*. Environmental Science & Policy 90:1927-. https://doi.org/10.1016/j.envsci.2018.09.014

King R. & Burton S. 1982. *Land Fragmentation: Notes on a Fundamental Rural Spatial Problem*. Progress in Human Geography. 1982;6(4):475494-. doi:10.1177030913258200600401/

Knight, R. & Berger, T. 2021. *Promoting participatory law-making for recognition of legitimate tenure rights*. Legal Brief 3. Rome, FAO.

Knight, R. 2021. *Legal empowerment to promote legitimate tenure rights*. Legal Brief 4. Rome, FAO.

Kramer, A., Weigelt, J. & Blasingame, S. 2019. *From the Bottom Up: Creating an enabling environment for sustainable land management - A community-driven investment guide for the UN decade on Ecosystem Restoration*. TMG Guide. Berlin, TMG Research gGmbH.

Kust, G., Andreeva, O., Lobkovskiy, V. & Telnova, N. 2018. *Uncertainties and policy challenges in implementing Land Degradation Neutrality in Russia*. Environmental Science & Policy 89:348356-. https://doi.org/10.1016/j.envsci.2018.08.010

LANDVOC. 2022. *Landvoc - The linked land thesaurus*. In: FAO Agrovoc. Rome. Cited 3rd March 2022. https://explore.landvoc.org/en/about

Mabikke, S., Ahene, R., Rizzo, M. P. & Romano, F., 2020. *Innovative Solutions to Protect Women's Customary Land Rights in Sierra Leone*. Rome, FAO.

Mahoney, R., Dale, P. & McLaren, R. 2007. *Land Markets - Why are They Required and How Will They Develop*? Strategic Integration of Surveying Services
FIG Working Week, 2017 Hong Kong. www.fig.net/resources/monthly_articles/2007/july_2007/july_2007_mahoney_dale_mclaren.pdf

Neely, C. 2017. *Implementing Agenda 2030 in Food and Agriculture: Accelerating Policy Impact through Cross-Sectoral Coordination at the Country Level.* Rome, FAO.

Okpara, U. T., Stringer, L. C. & Akhtar-Schuster, M. 2019. *Gender and land degradation neutrality: A cross-country*. Land Degrad Dev., p. (30) 1368–1378.

Orr, B.J., Cowie, A.L., Castillo Sanchez, V.M., Chasek, P., Crossman, N.D., Erlewein, A., Louwagie, G., Maron, M., Metternicht, G.I., Minelli, S., Tengberg, A.E., Walter, S. & S. Welton, S. 2017. Scientific Conceptual Framework for Land Degradation Neutrality. A Report of the Science-Policy Interface. United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD), Bonn.

Ostrom, E. 1990. *Governing the Commons*: *The Evolution of Institutions for Collective Action*. Cambridge, Cambridge University Press.

Ostrom, E. 2004. *Collective Action and Property Rights for Sustainable Development*. *Understanding Collective Action*. *2020 Vision for Food, Agriculture and the Environment*. Focus Brief. Washington DC. International Food Policy Research Institute.

International Land Coalition, Oxfam & Rights and Resources Initiative. 2016. *Common Ground*. *Securing Land Rights and Safeguarding the Earth*. Oxford, Oxfam International.

Oxfam & IISD. 2017. *Enabling Voices, Demanding Rights*: *A guide to gender-sensitive community meaningful engagement in large-scale land-based investment in agriculture* - Community Guide. Oxford, Oxfam International.

Palmer, D., Fricska, S. & Wehrmann, B. 2009. *Towards improved Land Governance*. Land Tenure Working Paper 11. Rome, FAO.

Rights and Resource Initiative. 2020. *Rights-Based Conservation*: *The path to preserving Earth's biological and cultural diversity*? Washington DC.

Salcedo-La Viña, C. 2017. *A Fair Share for Women*: *Toward More Equitable Land Compensation and Resettlement in Tanzania and Mozambique*. Working Paper. Washington DC, World Resources Institute.

Schoonmaker Freudenberger, M. 2000. *Tenure and natural resources in the Gambia*: *summary of research options and findings*. Working paper n. 40- Madison, Land Tenure Center, University of Wisconsin Madison.

Sewell, A., van der Esch, S. & Löwenhardt, H. 2020. *Goals and Commitments for the Restoration Decade*: *A global overview of countries' restoration commitments under the Rio Conventions and other pledges*. The Hague. PBL Netherlands Environmental Assessment Agency.

Sklenicka, P. 2016. *Classification of farmland ownership fragmentation as a cause of land degradation*: *A review on typology, consequences, and remedies*. Land Use Policy, Volume 57, pp. 694701-.

Speranza, C.I., Adenle, A., & Boillat, S. 2019. *Land Degradation Neutrality-Potentials for its operationalization at multi-levels in Nigeria*. Environmental Science & Policy 94, 63–71. https://doi.org/10.1016/j.envsci.2018.12.018>

Stiem-Bhatia, L., St-Jacques, B., Koudougou, S. & Onibon, Y. 2019. *Making sustainable land management work for women smallholders*: *Recommendations for policy makers, and programme implementers, based on evidence from case studies in Benin and Burkina Faso*. TMG Working paper, Berlin. DOI: 10.354352.2019.1/

Stiem-Bhatia, L., Kiragu-Wissler, S. & Kramer, A. (forthcoming). *Sustainable Land Management trough social innovation in land tenure*. s.n.

United Nations. 2015. *Transforming Our World*: *2030 Agenda for Sustainable Development*. UN Resolution A/RES/701/. New York. UN Publishing.

UN & OHCHR. 2011. *Guiding Principles on Businesses and Human Rights*. *Implementing the United Nations* "Protect, Respect and Remedy" Framework. New York/Geneva.

UNCCD. 2015. Decision 3/COP.12. Ankara.

UNCCD. 2017a. Decision 18/COP.13. Ordos.

UNCCD. 2017b. Decision 7/COP.13. Ordos.

UNCCD. 2018. Gender Action Plan. Bonn.

UNCCD. 2019a. *Land Degradation Neutrality Interventions to Foster Gender Equality*. Bonn.

UNCCD. 2019b. Decision 26/COP.14 Land tenure. New Delhi.

UNCCD. 2019c. Decision 16/COP.14. New Delhi.

UNCCD. 2019d. *Shaping an enabling environment for land degradation neutrality*. Bonn.

UNCCD. 2021. *Great Green Wall Accelerator Technical brief*. Edition N°1 September 2021. Bonn. https://catalogue.unccd.int/140_loose_leaf_Tech_brief_GGWA_sept21_clean.pdf

UNCCD. 2022. *The Global Land Outlook*. Second edition. Bonn.

United Nations General Assembly. 1992. Report of the United Nations Conference on Environment and Development. Annex II. Agenda 21. Rio de Janeiro. http://www.un.org/documents/ga/conf151/aconf15126-1.htm

United Nations Environment Programme. 2021. Becoming #GenerationRestoration: Ecosystem restoration for people, nature and climate. Nairobi.

UN Women, UNCCD, IUCN. 2019. *A Manual for gender-responsive land degradation neutrality transformative projects and programs*. www.unccd.int/publications/manual-gender-responsive-land-degradation-neutrality-transformative-projects-and

UN Women, UN Habitat, GLTN. 2021. *Getting it right from the planning to reporting*: *a guidance tool for women's land rights data and statistics*. New York.

Vågen, T.-G., Winowiecki, L., Tamene Desta, L., & Tondoh, J.E. 2015. The Land Degradation Surveillance Framework (LDSF) - Field Guide v4.1. Nairobi. World Agroforestry Centre.

Van Haren, N., Fleiner, R. Liniger, H. & N. Harari, **N.** 2019. *Contribution of community-based initiatives to the sustainable development goal of Land Degradation Neutrality*. Environmental Science & Policy 94:211219-. https://doi.org/10.1016/j.envsci.2018.12.017

Verburg, P., Metternicht, G., Allen, C., Debonne, N., Akhtar-Schuster, M. Inácio da Cunha, M., Karim, Z., Pilon, A., Raja, O., Sánchez Santivañez, M. & Şenyaz, A. 2019. *Creating an Enabling Environment for Land Degradation Neutrality and its Potential Contribution to Enhancing Wellbeing, Livelihoods and the Environment*. A Report of the Science-Policy Interface. Bonn. UNCCD.

Veršinskas, T., Vidar, M., Hartvigsen, M., Mitic Arsova, K., van Holst, F. & Gorgan, M. 2020. *Legal guide on land consolidation*: *Based on regulatory practices in Europe*. FAO Legal Guide, No. 3. Rome, FAO.

Von Maltitz, G.P., Gambizo, J., Kellner, K., Rambau, T., Lindeque, L. & Kgope, B. 2019. *Experiences from the South African land degradation neutrality target setting process*. Environ. Sci. Policy 101, 54–62. https://doi.org/10.1016/j.envsci.2019.07.003>

Wehrmann, B. 2015. *Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security* (*VGGT*) *from a Gender Perspective – Analysis and Policy Recommendations*. Berlin, Brot für die Welt and Oxfam.

Wunder, S. & Bodle, R. 2019. *Achieving land degradation neutrality in Germany*: *implementation process and design of a land use change based indicator*. Environ. Sci. Policy 92, 46–55. https://doi.org/10.1016/j.envsci.2018.09.022>

مسرد المصطلحات

الملكية الجماعية: ملكية وسائل الإنتاج من قبل جميع أعضاء المجموعة لصالحهم جميعاً (LANDVOC، 2022). ويمكن أن تشمل أيضاً ملكية الفضاء للأغراض السكنية أو الثقافية أو الروحية.

الأراضي المشتركة: الأراضي التي تديرها وتشرف عليها المجتمعات المحلية أو الشعوب الأصلية أو الرعاة وفقاً للقواعد العرفية المحلية (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2022).

التنسيق (الأفقي والرأسي): يشير التنسيق الأفقي إلى التنسيق بين مختلف القطاعات والوزارات. يشير التنسيق العمودي إلى التنسيق بين المستويات الحكومية المختلفة (على سبيل المثال الوطنية والإقليمية والبلدية)(Verburg *et al.*، 2019).

نُظُم الحيازة العرفية: تُشكل مجموعة من القواعد والمعايير (غير الرسمية وغير المكتوبة عادةً) التي تحكم تخصيص واستخدام وإمكانية الوصول إلى الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية ونقلها. وكثيراً ما ترتبط الحيازة العرفية بالأراضي التي يديرها السكان الأصليون والمجتمعات المحلية وفقاً لعاداتهم (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2002).

إصلاح النُّظم الإيكولوجية: عملية وقف التدهور وعكس اتجاهه، مما يؤدي إلى تحسين خدمات النُّظم الإيكولوجية واستعادة التنوع البيولوجي. وتشمل استعادة النظام الإيكولوجي سلسلة واسعة من الممارسات، تبعاً للظروف المحلية والاختيار المجتمعي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2021).

-**مراعاة النوع الاجتماعي**: مصطلح يُستخدم لوصف القوانين والسياسات والبرامج والخدمات العامة التي تُصاغ أو تُقدَّم من أجل: 1) الأخذ في الاعتبار الهياكل والعلاقات القائمة لعدم المساواة بين الجنسين والسعي بشكل استباقي للتغلب عليها وإزالتها؛ 2) تحديد ولفت الانتباه إلى مساهمات المرأة وأدوارها الحاسمة كعملاء وقادة، من أجل تسهيل المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وتمتع المرأة بحقوق الإنسان (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، 2019).

التخطيط المتكامل لاستخدامات الأراضي: تخطيط استخدام الأراضي الذي يسعى إلى تحقيق التوازن بين الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي توفرها الأراضي مع الحاجة إلى الحفاظ على خدمات النُّظم الإيكولوجية التي توفرها رؤوس الأموال الطبيعية القائمة على الأراضي وتعزيزها. ويهدف أيضاً إلى دمج أو تنسيق استراتيجيات الإدارة ومتطلبات التنفيذ عبر قطاعات واختصاصات قضائية متعددة (Orr *et al.*، 2017، مقتبس من الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1992).

التخلي عن الأراضي: الأراضي التي قد يكون لها أصحاب حقوق حيازة مشروعة لكنها تغدو غير مستخدمة (Elbersen *et al.*، 2014).

إدارة الأراضي: الطريقة التي يجري بها تطبيق قواعد حيازة الأراضي (الرسمية أو غير الرسمية) وتفعيلها. وتشمل إدارة الأراضي عملية تحديد وتسجيل ونشر المعلومات المتعلقة بملكية الأراضي والموارد المرتبطة بها وقيمتها واستخدامها. وتشمل هذه العمليات الفصل في النزاع (الذي يُطلق عليه أحياناً "الفصل في الأحكام) المتعلقة بحقوق الأراضي وغيرها من الصفات، والمسح، ووصف هذه الحقوق، ووثائقها التفصيلية، وتوفير المعلومات ذات الصلة لدعم أسواق الأراضي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2002). ولإدارة الأراضي أربع وظائف (حيازة الأراضي، وتقييم الأراضي، واستخدام الأراضي، وتنمية الأراضي) في سياق إطار محدد لسياسات الأراضي، وترتيبات مؤسسية وهياكل أساسية للمعلومات (Enemark، 2005).

-**الخدمات المصرفية للأراضي** المؤسسة العامة، التي تشتري الأراضي أو تبيعها أو تؤجرها بطريقة وسيطة من أجل زيادة حركة الأراضي، وتيسير سوق الأراضي الريفية بوجه عام، والسعي إلى تحقيق أهداف السياسة العامة المتصلة بالاستخدام المستدام للأراضي الريفية بوجه خاص (Veršinskas *et al.*، 2020).

تجميع الأراضي: الإجراء المنظم قانوناً الذي تقوده سلطة عامة ويستخدم لتعديل هيكل الممتلكات في المناطق الريفية من خلال إعادة تخصيص شاملة لقطع الأراضي، يجري تنسيقه بين ملاك الأراضي والمستخدمين لها من أجل الحد من تجزئة الأراضي، وتيسير توسيع المزارع و/ أو تحقيق أهداف عامة أخرى، بما في ذلك استعادة الطبيعة وبناء الهياكل الأساسية (Veršinskas *et al.*، 2020).

تحييد أثر تدهور الأراضي: حالة يتأتى بها المحافظة على استقرار كمية موارد الأراضي وجودتها اللازمتين لدعم وظائف النُّظم الإيكولوجية وخدماتها وتعزيز الأمن الغذائي؛ أو يتأتى بها زيادة ذلك ضمن نظم إيكولوجية ونطاقات زمنية ومكانية محددة (اتفاقية مكافحة التصحر، 2015).

تجزئة الأراضي: تقسيم الأراضي إلى قطع صغيرة تدريجياً بسبب نُظُم الإرث، والحاجة إلى الاستفادة من التنوع الإيكولوجي، أو أداء أسواق الأراضي. ويمكن أن تحدث تجزئة الأراضي مع شخص واحد، أو أسرة واحدة، أو منظمة تمتلك قطع أراضٍ متعددة منفصلة جغرافياً؛ أو قطع أراضٍ صغيرة تملكها فرادى عمليات الإرث أو غيرها من عمليات التخصيص التي تقسّم الأراضي بالتساوي بين مجموعة (King وBurton، 1982).

حوكمة الأراضي: تهتم بالقواعد والعمليات والهياكل التي من خلالها يجري صنع القرارات بشأن الحصول على الأراضي واستخدامها، والطريقة التي تُنفّذ بها القرارات وتُطبّق، والطريقة التي تُدار بها المصالح المتنافسة في الأراضي. (Palmer وFricska وWehrmann، 2009).

تخصيص الأراضي: العمليات (الرسمية أو غير الرسمية) التي توزع الحقوق في قطع الأراضي على الأفراد أو الجماعات على مستوى الأسرة أو المجتمع المحلي أو الشركة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2002).

أسواق الأراضي: أسواق الأراضي توجد - حينما وأينما كان من الممكن تبادل الحقوق في الأرض، وعادةً بمبالغ متفق عليها من المال (Mahoney وDale وMcLaren، 2007).

تسجيل الأراضي: التسجيل الرسمي للمصالح المعترف بها قانوناً في الأراضي، وعادةً ما يكون جزءاً من نظام مِساحي. ويمكن التمييز، من منظور قانوني، بين تسجيل الأفعال، عندما تكون المستندات المودعة في السجل دليلاً على حق الملكية، وتسجيل حق الملكية، الذي يُستخدم فيه السجل نفسه كدليل أساسي على ذلك (LANDVOC، 2022).

حيازة الأراضي: العلاقة، سواء بصورة قانونية أو بحكم العُرف، بين الأشخاص، كأفراد أو جماعات، في ما يتعلق بالأراضي. حيازة الأراضي تُعد بمثابة مؤسسة، بمعنى القواعد التي ابتكرها المجتمع لتنظيم السلوك المتخذ فيها. وهي تحدد كيفية منح حق الوصول إلى حقوق استخدام الأراضي والتحكم فيها ونقلها، فضلاً عن المسؤوليات والقيود المرتبطة بها. وبعبارات بسيطة، تحدد نُظُم حيازة الأراضي الجهة التي يمكنها استخدام الموارد لأي مدة وفي ظل أي شروط. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2002).

تقييم الأراضي: عملية تقدير القيمة الاقتصادية للأراضي. يمكن أن يستند التقييم إلى الخصائص الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017د).

مبادرة تحييد أثر تدهور الأراضي: مصطلح شامل يشمل مجموعة من الأنشطة بما في ذلك المشاريع والخطط والأهداف والبرامج والممارسات والمساعدة في مجال السياسة العامة وزيادة الوعي وغير ذلك من الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

الحقوق الأساسية لحيازة الأراضي: في نُظُم الحيازة العرفية، تُكفل حقوق الحيازة الأولية من خلال الاستيطان الأصلي للأراضي غير المستخدمة أو من خلال التخصيص المباشر للأراضي من الأنساب المؤسِّسة إلى أعضاء المجموعة. ويتمتع أصحاب الحقوق الأساسية بشَغل دائم للأراضي إلى حد ما، ويتمتعون بسلطة تقديرية واسعة في استخدام الأراضي، ويجوز لهم نقل هذه الحقوق من خلال الميراث (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022؛ Schoonmaker Freudenberger، 2000).

الأراضي الخاصة: الأراضي الخاضعة لسيطرة أو ملكية حصرية لشخص أو شركات طبيعية أو اعتبارية غير حكومية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2002).

الأراضي العامة: الأراضي الخاضعة لسيطرة أو ملكية الدولة أو الكيانات العامة الأخرى (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012).

حقوق الحيازة الثانوية: التي جرى الحصول عليها من أصحاب الحقوق الأولية وفقاً للأحكام والشروط المتفق عليها بشكل متبادل. ويمكن منح هذه الحقوق على أساس موسمي قصير الأجل أو قد تكون اتفاقات طويلة الأجل لاستخدام موارد معينة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022؛ Schoonmaker Freudenberger، 2000).

الإدارة المستدامة للأراضي: استخدام الموارد الأرضية، بما في ذلك التربة والمياه والحيوانات والنباتات، لإنتاج السلع لتلبية الاحتياجات البشرية المتغيرة، مع ضمان الإمكانات الإنتاجية الطويلة الأجل لهذه الموارد والحفاظ في الوقت نفسه على وظائفها البيئية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2015ج؛ Verburg *et al.*، 2019).

تخطيط استخدام الأراضي - مع الأخذ في الإعتبار الحيازة نهج لحل تحديات تخطيط استخدام الأراضي وضمان حيازة الأراضي في نفس الوقت. تخطيط استخدام الأراضي - مع الخذ في الإعتبار الحيازة هو نهج لتنفيذ مثل هذا التخطيط من خلال تبني، من بين أهداف أخرى، تحسين ضمان الحيازة في منطقة معينة من خلال دمج أهداف حيازة معينة في عملية التخطيط. (الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، 2021).

ضمان الحيازة: ضمان الحيازة هو ضمان استمرار شغل أو استخدام الحقوق سواء بموجب الحقوق الرسمية أو القواعد العرفية أو غيرها من أشكال الضمان (AGROVOC، 2022).

تجميع الأراضي الطوعي أو القائم على الأغلبية: في إطار نهج قائم على الأغلبية، يمكن للأغلبية المؤهلة من ملاك الأراضي الذين يمثلون أغلبية الأراضي في منطقة مشروع تجميع الأراضي أن يقرروا تنفيذ خطة إعادة التخصيص - عندما تكون الضمانات القانونية قائمة وتكون حقوق الحيازة المشروعة محمية على النحو الواجب. في النهج الطوعي، يمكن فقط مراعاة ملاك الأراضي الراغبين في تجميع الأراضي (Veršinskas *et al.*، 2020).

يتناول هذا الدليل التقني، الذي اشتركت في إعداده أمانتا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بمساهمات من أصحاب المصلحة المتعددين، إدماج المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتحييد أثر تدهور الأراضي. وبالتالي فتح فصل جديد في الجهود الجارية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

ويوضح الدليل التطبيقات العملية للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني - وهو إطار عمل معترف به دولياً بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي - في سياق تصميم مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي وتنفيذها. ويوفِّر نهجاً مرناً متعدد المسارات لدعم صانعي السياسات والقرارات وأصحاب المصلحة المعنيين في تشكيل استجابة مصممة خصيصاً للتحديات المتعلقة بحيازة الأراضي التي نواجهها كثيراً عبر مجموعة من الخطط الوطنية والأُطر القانونية والاستراتيجيات وبرامج العمل التي تعالج تدهور الأراضي.

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

أُنتِج بدعم مالي من

ISBN 978-92-5-137139-8
9 789251 371398
CB9656AR/1/04.23